

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DC/03/12

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية
تخصص: علوم تجارية

العنوان:

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية

دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)

إعداد الطالبة:

هند سعدي

تاريخ المناقشة: 16 فيفري 2017

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	- أ.د/ عبد الله خبابة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	- أ.د/ عبد الحميد برحومة
ممتحنا	جامعة برج بوعريش	أستاذ التعليم العالي	- أ.د/ يوسف بركان
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	- د/ رابح بلعباس
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	- أ.د/ عمار زيتوني
ممتحنا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر (أ)	- د/ حاج صحراوي حمودي

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بداية أشكر الله على منه وكرمه وعطائه.

الشكر والتقدير لأستاذي الكريم المشرف الأستاذ الدكتور برحومة عبد الحميد
على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل مساعداته وتوجيهاته
السديدة التي قدمها لي طوال فترة إعداد هذا البحث.
كما أشكر زوجي بوساق عشور الذي ساعدني كثيرا في إنجاز هذا العمل
كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضلهم وتكرمهم لمناقشة
هذا العمل الذي يظل في حاجة إلى تصويب.

الف

فهرس المحتويات

ص	العنوان
I	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XV	فهرس الأشكال
XVII	فهرس الملاحق
01	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة
08	تمهيد:
09	المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
09	المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطورها التاريخي
09	أولاً: تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية
10	ثانياً: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة
12	ثالثاً: تعريف الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة
13	رابعاً: التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة
16	المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أشكالها ودوافع قيامها
16	أولاً: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
17	ثانياً: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة
18	ثالثاً: دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
21	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر التي تواجهها
21	أولاً: إيجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
24	ثانياً: المخاطر التي تواجه انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة
25	المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية ومحدداتها
25	المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية ونظرية دورة حياة المنتج
25	أولاً: نظرية عدم كمال السوق
28	ثانياً: نظرية الحماية
29	ثالثاً: نظرية دورة حياة المنتج/المنتج الدولي

31	المطلب الثاني: نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة والنظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي.....
31	أولاً: نظرية الموقع.....
32	ثانياً: نظرية الموقع المعدلة.....
33	ثالثاً: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي.....
34	المطلب الثالث: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
34	أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي.....
35	ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم.....
36	ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة:
38	المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته وسياسات تحسينه.....
38	المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.....
38	أولاً: تعريف مناخ الاستثمار.....
39	ثانياً: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار.....
40	المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.....
40	أولاً: المناخ السياسي الأمني.....
41	ثانياً: المناخ الاقتصادي.....
41	ثالثاً: المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية
42	رابعاً: المناخ الاجتماعي.....
42	المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الاستثمار:
42	أولاً: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار.....
44	ثانياً: السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية.....
45	ثالثاً: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر.....
46	رابعاً: سياسات أخرى.....
49	خلاصة:
الفصل الثاني:..... لإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	
51	تمهيد:
52	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....
52	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....
52	أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.....

53	ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي.....
55	ثالثا: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.....
55	رابعا: أنواع النمو الاقتصادي.....
56	المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي.....
56	أولا: مفهوم التخلف الاقتصادي
58	ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية
60	المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي وكيفية قياسه.....
60	أولا: عوامل النمو الاقتصادي.....
60	ثانيا: كيفية قياس النمو الاقتصادي.....
62	المبحث الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي.....
62	المطلب الأول: النماذج الكلاسيكية والكينزية للنمو الاقتصادي.....
62	أولا: النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
67	ثانيا: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي (1942-1946)
70	المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
70	أولا: نموذج سولو.....
73	ثانيا: نموذج ميد للنمو الاقتصادي
76	ثالثا: نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي.....
78	المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي.....
79	المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي
79	المطلب الأول: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير النيوكلاسيكي...
80	المطلب الثاني: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي...
80	أولا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز.....
80	ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود - دومار.....
81	المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الحديث..
80	أولا: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا
82	ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.....
84	ثالثا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية.....
85	رابعا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.....
86	خلاصة:.....

الفصل الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)	
88	تمهيد:
89	المبحث الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
89	المطلب الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
89	أولاً: تحليل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
91	ثانياً: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2014-1980)
93	ثالثاً: أشكال نفاذ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2014-1991)
95	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
95	أولاً: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
96	ثانياً: مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2014-1980)
96	ثالثاً: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
98	المطلب الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية
98	أولاً: التوزيع الجغرافي لمصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2012-2001)
99	ثانياً: التوزيع القطاعي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011:
100	ثالثاً: عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2013-2003)
101	رابعاً: عدد مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2013-2003)

102	المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية ومناخ الاستثمار في الدول العربية.....
102	المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية.....
102	أولاً: تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (1995-2011)
103	ثانياً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012)
104	ثالثاً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة لها.....
106	رابعاً: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة خلال 2011.....
106	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....
106	أولاً: السياسات العامة للدولة.....
107	ثانياً: التشريع والتنظيم.....
107	ثالثاً: قوانين الاستثمار
108	رابعاً: شروط عناصر الإنتاج وخصائصه.....
108	خامساً: سوق العمل.....
108	سادساً: البيروقراطية والفساد.....
109	المطلب الثالث: جهود الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار.....
109	أولاً: التطورات التشريعية والترويجية للدول العربية.....
111	ثانياً: الالتزامات الدولية للدول العربية بشأن حماية الاستثمار الأجنبي وتشجيعه.....
113	ثالثاً: الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف
114	رابعاً: الإصلاحات المنفذة في الدول العربية.....
115	المبحث الثالث: وضع الدول العربية وفقاً لبعض المؤشرات الدولية
115	المطلب الأول: وضع الدول العربية لمؤشرات تقييم المخاطر القطرية
115	أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....
117	ثانياً: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.....
118	ثالثاً: مؤشر الحرية الاقتصادية.....
119	المطلب الثاني: وضع الدول العربية وفقاً لمؤشرات التنافسية.....
119	أولاً: وضعية الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية.....
120	ثانياً: وضعية الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية.....

121	المطلب الثالث: وضع الدول العربية ضمن مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار
121	أولاً: وضع الدول العربية في المؤشر العام للجاذبية.....
122	ثانياً: وضع الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية.....
123	ثالثاً: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات..
124	رابعاً: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
126	خلاصة:
الفصل الرابع: إقاع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)	
128	تمهيد:
129	المبحث الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
129	المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول العربية.....
129	أولاً: الظاهرة الريعية للاقتصاد العربي.....
129	ثانياً: سوء استغلال الموارد الاقتصادية.....
130	ثالثاً: ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية وتكاملها مع الاقتصاد الأجنبي.....
130	رابعاً: التخلف التكنولوجي.....
130	خامساً: التبعية الاقتصادية.....
131	سادساً: تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية.....
132	سابعاً: عدم المرونة في الطاقة المالية.....
132	ثامناً: الطابع الاستهلاكي للاقتصاد
133	تاسعاً: محدودية الاستثمار
133	عاشراً: ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية.....
133	الحادي عشر: ضعف التبادل التجاري.....
133	المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)
134	أولاً: مرحلة الثمانينات (1980-1989)
134	ثانياً: مرحلة التسعينيات (1990-1999)
134	ثالثاً: المرحلة (2000-2014)
135	المطلب الثالث: الاتجاهات الانفاقية للناتج المحلي الإجمالي.....

135	أولاً: الاستهلاك النهائي في الدول العربية.....
138	ثانياً: الاستثمار الإجمالي
139	ثالثاً: فجوة الموارد.....
141	المبحث الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في البلدان العربية.
141	المطلب الأول: القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية.....
141	أولاً: طبيعة القطاع الزراعي.....
147	ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
148	المطلب الثاني: القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية.....
148	أولاً: طبيعة القطاع الصناعي
152	ثانياً: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
154	المطلب الثالث: قطاع الخدمات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ...
154	أولاً: طبيعة قطاع الخدمات.....
156	ثانياً: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
157	المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
157	المطلب الأول: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية.....
159	المطلب الثاني: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعمالة والاستثمار المحلي في الدول العربية.....
159	أولاً: العمالة في الدول العربية وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
163	ثانياً: الاستثمار المحلي وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.....
166	المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)
1676	أولاً: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصادرات في الدول العربية خلال الفترة (1980- (2014)

168	ثانيا: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالواردات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)
169	خلاصة:
الفصل الخامس: راسة قياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)	
171	تمهيد:
172	المبحث الأول: بعض النماذج القياسية الملائمة لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي.....
172	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
172	أولا: مفهوم وطبيعة النموذج الخطي المتعدد.....
172	ثانيا: فرضيات النموذج الخطي المتعدد.....
173	ثالثا: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد.....
174	رابعا: تقييم النموذج الخطي المتعدد.....
176	المطلب الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.....
176	أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
178	ثانيا: التكامل المشترك.....
179	ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ.....
180	المطلب الثالث: بيانات البائل.....
180	أولا: تعريف بيانات البائل.....
180	ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل.....
183	ثالثا: اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البائل واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك..
187	المبحث الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014)
189	المطلب الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم.....
189	أولا: أهمية النموذج القياسي المستخدم.....
189	ثانيا: النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة في التحليل.....
191	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك.....
191	أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
195	ثانيا: دراسة علاقة التكامل المشترك.....

195	المطلب الثالث: تقدير نماذج بيانات البائل الساكن والمفاضلة بينها وتحليل النتائج.....
196	أولاً: تقدير نماذج بيانات البائل الساكن.....
196	ثانياً: المفاضلة بين النماذج.....
197	ثالثاً: تقدير معلمات النموذج باستخدام التأثيرات الثابتة.....
198	رابعاً: تشخيص النموذج المقدر وتحليل النتائج.....
200	المبحث الثالث: دراسة مقارنة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)
201	المطلب الأول: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال الفترة (1980-2014)
201	أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
205	ثانياً: دراسة علاقة التكامل المشترك.....
206	ثالثاً: تقدير نماذج بيانات البائل الساكن والمفاضلة بينها.....
208	رابعاً: تقدير معلمات النموذج باستخدام التأثيرات الثابتة:
208	خامساً: تشخيص النموذج المقدر.....
210	المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)
210	أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
213	ثانياً: دراسة علاقة التكامل المشترك.....
214	ثالثاً: تقدير نماذج بيانات البائل الساكن والمفاضلة بينها.....
216	رابعاً: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.....
217	خامساً: تشخيص النموذج المقدر.....
218	المطلب الثالث: مقارنة بين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية وغير النفطية خلال الفترة (1980-2014).....
221	خلاصة:.....
223	خاتمة
227	قائمة المراجع.....
239	الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
88	تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	01
90	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد عالميا وفي الدول النامية خلال الفترة (1980-2014).....	02
92	تطور عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة (1991-2014).....	03
93	تطور نشاط إنشاء مشاريع الفروع الجديدة في الدول العربية (العالم كمصدر) خلال الفترة (2003-2014).....	04
94	تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	05
95	مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (1980-2014).....	06
96	متوسط تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	07
98	قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2012).....	08
98	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011.....	09
99	عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	10
100	مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	11
101	تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2011).....	12
102	تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012).....	13
104	تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة لها خلال الفترة (2001-2012).....	14
105	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة إلى الدول خلال 2011.....	15
109	هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية.....	16
110	اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة فيما بين الدول العربية في سنة 2011.....	17
111	اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة بين الدول العربية ودول العالم في سنة 2011.....	18

111	اتفاقيات الازدواج الضريبي الموقعة فيما بين الدول العربية في سنة 2011.....	19
112	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الدول العربية ودول العالم في سنة 2011.....	20
115	مكونات مؤشر تقييم المخاطر السياسية.....	21
115	مكونات مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.....	22
115	مكونات مؤشر المخاطر المالية.....	23
115	تصنيفات درجات المخاطر وفقا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية.....	24
116	درجات المخاطر للدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....	25
116	مكونات مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية.....	26
117	تصنيف درجة المخاطر للدول العربية وفق مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية.....	27
117	تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية.....	28
117	وضع الدول العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2014.....	29
119	وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2015/2014.....	30
121	المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014).....	31
122	مجموعة المتطلبات الأساسية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014).....	32
123	مجموعة العوامل الكامنة (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014).....	33
124	مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014.....	34
131	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1995 و 2014.....	35
132	معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	36
135	الاستهلاك النهائي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	37
136	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي والعائلي والحكومي لسنة (2014).....	38
137	الاستثمار الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980 - 2014).....	39
138	صادرات السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	40
139	واردات السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	41

144	إنتاج المحاصيل الزراعية لسنتي (2013-2014).....	42
145	تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية خلال سنتي (2013-2014).....	43
145	تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال سنتي (2013-2014).....	44
146	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	45
147	إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	46
148	احتياطيات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	47
149	إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	48
149	احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	49
151	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).....	50
155	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).....	51
156	تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014).....	52
157	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	53
159	العمالة في الدول العربية.....	54
160	إجمالي فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	55
162	إجمالي فرص العمل الذي وفرتة كل دولة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2003-2014).....	56
163	تطور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	57
164	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	58
166	تطور الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	59
167	تطور الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	60
185	اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.....	61

191	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستواها الأصلي.....	62
191	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP	63
191	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي.....	64
192	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI	65
192	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستواها الأصلي.....	66
193	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI	67
193	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستواها الأصلي.....	68
193	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL	69
194	يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	70
195	يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البائل الساكن.....	71
196	يوضح نتائج اختبار احصائية (F).....	72
196	نتائج اختبار (Housman).....	73
197	يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج التأثيرات الثابتة:.....	74
198	يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	75
200	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستواها الأصلي.....	76
201	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP	77
202	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي.....	78
202	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI	79
202	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستواها الأصلي.....	80
202	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI	81
203	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستواها الأصلي.....	82
203	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL	83
203	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDL.....	84

204	يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	85
205	يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البانل الساكن.....	86
206	يوضح نتائج اختبار إحصائية (F).....	87
206	نتائج اختبار (Housman).....	88
207	يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج التأثيرات الثابتة.....	89
208	إعادة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	90
209	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستواها الأصلي.....	91
210	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP.....	92
210	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي.....	93
210	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI.....	94
211	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستواها الأصلي.....	95
211	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI.....	96
212	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستواها الأصلي.....	97
212	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL.....	98
213	يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	99
214	يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البانل الساكن.....	100
214	يوضح نتائج اختبار إحصائية (F).....	101
215	نتائج اختبار (Housman).....	102
215	يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة.....	103
216	إعادة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	104
218	مقارنة نموذجي التأثيرات الثابتة للدول العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط.....	105

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
27	مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات.....	01
31	دورة حياة المنتج ومراحل تطوره.....	02
72	نموذج سولو.....	03
89	تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	04
92	تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد عالميا وفي الدول النامية خلال الفترة (1980-2014).....	05
95	تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	06
97	متوسط تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	07
98	قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2012).....	08
99	هيكل التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011.....	09
100	عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	10
100	عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	11
101	عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	12
101	عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013).....	13
103	تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2011).....	14
104	تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012).....	15
104	تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المضيفة.....	16
105	تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة.....	17
105	تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة.....	18
106	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة خلال 2011.....	19
134	تطور معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	20
141	فجوة الموارد العربية خلال الفترة (1980-2014).....	21
147	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	22
153	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014).....	23
156	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).....	24

155	تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، الدول النامية، العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014).....	24
159	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	26
161	إجمالي فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2014).....	27
164	العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	28
166	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	29
167	تطور الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	30
168	تطور الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	31
184	خطوات اختبار التجانس ل (Hsiao).....	32

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
238	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	01
240	تطور قيمة عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبايع) خلال الفترة (1991-2014).....	02
242	تطور قيمة مشاريع إنشاء الفروع الجديدة في الدول العربية (العالم كمصدر) في الفترة (2003-2014).....	03
243	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	04
245	تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2011).....	05
246	وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية (2010-2012).....	06
246	مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة 2011.....	07
247	معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014).....	08
249	إنتاج النفط الخام في البلدان العربية خلال الفترة (2001-2014).....	09
250	احتياطيات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	10
251	إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2013).....	11
252	احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014).....	12
253	تطور أرصدة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014).....	13
255	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت خلال الفترة (1980-2014).....	14
257	اختبارات السكون للسلسلة GDP.....	15
258	اختبارات السكون للسلسلة DGDP.....	16
259	اختبارات السكون للسلسلة السلسلة FDI.....	17
260	اختبارات السكون للسلسلة DFBI.....	18
261	اختبارات السكون للسلسلة DI.....	19

262	اختبارات السكون للسلسلة DDI.....	20
263	اختبارات السكون للسلسلة L.....	21
264	اختبارات السكون للسلسلة DL.....	22
265	اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	23
265	نموذج بانل التجميعي.....	24
266	نموذج بانل ذو الأثر الثابت.....	25
266	نموذج بانل ذو الأثر العشوائي.....	26
266	نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	27
268	اختبارات السكون للسلسلة GDP.....	28
269	اختبارات السكون للسلسلة DGDP.....	29
270	اختبارات السكون للسلسلة FDI.....	30
271	اختبارات السكون للسلسلة DFDI.....	31
272	اختبارات السكون للسلسلة DI.....	32
273	اختبارات السكون للسلسلة DDI.....	33
274	اختبارات السكون للسلسلة L.....	34
275	اختبارات السكون للسلسلة DL.....	35
276	اختبارات السكون للسلسلة DDL.....	36
276	اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	37
277	نموذج بانل التجميعي.....	38
277	نموذج بانل ذو الأثر الثابت.....	39
277	نموذج بانل ذو الأثر العشوائي.....	40
278	نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	41
279	اختبارات السكون للسلسلة GDP.....	42

280	اختبارات السكون للسلسلة DGDG.....	43
281	اختبارات السكون للسلسلة FDI.....	44
282	اختبارات السكون للسلسلة DFDI.....	45
283	اختبارات السكون للسلسلة DI.....	46
284	اختبارات السكون للسلسلة DDI.....	47
285	اختبارات السكون للسلسلة L.....	48
286	اختبارات السكون للسلسلة DL.....	49
286	اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج.....	50
286	نموذج بانل التجميعي.....	51
287	نموذج بانل ذو الأثر الثابت.....	52
287	نموذج بانل ذو الأثر العشوائي.....	53
287	نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة.....	54
288	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية.....	55

مَدَامْ

تمهيد:

اعتمدت الدول النامية منذ فترة بعيدة وحتى الآن على الدول المتقدمة للنهوض بمستويات التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، متخذة أشكالاً وصوراً عديدة نتيجة النقص في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريع التنمية، مما زاد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي الذي يساهم في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال زيادة الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام وزيادة كفاءتها، وما يترتب عنه من تشغيل موارد كانت عاطلة بإيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية، وتعتبر هذه الخصائص السمة المميزة لهذا الاستثمار والتي لا تتوفر لغيره من مصادر التمويل الأخرى.

لقد أثبت الواقع فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الماضية في معظم الدول النامية، ومرد هذا الفشل في حقيقة الأمر هو طبيعة هذه القروض من ناحية وكيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية ثانية، والأعباء المترتبة عليها من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول، ولعل ما أحرزته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع من تطوير وتنمية اقتصادية اعتماداً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دافع جيد لضرورة دراسة هذا البديل.

إن التوجه الجديد للدول العربية ترجم في تغيير هذه الأخيرة لموقفها بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي تحسين سياستها العامة بشأن اجتذابها حيث أصبحت هذه الدول تعي أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة خاصة، وعياً منها بأن تشجيع هذه الأخيرة والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة لها يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلاً من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية، كذلك تدعيماً للاستثمار المحلي وبديلاً لأشكال التمويل الكلاسيكي، وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

أولاً: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هو واقع مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان العربية؟
- ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة؟

- ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية والبلدان العربية غير النفطية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يعتبر المناخ الاستثماري في البلدان العربية مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة.
- إن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية يعتبر تأثيرا إيجابيا ولكن هو أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعها وحمايتها مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وبقدرة على تعزيز التكامل العالمي وعاملا من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول العربية توليها لها بحكم أنها تنظر إليها على أنها فرصة للنمو والتطوير، كما أن موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الموضوعات الاقتصادية التي ماتزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة.

رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية كفضاء اقتصادي واحد.
- معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية.
- معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- بالرغم من أن موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تناولته الكثير من الدراسات لكنه يبقى غاية في الأهمية لأن غالبية الدول تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ينبع اختيارنا للموضوع باعتبار أن الدول العربية تسعى دائما لتغيير مناخها الاستثماري وتحسينه وتوفير كل التسهيلات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما للتمويل وتطوير القطاع الاقتصادي، وزيادة معدلات نموه.

سادسا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي منها:
- السيمران محمد مطرود، "قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1981-2006) وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا، وقد أظهرت الدراسة أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحلية (تطور رأس المال البشري، تطور المؤسسات المالية الوسيطة، الصادرات) كان إيجابيا، وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، حيث كان لمستوى التعليم (رأس المال البشري) والصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة دور جوهري في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز النمو الاقتصادي.

- جمال محمود عطية عبيد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد وذلك من أجل الوقوف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.

- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيللي، "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، سوريا، 2003.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (1983-1997)، وقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2005)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري،

فبالنسبة للآثار السلبية فتتمثل في العجز في ميزان المدفوعات بسبب التزايد الكبير الحاصل في التحويلات المالية إلى الخارج، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في تحسن بعض جوانب الاقتصاد الوطني كالتشغيل وتطور الصادرات.

- سمير حنا بھنام، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في دول نامية مختارة خلال الفترة (1990-2011)، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس ذلك الأثر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من (الهند، تركيا، الأردن، الجزائر، باكستان، مصر، سوريا، المغرب، تونس والكويت).

- Alaya Marouane, (**Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une estimation a partir d'un model structurel pour les pays de rive sud de la méditerranée(1975-2002)**), 7èmes journées scientifiques du réseau, Analyse Economique et Développement de L'AUF, Paris, 2006.

حيث شملت الدراسة بعض دول جنوب المتوسط لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1975-2002)، وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج متباينة حيث أكدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على نمو اقتصاديات كل من تركيا، مصر والمغرب تأثيراً إيجابياً، في حين كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تونس.

- Sauwaluck Koojaroenprasit, (**The Impact Of Foreign Direct Investment On Economic Growth: A Caze Study Of South Korea**), International Journal of Business and Social Science, Vol 3, N°21, 2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2009) مستخدمة في ذلك الانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، وأيضاً فإن هذه الدراسة تشير إلى أن رأس المال البشري، التوظيف والتصدير لها تأثير إيجابي وملحوس، في حين أن الاستثمار المحلي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

- Muawya Ahmed Hussein, (**Impacts Of Foreign Direct Investment On Economic Growth in Gulf Cooperation Council (GCC) Countries**), International Review of Business Research Papers, Vol 5, N°3, 2009.

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مستخدمة في ذلك نظريات النمو الحديثة والأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي.

- Kamala El-Wassal, (**Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Contries (1970-2008)**), Journal of Economic Development, Vol 37, N°4, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 16 دولة عربية خلال الفترة (1970-2008) وذلك باستخدام نموذج بانل الديناميكي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية محدود أو يكاد لا يذكر.

من خلال ما سبق فإن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة من خلال مايلي:

- تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).
- تحليل واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014).
- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في 22 دولة عربية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام معطيات البانل.
- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام معطيات البانل.
- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام معطيات البانل.

سابعاً: منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- **المنهج التاريخي:** لسرد التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية.
- **منهج دراسة حالة:** حيث تمت الدراسة في البلدان العربية.

ثامناً: حدود الدراسة

تتمثل حدود دراسة الموضوع في إطارين زماني ومكاني، ففيما يخص الإطار المكاني فإن الدراسة تخص البلدان العربية، أما بالنسبة للإطار الزمني فإن الدراسة تخص أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في هذه البلدان في الفترة (1980-2014) في حدود توفر المعطيات.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع فقد تم تناول الفصول التالية:

الفصل الأول يتمثل في الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطورها التاريخي، أما المبحث الثاني فيتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية ومحدداتها، والمبحث الثالث يتناول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته وسياسات تحسينه.

أما بالنسبة للفصل الثاني يتمثل في الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول أهم نماذج النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث يتناول علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثالث يتمثل في واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) حيث تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)، أما المبحث الثاني فيتناول واقع الاستثمارات العربية البينية ومناخ الاستثمار في الدول العربية، والمبحث الثالث يتناول وضع الدول العربية وفقا لبعض المؤشرات الدولية.

أما بالنسبة للفصل الرابع يتمثل في واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول تطور معدلات النمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق للنتائج المحلي الإجمالي للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، أما المبحث الثاني فيتناول تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، والمبحث الثالث يتناول علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).

أما بالنسبة للفصل الخامس والأخير يتمثل في دراسة قياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول بعض النماذج القياسية الملائمة لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014)، والمبحث الثالث يتناول دراسة مقارنة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية. حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات من القرن العشرين اختلفت هذه النظرة، وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية ومحدداتها.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته وسياسات تحسينه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطورها التاريخي

يتمثل مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطورها التاريخي فيما يلي:

أولاً: تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية

يتمثل تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

1- تعريف الاستثمارات: توجد عدة تعريفات للاستثمار منها:

يعرف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"¹.

يعرف الاستثمار أيضاً على أنه: "تضحية بقيمة مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل"².

كما يعرف الاستثمار بأنه: "ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل"³.

ويعرف أيضاً بأنه: "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمارات بأنها الاستخدام الحالي للأموال وذلك لغرض الحصول على ربح مستقبلي، مقابل تحمل مخاطرة مهما كان شكل هذا الاستخدام.

¹ حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد - الاستثمار والعولمة -، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص: 37.

² مروان شحوط، كنحو عبود كنحو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص: 06.

³ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 15.

⁴ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2005، ص: 87.

2- تعريف الاستثمارات الأجنبية: توجد عدة تعاريف للاستثمارات الأجنبية منها:

تعرف الاستثمارات الأجنبية بأنها: "تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها بحثاً عن دولة مضيفة سعيًا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة الأجل"¹.

ويعرف الاستثمار الأجنبي أيضاً بأنه: "كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مالية ومادية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات"².

مما سبق يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية بأنها الاستثمارات التي تتم خارج موطنها الأصلي يملكها أشخاص أو حكومات وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، مالية وسياسية.

ثانياً: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هناك تعاريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عبارة عن العمليات المالية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من أجل التحكم أو ممارسة تأثير على سوق وتسيير المؤسسات الموجودة في بلد ما والتي تختلف عن بلد الشركة الأم، وهناك شكلين لهاتين العمليات، فمن جهة العمليات التي تجري من خلال النمو الداخلي بمعنى بين الشركة الأم ومختلف فروعها عبر العالم، والتي تتضمن إنشاء فروع جديدة، توسيع الطاقة الاستيعابية، الرفع من رأس المال، القروض وإعادة الاستثمار المحلي للأرباح...)، ومن جهة أخرى العمليات التي تجري من خلال النمو الخارجي وذلك بالدخول في رأس مال مؤسسة أجنبية من خلال الأسواق المالية، ولكن بشرط الحصول على نسبة لا تقل عن 10% من رأسمالها"³.

كما عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل"⁴.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للأنكناد: ملكية

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 23.

² كمال بكري، الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية والتمويل-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 255.

³ Francois Bost et autres, **Images Economique du Monde (Géopolitique Economique 2008)**, edition Armand Colin, Paris, 2007, P-P : 23-24.

⁴ عبد الوهاب الموسوي، حيدر نعمة بخيت، الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 22، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص: 187.

الأسهم، رأسمال، الأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج"¹.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى في الخارج، وأداة لانتقال وتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"².

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة، ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة"³.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها داخل حدود اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، هدف هذا الأخير هو القيام بسلطة فعلية على تسيير المؤسسة"⁴.

أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD) فعرفته بأنه: "تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
- الإقراض في الأجل الطويل (5 سنوات فأكثر)⁵.

أيضا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري"⁶.

¹ UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development**, Unctad, Series on Issues in International Investment Agreements, Geneva, Dec 1998, P:2.

² Bertrand Raymond, **Economie Financière Internationale**, Edition PUF, Paris, 1997, P : 91.

³ Bernard Hugenier, **L'investissement Direct**, Economica, Paris, 1984, P: 13.

⁴ Pierre Jacquemot, **La Firme Multinationale une Introduction Economique**, Edition Economica, Paris, 1990, P: 11.

⁵ محمد راضي جعفر، **الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الخليج العربي، العدد (3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص: 200.

⁶ سامي عبيد التميمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص: 196.

أيضا يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر في بلد ما بامتلاك أصل في بلد آخر، على أن يكون له حق ملكية المشروع وكذلك حق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها.

ثالثا: تعريف الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للاستثمار الأجنبي غير المباشر منها:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات"².

كما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "قيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دين (السندات)، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل بتلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل: صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها"³.

كما اعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "استثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الحقوق مع عدم حق المشاركة في التسيير، ويقوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر أفراد أو مؤسسات تهتم بمساهمات الجمهور كسندات الخزينة والقروض"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، مقابل حصوله على عائد مقابل هذه المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات.

¹ World Bank, **The Role of Foreign Direct Investment in Development**, Development Committee Meeting, Washington, 1991, P: 05.

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص: 20.

³ أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص: 19.

⁴ Bertrand Bellon, Ridha Gouir, **Investissement Direct étrangers et développement industriel méditerranéen**, economica, Paris, 1998, P :03.

رابعاً: التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

بالنظر إلى المكانة التي أصبح يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي على مستوى المبادلات الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال خصوصاً مع تحلي الدور الذي يلعبه في عالمي الاقتصاد والتمويل الدوليين مع انفجار أزمة الرهن العقاري، يتبادر إلى الأذهان تساؤل وهو: ما هي أهم المراحل والفترات والتحويلات التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تاريخياً حتى وصلت إلى المكانة التي هي عليها حالياً؟.

1- المرحلة الأولى: العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر (1800-1914)

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي، أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة، ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة، وارتبط في تلك الحقبة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الاستعمارية، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن الأمثلة الشهيرة شركة الهند الشرقية التي أسسها الاستعمار البريطاني في مستعمراته الهندية.

فالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، يقصد بها بصورة عامة تلك الممتدة من 1970 إلى 1914 تميزت بظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

بصورة عامة خلال هذه الفترة سيطرت سوق لندن المالية كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى، فقد خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلباً قوياً على الأغذية والمواد الخام أمكن إشباعه بالاستثمار في أنحاء أخرى من العالم، كما شهدت هذه الفترة اتساعاً كبيراً في حجم التمويل الدولي.

ومن الملاحظات التي رافقت التدفقات الرأسمالية في هذه الفترة:

- أتى الاقتراض جميعه تقريباً من مصادر خاصة في شكل إصدار أسهم وسندات.
- كانت آجال الإقراض طويلة قد تصل إلى 99 عام.
- ذهب نحو ثلثي رأس المال الأجنبي تقريباً لتمويل الاستثمار في السكك الحديدية والمرافق.
- ذهبت نسبة كبيرة من التدفقات إلى البلدان مرتفعة الدخل نسبياً حينذاك، ولم تزود السوق الدولية البلدان الفقيرة برأس المال¹.

ورغم الصعوبات التي واجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السجل في عام 1914 كان مريحاً للمستثمرين في بريطانيا وقارة أوروبا، وكانت الاستثمارات الأكثر ربحية في مجال السكك الحديدية في الولايات المتحدة

¹ سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 83-84.

الأمريكية، ورغم أنها كانت مجزية على نحو غير نموذجي، فقد ساعدت على دعم المناخ العام، ليكون في صالح الاستثمار الأجنبي، كما كان هناك تأثير آخر يعمل في نفس الاتجاه هو أن القروض كانت تستخدم لشراء صادرات بريطانية¹.

2- المرحلة الثانية: فترة ما بين الحربين (فترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر) (1914-1945)

بحلول 1914 كان الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا²، أما بعد 1914 فقد شهدت هذه المرحلة أحداث غاية في الأهمية أدت إلى قلب موازين السيطرة على زمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالأخذ بالحسبان الخسائر الفادحة التي أحدثتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث خسرت ألمانيا كل ممتلكاتها تقريباً وأدت الثورة البلشفية وسقوط الإمبراطورية العثمانية إلى تلاشي آمال الفرنسيين والانجليز والبلجيكيين في استرداد أموالهم واستثماراتهم، كما خسرت بريطانيا ربع ثروتها، وخسرت فرنسا نصفها فحتى التوازن والاستقرار النقدي الدولي الذي أوجد بعد الحرب العالمية الأولى نسف بفعل أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وبالتالي فقد انقلبت الأدوار حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأول للدول الأوروبية، وأصبحت ألمانيا مستوردة لرؤوس الأموال بعد أن كانت مصدرة لها حيث أجبرت على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار سنة 1921 وهو ما يمثل 4/3 من الاستثمار الدولي الموظف في قرن كامل، فالديون التي أثقلت الدول الأوروبية أعاققت عملية العودة إلى التوازن الذي كان سائداً قبل 1914³.

وبهذا فقد اتسم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً في هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الدولي في البدء، حيث هبطت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر معه، والتوجه للاستثمارات قصيرة الأمد، وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال صاحبة الريادة بنسبة 39.8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية بما مقداره 10.5 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بما نسبته 7.27% وهو ما يعادل 7.3 مليار دولار، وكانت الوجهة نحو الدول النامية التي استحوذت على أكثر من نصف تلك الاستثمارات خاصة أمريكا اللاتينية وآسيا بالإضافة إلى أوروبا وكندا، على الرغم من توجه نسبة من الاستثمارات نحو البلدان الاستوائية باتجاه الاستثمارات المنجمية والبتروولية، وبترك الأشكال القديمة للاستثمار والتدخل المتزايد للدولة كل هذا أنذر بقيام أوضاع جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة ما بعد الحربين⁴.

¹ سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص: 84.

² حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص: 4.

³ جيل برتان، ترجمة علي مقلد، مرجع سابق، ص - ص: 20-23.

⁴ حسان خضر، مرجع سابق، ص: 4.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1946-1969)

عند بداية هذه المرحلة شهدت الساحة الاقتصادية الدولية عددا من الترتيبات التي كان لها انعكاسات واضحة على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت مختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة بإقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات، والتي شجعت التدويل التدريجي للاقتصاد العالمي، فقد وفرت هذه المؤسسات الإطار القانوني لعملية تحرير تدريجية اقتصررت في البداية على التجارة والمدفوعات الدولية، ثم امتدت فيما بعد إلى تحركات رأس المال.

وقد تميزت هذه الفترة بظهور موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب التطور في نظم التكنولوجيات والاتصالات والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتشكل التكتلات التجارية واتخاذ الدول الأوروبية المضيغة لمواقف أكثر انفتاحا تجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن حصة أوروبا الغربية وكندا من الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت من 45% إلى 60% للفترة (1950-1968)، كما رافق ذلك انخفاض في حصة البلدان النامية، وتوزعت هذه الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية وخصوصا القطاع الصناعي الذي استحوذ على 32% من مجموع استثمارات عام 1950 وارتفع إلى 41% في عام 1968¹.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر (1970-1990)

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصورة هائلة ابتداء من أوائل السبعينيات وحتى 1990، حيث شهدت هذه المرحلة فترات انكماش وانتعاش تبعا للتغيرات الاقتصادية العالمية، فكانت فترة انكماش (1970-1977) بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة انتعاش (1979-1981) مدفوعة بالاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة للنفط، ثم برزت اليابان (1986-1990) كمستثمر كبير في الخارج، وشهدت تلك الفترة سمة الاندماج والامتياز كأنماط رئيسية في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة².

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأخذت دول جديدة بالنشوء كمصدر جديد للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كدول أوروبا الغربية واليابان.

ولقد تميزت هذه المرحلة بالتوسع في تدفق الاستثمار المباشر إلى البلدان الصناعية، فقد ازدادت الاستثمارات للفترة (1975-1990) بمعدل أكثر من (450%)، بينما كان التزايد أقل من (200%) في الدول النامية³.

¹ زغبة طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص: 7.

² علي عبد الهادي الدليمي، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 8-9 أيار 2001، ص: 08.

³ هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص: 16.

5- المرحلة الخامسة: مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر (بعد عام 1990)

انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، بنسبة (18%) خلال الفترة (2000-2003) حيث بلغ (560) مليار دولار عام 2003، بينما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2000 ما مقداره (1100) مليار دولار، وتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة بنسبة (25%) حيث بلغ (490) مليار دولار لعام 2002، بينما انخفض إلى (376) مليار دولار لعام 2003، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك على المستوى الدولي بسبب تراجع عمليات الخصخصة وتباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة (2001-2002)¹.

وضمن سياق التطورات الحديثة، فقد بدأت التدفقات في نسق تزايدى بداية من سنة 2003 لتصل أعلى مستوياتها في سنة 2007 مسجلة تدفقا قياسيّا يقدر بحوالي 1975.5 مليار دولار، لتتناقص من جديد في سنتي 2008 و 2009 تحت تأثير تبعات الأزمة المالية العالمية، ثم بدأت مجددا في الانتعاش بداية من سنة 2010 لتصل في سنة 2011 إلى حوالي 1524.4 مليار دولار².

وقد شهدت مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولين رئيسيين، وهما: التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، والتحول من القروض المصرفية واستثمارات المحفظة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وامتازت المرحلة كذلك بتزايد تدفق رأس المال بين الدول الصناعية ذاتها بعد أن كان في الغالب يتجه نحو البلدان النامية، وقامت اليابان بنقل بعض صناعاتها للخارج كصناعة الحديد والصلب وبناء السفن وتصدير صناعة السيارات إلى كوريا الجنوبية، وذلك للتخلص من القيود والعوائق المفروضة على صادراتها، والاستفادة من الحصص المتاحة لها بالأسواق العالمية، مستغلة في الوقت نفسه انخفاض أجور الأيدي العاملة الكورية³.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أشكالها ودوافع قيامها

يتم تناول العناصر التالية:

أولا: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، وله آثار إيجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، زيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن

¹ Fabrice Hatem, Inversement International et Politiques d'Attractivité, Edition Economica, Paris, 2004, P :10.

² UNCTAD, World Investment Report 2012, Towards a New Generation of Investment Policies, New York and Geneva, 2012, P:169.

³ هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص-ص: 15-16.

الارتباط بالأسواق العالمية، وأن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة¹.

ثانياً: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تباين وتعدد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، ويمكن ذكرها كما يلي:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في السوق المضيفة وسيطرتها عليه سيطرة كاملة، ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع تفضيلاً لهذه الشركات، في حين أنه أقل تفضيلاً بالنسبة للدول المضيفة، لكن في ظل المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت الدول المضيفة إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع، وذلك كوسيلة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من السلبيات².

2- الاستثمار المشترك: هي تلك الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص³، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين مالياً في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمارية هائلة وحده دون غيره⁴، كما يمكن القول بأن المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية في الدول النامية والشركات الأجنبية أصبحت أداة واسعة الانتشار، فهي تقدم لكل شريك الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الطرف الآخر، ولهذا فقد عمدت بعض الدول المضيفة على النص في قوانينها الداخلية على ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي⁵.

3- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، حيث يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي⁶.

¹ رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص: 55.

² Guir Roger, L'investissement Direct et Les Firmes Multinationales, Economica, Paris, 1984, P :65.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 37.

⁴ فريد النجار، مرجع سابق، ص: 25.

⁵ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص - ص: 38-39.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 185.

4- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ومن تلك الحوافز:

أ- عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.

ب- وجود نص في الاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.

ج- إعفاء دخل الشركات من الضرائب.

د- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.

هـ- حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو المحلية.

و- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقرية من طرف المواصلات وخاصة الموانئ¹.

5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن كل المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز².

6- الشركات متعددة الجنسيات: تعد هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم³.

ثالثاً: دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية تشجيعها على الاستقرار بها، إذ أن "الجاذبية التي يمكن لأي بلد أن تمارسها على المستثمرين الدوليين، تتضمن مجموعة من العوامل العالمية التي تخلق الظروف المواتية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الإستراتيجية المتبعة من قبل المستثمرين⁴، الذين يهدفون إلى تحقيق الربح وتعظيم الفائدة، ومنه فهذه الاستثمارات تتوجه إلى حيث تجد المناخ

¹ حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 8، جامعة بابل، العراق، 2013، ص: 80.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 186.

³ Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment, Croom Helm Ltd, London, 1978, P: 222.

⁴ Christian Aubin, Le Rôle des Effets De Change Sur L'investissement Direct étranger: Analyse comparative des investissements Américains et Européens dans les PECOS, Communication au Colloques International "Les Nouvelles Frontières de L'union Européenne", Marrakech, Maroc, 16/17 Mars, 2005.

الملائم للنمو¹، الذي يسهل الوصول إلى العملاء في الدول الأخرى، فبدل التصدير وتكاليفه عوض بمبيعات الفروع المستقرة في الخارج²، وبالتالي اشد تنافس الدول فيما بينها لتقدم المزيد من الحوافز لصالح الشركات متعددة الجنسيات، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة، ومن أهم هذه الدوافع:

1- الدافع السياسي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مشار جدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة، ومن جانب آخر، فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي يعد عاملاً فاعلاً في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول، أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال³.

2- الدافع الاقتصادي: يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه، ونتيجة لتكدس الإنتاج أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاماً عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها لتصريف منتجاتها وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم.

3- الرغبة في النمو والتوسع: هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات متعددة الجنسيات بهدف تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكنة من الأسواق، إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين، حيث أن هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه، فاضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلاً وعرضياً، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات.

4- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال، فالاعتماد على سوق اقتصادية

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 20.

² Lionel Fontagné, Michael Pajot, Investissement Direct à L'étranger et échanges extérieurs: un impact plus fort aux Etats-Unis qu'en France, Revue Economie et Statistique, n°326-327, 1999, P:71.

³ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص - ص: 82-83.

واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة، كي يحد من الهزات والمخاطر التي قد تصيب رأس ماله وتفاديا أيضا للانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع وشركات لها بدول مختلفة، كما أن الشركات متعددة الجنسيات ستستفيد من الدخول التفضيلي إلى أسواق أخرى متعامل معها البلد المضيف، وقد تكون نتيجة لحالة خسارة بأحد الأسواق، هنا تسعى الشركة لتغطيتها بأرباح أسواق أخرى، هكذا يضمنون عدم خسارة كل استثماراتهم في حالة تركها في سوق واحدة، أو في حالة تعرض السوق الواحدة إلى هزة ما فإنهم بذلك يضمنون بقائهم في الأسواق الأخرى، وبالتالي هو دافع يخفف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة¹.

5- احتواء المعرفة الفنية والعلمية: إن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي إذ أنه من غير المتصور الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع المؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي لا تترد في نقل معطيات قدراتها العلمية وبقابل عوض إلى الدول النامية²، هذا الدافع يجعل الشركات تتموقع وتتمركز في العديد من الأسواق الدولية من خلال التكنولوجيا الدقيقة التي تستعملها في الإنتاج المحتكر من طرفها، مما يدفع بالعديد من الدول إلى العمل على تخفيض تكاليف هذه السلع عن طريق الشراكة مع هذه الشركات أو بواسطة شرائها، أو تقديم تسهيلات وحوافز لهذه الشركات للمجيء والاستقرار في هذه البلدان، وبالتالي أصبحت المعرفة الفنية والعلمية دافع يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يتموقع ويتمركز في الأسواق الخارجة عن بلده الأصلي³.

6- قيود التجارة الخارجية: تضع كثير من الدول ولاسيما النامية منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة، والمثل على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى بكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية، من شأن هذه الإجراءات فسخ المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقييدية⁴، هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات متعددة الجنسية لتفادي هذه الحواجز، باختراق أسواقها من الداخل عن طريق إنتاج هذه السلع داخلها وذلك بإقامة وحدات

¹ Salim Driss, L'Attractivité des investissements Direct étrangers Industriels en Tunisie, Revue Région et Développement, n°:25, 2007, P:140.

² دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 78.

³ عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص: 57.

⁴ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 79.

إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية، مثلها مثل أي وحدة إنتاجية وطنية تسوق داخل الأسواق المحلية وتصدر الفائض، وبالتالي أصبح تقييد التجارة الخارجية دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للتموقع بهذه الدول¹.

7- العوامل القانونية والتشريعية: إن الدول الأكثر قدرة على التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار أو الفرص أي الإبداع في خلق القطاع الذي يمكن الدولة من الصمود أمام منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى، حيث أن القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، هذا ما يفسر مفهوم التكيف المؤسساتي للاستثمارات الأجنبية المباشرة².

8- الاحتكار: هي رغبة الشركات متعددة الجنسية في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، وهي نظرة مسيري هذه الشركات وإستراتيجية من إستراتيجياتهم³.

9- دافع بيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار⁴.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر التي تواجهها

تتمثل ايجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر التي تواجهها فيما يلي:

أولاً: ايجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للاستثمارات الأجنبية المباشرة مزايا عديدة كما أنها لا تخلو من العيوب، وتتمثل ايجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1- ايجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول التي يتحقق فيها هذا الاستثمار منها:

أ- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدولة المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملائها الأجانب للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية أخرى تسهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية⁵.

¹ عبد الكريم كاي، مرجع سابق، ص: 58.

² يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص - ص: 162-163.

³ عبد الكريم كاي، مرجع سابق، ص: 60.

⁴ عدنان مناني صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص: 361.

⁵ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 21.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن من توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب، وللإسهام في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها والمقنعة واسعة الانتشار.

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تساعد في بعض الحالات على اكتساب مهارات للعاملين وقدرات إدارية وتنظيمية، وهي الحالة التي تعاني فيها من ندرة شديدة لذلك، خاصة وأن عمل هؤلاء يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة بالشكل الذي يمكن أن تساعد معه على تحقيق ذلك¹.

د- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار، وتحسين نوعية المنتجات خاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفورات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية ويعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ولذلك فإن هذا الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المنتجات المحلية و تجهزها بالمدخلات الوسيطة.

هـ- يؤدي إلى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق، الجسور، المباني، وسائل النقل، الاتصالات، خدمات التعليم والصحة، والتي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي².

و- تمكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها.

ز- تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي للقطر النامي حماية لمصالحها الخارجية واستثمارات شركاتها العاملة في ذلك القطر.

ح- تسمح للقطر النامي باكتساب الصمعة الدولية الطيبة وتفتح الأبواب أمام المزيد من الاستثمارات في المستقبل³.

ط- يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دعم قطاع التصدير في الدول النامية وخلق أسواق جديدة للتصدير وزيادة الصادرات، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري للدول النامية⁴.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 182.

² عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص: 367.

³ سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية، مجلة تنمية الراقدين، العدد 37، جامعة الموصل، العراق، 2005.

⁴ عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق، ص: 175.

2- سلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى عدد كبير من الباحثين والكتاب بأن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة أو المستقبلية لمشروعات الاستثمار الأجنبي هي في الغالب تتصل بالأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن وجود مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه يؤدي في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها تقريبا وبالذات في الدول النامية إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه العيوب:

أ- يشير البعض إلى أنه على الرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.¹

ب- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية، حيث إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه لا ينبغي أن ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفه تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.²

ج- الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، ويأتي ذلك نتيجة لأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعريّة، وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.³

د- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير، والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة، ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 210.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص: 487.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 210.

مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة¹.

هـ- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة نظراً لأن هذه الاستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت والأسمدة بدلاً من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية².

ثانياً: المخاطر التي تواجه انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

1- خطر حجم السوق في الدول المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2- خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3- خطر تغيرات سعر الصرف: والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطراً كبيراً يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة.

4- البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد المستثمرين الأجانب³.

5- المخاطر السياسية: المخاطر السياسية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الدولة المضيفة للاستثمار، سواء بطريق مباشر كنزع الملكية والمصادرة والتأميم، أو غير مباشرة كفرض رسوم خاصة على الشركة الأجنبية أو تشجيع مقاطعة الشركة الأجنبية، بحيث يكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه، ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر إلى التعارض بين أهداف الاستثمارات الأجنبية وتطلعات الدول المضيفة⁴، وتتمثل المخاطر السياسية فيما يلي:

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص- ص: 177-178.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص: 502.

³ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص- ص: 103-104.

⁴ عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق، ص32.

أ- **نزع الملكية:** يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه: "الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقاً لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة، وهو إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.

ب- **المصادرة:** المصادرة إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل، كما عرف بعض الفقه المصادرة بأنها أخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن شكل ذلك وبموجب أي اسم ينفذ، وهو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك.

ج- **التأميم:** يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقاً، فهو إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة، إما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، تلافياً للاستغلال وسمي "التأميم الإيديولوجي" أو مجرد القضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني ويسمى "التأميم الإصلاحي" وهو غير عملي حالياً منذ انهيار المعسكر الاشتراكي¹.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية ومحدداتها

تعددت وجهات النظر الهادفة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث أرجعت بعض هذه الوجهات حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب اقتصادية، بينما ربط بعضها الآخر بين الأسباب الاقتصادية والسياسية، وفيما يلي عرض بعض هذه النظريات التي هي الأكثر شيوعاً.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية ونظرية دورة حياة المنتج

تتمثل نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية ونظرية دورة حياة المنتج فيما يلي:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تتمثل الأفكار التي جاءت بها النظرية فيما يلي:

1- تقديم النظرية:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية، معتمدة في ذلك على تفوقها في القدرات المالية والتكنولوجية والمهارات الإدارية، وهذا الأمر يعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفعها إلى الاستثمار الأجنبي².

وتوضح الدراسة التي قام بها هود ووينج Hood and Young أن هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات الشركات متعددة الجنسية إلى بلدان تلك الأسواق، حيث في حالة سيادة

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص-ص: 104-105.

² نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص: 215.

المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي إلى فقدان الشركات المتعددة الجنسيات للميزات التنافسية التي كانت تمتلكها¹.

كما يتفق كلا من باري Parry² وكيفز Gaves³ مع هود وينج في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الدافع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالحبرة الفنية والاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن انتقال الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في الدولة الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية:

أ- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدولة المضيفة.

ب- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

ج- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدولة المضيفة.

د- تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

هـ- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

و- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ز- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة⁴، والتي يمكن تلخيصها في الشكل رقم (01):

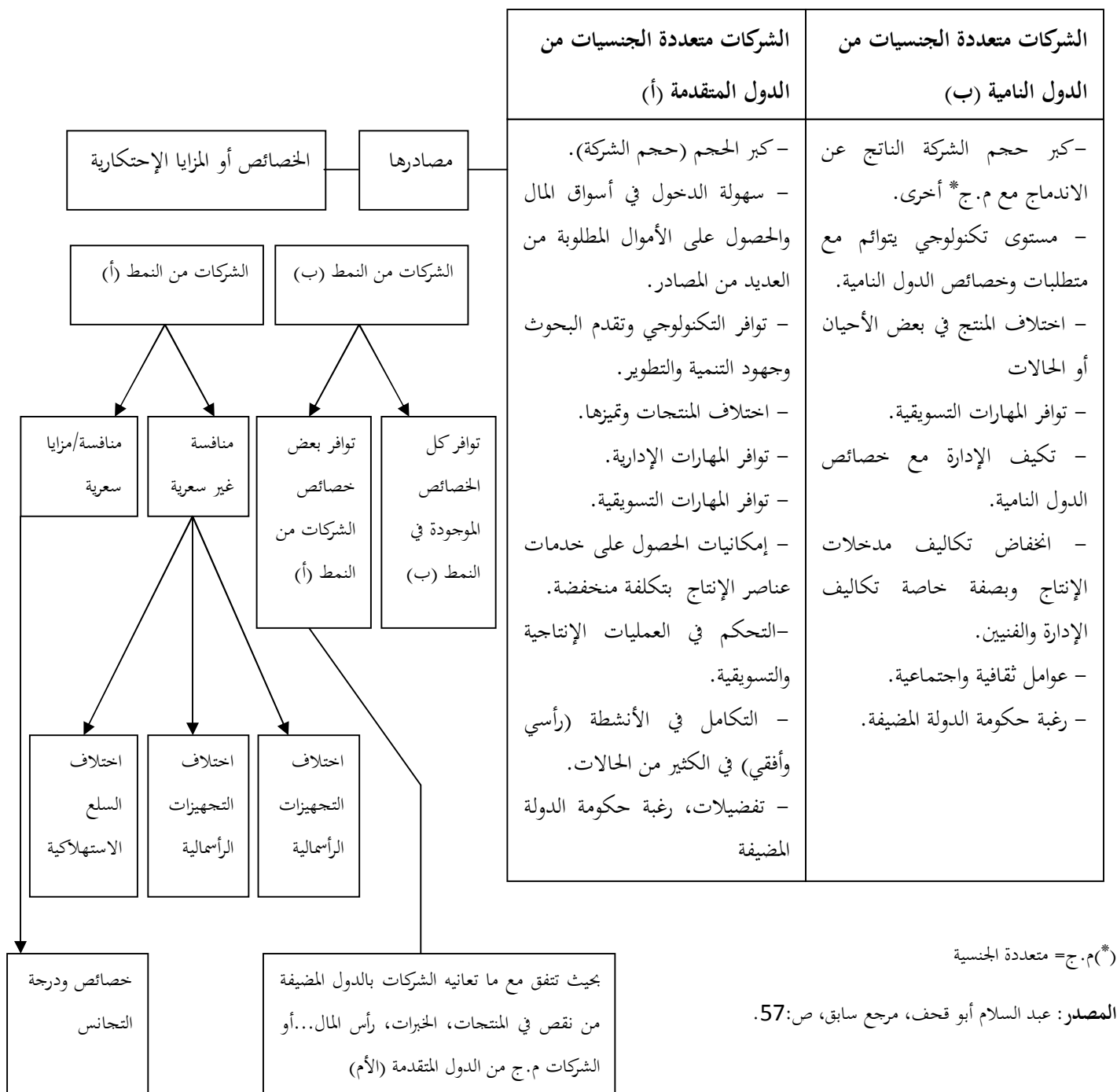
¹ N.Hood and S.Young, The Economics of Multinational Enterprise, Essex, U.K, longman Group Ltd, 1981.

² T.G.Parry, The Multinational Enterprise, International Investment and Host Country Impacts, Greenwich, JAI Press INC.

³ Richard E.Gaves, Multinational Enterprise and Economic Analysis, 3rd Edition, Cambridge Surveys of Economic Literature, Cambridge University Press, 2007.

⁴ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 56.

شكل رقم (01): مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات



من واقع الشكل رقم (01) يمكن تصنيف الخصائص الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات في أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي:

أ- **الخصائص التكنولوجية:** وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويع المنتجات أو إجراء بعض التحسينات أو التغييرات في المنتجات الحالية القديمة من حيث الشكل أو التغليف أو اللون... فضلا عن هذا فإن هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة

المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية، وكذلك توافر المعرفة والخبرات الإدارية وكافة أساليب الإدارة الحديثة.

ب- **الخصائص التمويلية:** وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية اللازمة، وكذلك القدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات...

ج- **الخصائص التنظيمية والإدارية:** وتمثل ليس فقط في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات، بل أيضا في إمكانية هذه الشركات على نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها.

د- **الخصائص التكاملية في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات:** مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام والأولية) والتكامل الأفقي¹.

2- انتقادات النظرية:

- لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات، فحسب ريوك وسيموندس فإن أهم الانتقادات هي:
- لم تقدم هذه النظرية أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.
 - افتراض ادراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلمية².

ثانيا: نظرية الحماية

تمثل الأفكار التي جاءت بها النظرية فيمايلي:

1- تقديم النظرية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للحلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية والمضيفة، حيث أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة، أو ما تفرضه من شروط وقوانين على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة³.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص- ص: 56-58.

² منصور الزين محمد، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 249.

³ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 61.

من ثم ظهرت نظرية الحماية، حيث يقصد بالحماية هنا كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً، إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة¹.

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثلاً البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة، بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة².

2- انتقادات النظرية:

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كون وجود موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تركز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تملئها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى³.

ثالثاً: نظرية دورة حياة المنتج/المنتج الدولي

تتمثل الأفكار التي جاءت بها النظرية فيما يلي:

1- تقديم النظرية:

من بين رواد هذه النظرية ريموند فرنون R.Vernon، حيث تقوم على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة منها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محلياً ودولياً ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيراً مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤكد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص⁴.

¹ عبد الرحمن صبري، اتجاهات الاستثمار الدولي دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1998، ص: 6.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 399.

³ كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد الوهاب، دار ابن خلدون، لبنان، 1994، ص: 122.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 182.

لكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها كالاتي:

أ- **مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:** من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى الشركة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة¹.

ب- **مرحلة النمو:** تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل دورة حياة المنتج، ومن أبرز ملامحها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية الإنتاجية، والزيادة في حجم التعامل ومقدار الأرباح المحققة الناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن، ويطلق على البدايات الأولى في هذه المرحلة المرعى الخصب، وحيث يكون المرعى خصبا فإن البقرة تكون حلوبا وتستمر هذه المرحلة ما دام التعامل بالخدمة لم يصل إلى المستوى المحتمل، ولهذا فإن على الإدارة إطالة هذه المرحلة لتمكين منظمة الأعمال من تحقيق أقصى الأرباح، ويعبر عادة عن حجم التعامل المحتمل بالحصصة السوقية، وطالما أن المنتج لم يصل في عائدته إلى هذا المستوى فإن ذلك يعني أنه لا يزال في مرحلة النمو².

ج- **مرحلة المنتج الناضج:** في هذه المرحلة تستخدم المنافسة بشكل كبير وتصبح التكنولوجية أكثر نمطية وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركة المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأقل تكلفة، بحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول الأخرى، حتى تتمكن الشركة المنتجة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير³.

د- **مرحلة زوال المنتج (الانحدار والتدهور):** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية، وبدأ المستهلكون يغيرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، أحجامها ألوانها، عبواتها وأسعارها

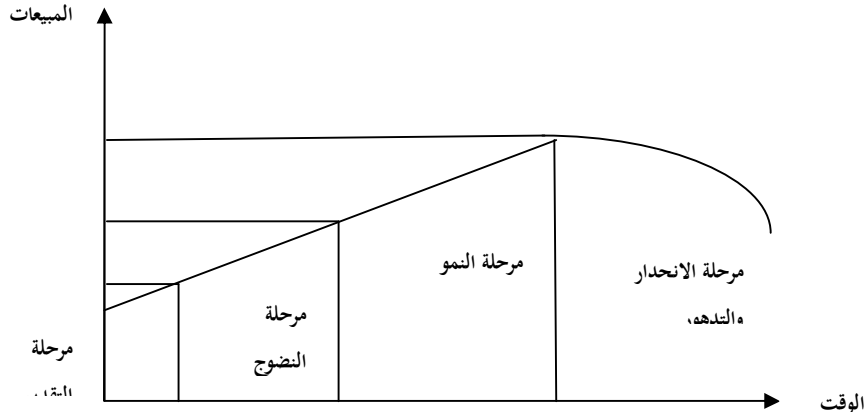
¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص-ص: 165-166.

² سعيد يحيى، مرجع سابق، ص-ص: 83-84.

³ Raymond Vernon, The Manager in The International Economy, Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996, P-P: 31-33.

بهدف البقاء في السوق لأطول فترة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية¹، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

شكل رقم (02): دورة حياة المنتج ومراحل تطوره



المصدر: علي عباس، مرجع سابق، ص: 168.

2- انتقادات النظرية:

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو أنه على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الالكترونية مثل الحاسبات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم انتشرت بعد ذلك في بريطانيا، ألمانيا، فرنسا واليابان، ثم امتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية والتايوان، على الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات أخرى يصعب تطبيق هذه النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يطلق عليها السلع الفاخرة مثل السيارات الفاخرة، كما انتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق².

المطلب الثاني: نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة والنظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

تتمثل نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة والنظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي فيما يلي:

أولاً: نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظراً لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته والتي من بينها:

¹ علي عباس، مرجع سابق، ص - ص: 167-168.

² منصور الزين محمد، مرجع سابق، ص: 251.

- 1- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالتقرب من المواد الخام والمواد الأولية والأيدي العاملة حيث تتصل بانخفاض الأجور ونوعية عنصر العمل المطلوب، ومدى توفر رأس المال وتكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف، والتي تؤدي إلى توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة أكبر من غيرها.
- 2- العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات)، وما إلى ذلك من عوامل تسويقية.
- 3- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية والقيود الأخرى على الصادرات والواردات.
- 4- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي مثل تقييد الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات واستقرار أسعار الصرف...
- 5- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها.
- 6- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغير ذلك¹.

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة

تشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع، غير أنها تضيف بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبرك وسيموندس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:

1- العوامل الشرطية: وتشمل:

- أ- خصائص المنتج: مثل نوع السلعة، استخدام السلعة، متطلبات إنتاج السلعة.
- ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: مثل طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية.
- ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى: مثل النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

2- العوامل الدافعة: وتشمل:

- أ- الخصائص المميزة للشركة: مثل توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص- ص: 183-184.

ب- المركز التنافسي: مثل القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.

3- العوامل الحاكمة: وتشمل:

أ- الخصائص المميزة للدول المضيفة: مثل القوانين واللوائح، نظم الإدارة والتوظيف، سياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

ب- الخصائص المميزة للدولة الأم: مثل القوانين واللوائح والسياسات المشجعة لحركة تصدير رؤوس الأموال والمنافسة في سوق الأم وارتفاع تكاليف الإنتاج للاتفاقيات المبرمة.

ج- الخصائص الدولية: مثل الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة¹.

بالنظر إلى جوهر هذه النظرية يمكن استخلاص الآتي:

- إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابقة عرضها.

- إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.

- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها، أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة².

ثالثاً: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

تعود هذه النظرية للاقتصادي دننج Dunning وهي تؤكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات بالقطر الأجنبي، وتلك المتعلقة بالشركة ومجموعة ثالثة أسمها عناصر الاستيطان التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي³، هذه العناصر تتكون من:

1- ميزات تملكها الشركة (ميزة الامتلاك): تعتبر هذه الميزات خاصة بالشركة وغير متاحة للآخرين، كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات (وفورات) الحجم الكبير النابعة من حجم الشركة.

2- ميزة الموقع: هي التكاليف والمخاطر كتكاليف الإنتاج والتحويل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في ذلك القطر الأجنبي⁴.

¹ نشأت علي عبد العال، مرجع سابق، ص - ص: 220-221.

² عبد السلام أبو جحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 407.

³ Bernard Guillochon, Kawecki, Economie Internationale, Commerce et macroéconomie, Dunod, Paris, 2006, P : 177.

⁴ أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص - ص: 87-88.

3- ميزة التدويل (الاستيطان): فالشركة تحقق منفعة أكبر من خلال قيامها بالأنشطة الأجنبية بنفسها بدلا من إسنادها إلى شركة أخرى¹.

المطلب الثالث: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مايلي:

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها:

1- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة².

2- **سعر الفائدة:** يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

3- **التسويق:** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

4- **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

5- **القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها³.

¹ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 27.

² فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة": كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص: 12.

³ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص - ص: 64-65.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم

ساهم الكثير من الباحثين من خلال دراساتهم التطبيقية في معرفة وشرح العوامل التي تؤدي إلى دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدولة الأم نحو الخارج، حيث توصل كوثلين (1995) أن هناك عوامل دفع تتعلق بالدولة الأم للشركة المستثمرة، حيث يساهم انخفاض نسب معدلات النمو وحالات الركود الاقتصادي والمنافسة الشديدة في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج.

من بين المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم إلى الدول المضيفة تتمثل في:

1- ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم: تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الأصلية بشكل يؤثر على أرباحها ونموها إلى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم.

2- تراجع معدلات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي في الدولة الأم: إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالة الركود في الدولة الأم تعتبر عوامل دافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الأصلية، وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالة الرواج الاقتصادي، الشيء الذي يرفع إمكانية الطلب على منتجاتها.

3- الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة الإنتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم، وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

4- ارتفاع أسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الأجنبية: يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهو ما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم.

5- وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار في الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم لهذه الاستثمارات، وتوضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض والتجارة الخارجية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة¹.

6- الدافع السياسي: تقوم الدولة الأم للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية نحو بعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهو الملاحظ من

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 102.

خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول¹.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

1- المحددات السياسية: للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد، ويفرق ذلك المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي، النظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية، فالمستثمرون يفضلون الديمقراطية الراسخة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير، ويضيف المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأول يكون جاذبا للاستثمار أما النوع الثاني فهو طارد له، فالنظام السياسي من النوع الثاني كثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار، مثل الرسوم والضرائب، كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار، لذلك يفضل المستثمرون نظاما سياسية مستقرة².

2- العوامل الاقتصادية: من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.

3- توفر الموارد: فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز المياه، المناخ) وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض)³.

4- حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد السكان فإن هناك

¹ مفتاح صالح، بن سمية دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، صيف - خريف 2008، ص: 109.

² علي عباس، مرجع سابق، ص: 175.

³ عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص-ص: 97-107.

مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات، كما يعتبر محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف¹.

5- البنى التحتية: تعد البنى التحتية محددًا تقليديًا هامًا للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كعقيد رئيس وإلى إمكانيتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية².

6- التشريعات الضريبية: هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيًا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرًا معقولًا وثابتًا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها³، وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصير أو طويل الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفًا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل⁴.

7- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوروبي والأوبيك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

8- وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر: إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرًا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

¹ عبد الكريم كاكي، سابق، ص - ص: 70-71.

² بماء أبو حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 11، جامعة تكريت، العراق، 2008، ص: 102.

³ غاي فيرمان، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 1992، ص: 47.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:

9- النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيراً قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار¹.

10- المحددات القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها².

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته وسياسات تحسينه

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه صانعي السياسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار بشكل عام من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار³.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

يتم تناول العناصر التالية:

أولاً: تعريف مناخ الاستثمار

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه، وهناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليتها في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر"⁴.

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص - ص: 82-83.

² علي عباس، مرجع سابق، ص: 176.

³ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2004، ص: 3.

⁴ البخار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص: 126.

ويعرف أيضا بأنه: "محمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال¹.

أيضا مناخ الاستثمار هو: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون محمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي، بل وحتى محمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا².

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وبالتالي تؤثر في حركة رؤوس الأموال، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون محمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه.

ثانيا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار

هناك عدة عوامل تحول دون تحسين مناخ الاستثمار من بينها:

- 1- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها، سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- 2- **تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال:** حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
- 3- **صعوبة الحصول على الائتمان:** تعتمد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان متاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص، والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية³.
- 4- **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع)، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.

¹ جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 1،

جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص - ص: 147-148.

² سعيان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة البازجي، دمشق، 2000، ص: 108.

³ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص: 5.

- 5- **عدم وضوح الهيكل الضريبي:** مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
- 6- **انخفاض كفاءة العمالة:** يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة لجذب الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها¹.
- 7- **عدم الانفتاح الاقتصادي:** وهو ما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.
- 8- **تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار:** مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.
- 9- **تعقد الإجراءات الإدارية** وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار.
- 10- **عدم توافر المعلومات** عن فرص وحوافز الاستثمار في عديد من الدول، وخاصة الدول النامية.
- 11- **عدم توافر الكفاءات الإدارية** في وكالات ترويج الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها².

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف مكونات مناخ الاستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته³، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة⁴، ويتكون مناخ الاستثمار من:

أولاً: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً أولياً ضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي، بما يعرف "بالفساد السياسي"، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها:

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 107.

² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص: 6.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011، ص: 9.

⁴ ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2005، ص: 5.

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية¹.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

تمثل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتكون من:

1- مستوى النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

- أ- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.
- ب- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال.
- ج- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترو، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي.
- د- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

2- مستوى الاستقرار الاقتصادي: ونقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضاً النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كان سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر².

ثالثا: المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بالتعاقد مع موردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك أن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمرا لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي، وعليه يفترض الاستقرار القانوني والتشريعي احترام عدم تعريض المستثمرين لقوانين مفاجئة تخل بحساباتهم الاقتصادية، ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل إنه يعني فوق ذلك

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 111.

² إبراهيم العسوي، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985، ص-ص: 224 - 225.

فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقاً سليماً، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال، وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها¹.

رابعاً: المناخ الاجتماعي

مثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس وتتمثل هذه العوامل في:

1- درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: لتحقيق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالباً بالتهميش واللامبالاة، وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطاً منفراً للاستثمار بصفة عامة وللإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فإن توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، هو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثمار ملائم.

2- العناصر الديمغرافية: التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

3- العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور².

المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الاستثمار

اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عدداً من السياسات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين من بينها:

أولاً: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع ونشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمار في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلاً من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، ومثال على ذلك استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بسنغافورا للمستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وتركيز مركز ترويج الاستثمار في إسرائيل على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وأخيراً قيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى (22) تكتلاً صناعياً من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة مثل: تخفيض

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 111.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص: 145.

البطالة، نقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج¹.

وتتمثل خطوات جذب الاستثمار في القطاعات المستهدفة في الآتي:

1- تحديد الميزة التنافسية للدولة: حيث يعتبر تحديد الميزة التنافسية للدولة ضرورة لتحديد ما هي الصناعات والأنشطة والدول، وأخيرا الشركات التي يجب استهدافها، والغرض من هذا التقييم هو تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة وهي أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف، ولضمان نجاح سياسة ترويج الاستثمار يستلزم الأمر دراسة الدول المستهدفة والتي تتلاءم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستهداف، ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة والإحصائيات المرتبطة بها، مع تحليل هيكل الصناعة تحديد الطاقة الاستيعابية غير المستقلة، ومن ثم تحديد الصادرات الفعلية التي يمكن زيادتها².

2- استخدام الأدوات التجارية في استهداف الاستثمار: هناك مجموعة من المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد الميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى تحديد أي القطاعات التي يمكن للدولة العمل على استهدافها، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ- **خرائط تنافسية الدول:** تعتبر أهم الأدوات التي تستخدم لتحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول، وهذه الخرائط متوفرة على الانترنت في الموقع التالي: "www.intracen.org" تحت عنوان: (Country Approach)

ب- **خريطة تحديد الأسواق وطاقاتها الإستيعابية:** تبين هذه الخريطة القيود المعروضة على الأسواق التجارية بين أي مجموعة من الدول على مستوى العالم، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مجمعة على مستويات كلية مختلفة، بدءا من مستوى تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة، وفي الوقت الحالي تعطي خريطة تحديد الأسواق حوالي 150 دولة مختلفة في جانب الواردات وحوالي 200 دولة في جانب الصادرات، وتم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الجدلوية (ITC) ومن الممكن الحصول على هذه الخريطة من خلال مشروع تحليل التجارة العالمي "www.gtapi.org"³.

ج- **بوابة تحليل أسواق المنتجات:** متوفرة على شبكة الانترنت على الموقع "www.p.mops.org" وهي من أحدث الأدوات التي تستخدم في تحليل التجارة، حيث تساهم هذه الأداة في تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة، سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، بالإضافة إلى توفير مؤشرات كمية ونوعية عن أكثر من (5000) سلعة مختلفة في حوالي (180) دولة على مستوى العالم.

¹ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص: 7.

² زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 112.

³ مركز المعلومات ودعم القرار، مرجع سابق، ص: 8.

د- تحديد الشركات المستهدفة: لا بد أن تستهدف وكالات ترويج الاستثمار إلى جانب تحديد الصناعات تحديد مجموعة من الشركات المختلفة التي تسيطر عليها شركات قليلة مقارنة بالصناعات التي تسيطر عليها عدة شركات¹.

ثانياً: السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية

تشمل الحوافز المالية التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الاستثماري وتمثل هذه الحوافز في:

1- حوافز المالية العامة: مضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، وأن هذا الهدف يمكن أن يأخذ عدة طرق تبعا للقاعدة الضريبية ونظامها، إذ ترتبط بعض المحفزات بكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول، أما أنواع هذه المحفزات فهي كمايلي:

أ- قاعدة الربح: خفض معدل الضرائب على الشركات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل لتخفيض من الربح المحقق.

ب- قاعدة الاستثمار الرأسمالي: السماح بتسريع الاهتلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات.

ج- قاعدة العمالة: خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي والخصم من قاعدة العوائد الضريبية وتعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنفاق.

د- قاعدة القيمة المضافة: خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج.

هـ- قاعدة الاستيراد: استثناء المستوردات من رأسمال وسلع ومكائن ومواد أولية واحتياطية.

و- قاعدة النفقات الأخرى الخاصة: خصم من ضرائب الشركات.

ز- قاعدة التصدير: استثناء من متطلبات وشروط التصدير كخفض الضرائب على الدخل وتخفيف إجراءات التصدير².

2- الحوافز المالية: تتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل التكاليف الرأسمالية والعمالية، وإن الأنواع شائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة كمايلي:

أ- المنح الحكومية والضمانات: مجموعة من المساهمات المباشرة لتغطية رأس مال الإنتاج والتسويق أو كلف استثمارية.

ب- ضمانات حكومية بمعدلات داعمة: قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير.

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص 113.

² سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، 2001، ص- ص: 169-172.

ج- مشاركة الحكومة بالملكية: تمويل عام ومشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري.
د- تأمين حكومي بمعدلات مدعمة: لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار غير التجارية.

3- حوافز أخرى: هي التي تمنح لغرض دعم ربحية المشاركة الأجنبية، أي دعم الفروع الأجنبية ومنها:
أ- تخصيص إعانات للبنية التحتية: تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

ب- تخصيصات للخدمات: خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة المنتج.

ج- أفضلية السوق: حماية من منافسة خارجية.
د- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة في معالجات أخطار سعر الصرف¹.

ثالثا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات التي يمكن للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تقديمها وهي كالاتي:

1- الضمانات المادية: وتتمثل في:

أ- ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها؟

ب- ضمان عدم وضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية.

ج- ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الاختلال بالالتزامات المتفق عليها¹.

2- الضمانات القانونية: تتمثل في ضمانات التعويض عن التأمين ونزع الملكية، حتى يكون هذا التعويض عادل وفعلي خلال مدة معقولة، وهذه الضمانات يجب التأكد منها وتوضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي حيث يشمل:

أ- شروط اللجوء إلى التأمين ونزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.

ب- التعويض الذي يكون مناسب وفعلي وفوري².

3- الضمانات القضائية: تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات والهيئات

التي لها الحق في فض النزاعات وتشمل ما يلي:

أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية، حيث تنص أغلب الاتفاقيات على:

- اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تنجز على إقليمها الاستثمار.

- إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الاختصاص، فإذا كان مالي فيعود الاختصاص إلى البنك العالمي، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي، وإذا كان تجاري فيعود إلى المنظمة العالمية للتجارة.

¹ غاي فيرمان، مرجع سابق، ص: 47.

² كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 84.

ب- القانون الواجب التطبيق وهنا يكون حسب الاتفاق، إما بتطبيق القانون الوطني الداخلي أو الخضوع إلى التحكم المؤسسي.

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي وهي معرفة المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها وفعاليتها¹.

رابعاً: سياسات أخرى

بالإضافة إلى السياسات السابقة، هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتمثل في:

1- سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية: حيث تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار دوراً مهماً في تدعيم مناخ الاستثمار، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات، ومن بين الإجراءات التي تعتمد عليها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

أ- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.

ب- التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.

ج- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية².

د- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم للترويج لغرض الاستثمار.

هـ- تطوير خريطة استثمارات وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة في الدول التي يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعياً وجغرافياً.

و- إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات، كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICSID)، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة.

ز- الاهتمام بتطوير أسواق الأسهم والسندات.

ح- إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها، على أن يتم تحديثه دورياً.

ط- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمار تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية، مما يخلق نوعاً من الأمان لدى المستثمرين.

ي- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.

¹ كمال عليوش قريوع، مرجع سابق، ص-ص: 119-121.

² زغبة طلال، مرجع سابق، ص 114.

ك- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين، من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة، ودراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدفة قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.

ل- إنشاء سجل إلكتروني يحوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالسجيل فيه، لتسهيل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة.

م- الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات¹.

2- سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي: حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار مايلي:

أ- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

ب- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة.

ج- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدفة تدفق الاستثمار منها.

د- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية.

هـ- تنظيم زيادات مبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

و- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية².

3- تحسين الأطر التشريعية: حيث يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي، ويتضمن تحسين الأطر التشريعية ما يلي:

أ- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

ب- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

¹ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص: 12.

² زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 115.

ج- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

د- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار¹.

4- تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: حيث تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

5- عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الالتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطوراً تكنولوجياً سريعاً الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل².

6- وضع برنامج وطني لتوظيف المهارات حتى يتمكن المستثمر من تحديد مستويات الأجور.

7- تشجيع الاستثمار الفردي الخاص ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وعمل برامج تدريبية للصناعات الصغيرة.

8- إنشاء مناطق التصنيع للتصدير أو ما تعرف بالمناطق الحرة، التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.

9- الاتجاه إلى تفعيل الاتصال الإلكتروني بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والأفراد بشكل عام، وذلك من خلال إنشاء ما يعرف بالحكومة الإلكترونية³.

¹ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص-ص: 13-14.

² زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 115.

³ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص-ص: 14-15.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعاً خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ونظراً لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي
وعلاقته بالإستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

لقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بموضوع النمو الاقتصادي، حيث تزايد هذا الاهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها. حيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول. لهذا تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي بما ينعكس إيجابيا على مختلف النواحي الاقتصادية وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

كما تناولت أغلبية الدراسات الأهمية التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها وسيلة تمويل مهمة. حيث تساعد على سد فجوة الادخار-الاستثمار وذلك بالرغم من بعض العيوب المصاحبة لهذه الاستثمارات.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث

التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وما يكتنف هذا المصطلح من مقومات معينة، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟ وما هي فوائده وتكاليفه؟ وما هي أنواعه؟، وما الفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة له؟

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يتم تناول العناصر التالية:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

قدمت عدة تعريفات للنمو الاقتصادي، حيث يعرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن"¹.

يعرف أيضا بأنه: "عبارة عن ظاهرة كمية، حيث أنه عبارة عن الزيادة المستمرة للسكان والنتائج الفردي"². كما يعرف أيضا بأنه: "معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط، وهو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض"³.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا)"⁴.

ويعرف أيضا بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي"⁵.

أيضا جاء في تعريف آخر للنمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن ظاهرة كمية، ويتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"⁶.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص: 342.

² Regis Benichi, Marc Nouschi, La Croissance aux XIXème et XXème Siècles, 2^{ème} Edition, édition Marketing, Paris, 1999, P : 44.

³ خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص: 14.

⁴ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، الأردن، 2005، ص: 348.

⁵ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003، ص: 71.

⁶ Marc Nouchi, Croissance – histoire Economique, Edition Hasan, France, 1999, P : 44.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

حدد سيمون كزنتس (S.Kuznets) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال الـ 200 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال الـ 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثروة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثروة الصناعية، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات، وكذلك تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة¹.

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو، حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية، على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7% فقط، كذلك نجد أن القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846 إلى 12.5% عام 1947 ولأقل من

¹ ميشيل ب تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 58.

7% عام 1970، وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

4- المعدلات المرتفعة للتحويل الاجتماعي والسياسي والادبيولوجي: عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحويل الحضري هذه بالتحديث ولهذا العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ- الرشادة: تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات... إلخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب- التخطيط الاقتصادي: الذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج- التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: يعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د- تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة، وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص. مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر¹.

5- إمداد الاقتصاد الدولي: هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية. مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر. وأيضا فتحت الإمكانيات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا، جنوب الصحراء، أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من

¹ ميشيل ب تودارو، مرجع سابق، ص: 58.

سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة تزيد في التوسع أكثر فأكثر¹.

ثالثاً: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

للمنمو الاقتصادي فوائد عديدة، وكذلك لا يخلو من التكاليف، وتتمثل كل من فوائده وتكاليفه فيما يلي:

أ- فوائد النمو الاقتصادي:

ب- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

ج- زيادة رفاهية الشعوب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

د- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

هـ- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.

و- التخفيض من مشكلة البطالة.

1- تكاليف النمو الاقتصادي: لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات أهمها:

أ- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

ب- أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

ج- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع².

رابعاً: أنواع النمو الاقتصادي

يتميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي:

1- النمو التلقائي: يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.

2- النمو المخطط: فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقاً لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية

¹ ميشيل ب تودارو، مرجع سابق، ص: 58.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 472.

الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.

3- النمو العابر: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط¹.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له كالتنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي، ونظرا لهذا الالتباس نحاول في هذا المطلب توضيح هذه المفاهيم.

أولا: مفهوم التخلف الاقتصادي

يتم تناول العناصر التالية:

1- تعريف التخلف الاقتصادي:

لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فهي تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه:

- أ- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.
- ب- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.
- ج- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى خاصة العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

د- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

هـ- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي².

ويقترح سيمون كورنت ثلاث معانٍ للتخلف الاقتصادي:

¹ حري محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2014، ص-ص: 134-135.

² محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص-ص: 2-4.

أ- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة في الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

ب- التخلف يعني الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

ج- يعني أيضا الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة¹.

2- مظاهر التخلف الاقتصادي:

من أهم السمات التي تميز البلدان المتخلفة، والتي تندرج ضمن المميزات الاقتصادية مايلي:

أ- **التخصص بالإنتاج الأولي:** تتميز البلدان المتخلفة في إنتاج المنتجات الأولية والصناعات الإستخراجية دون امتداد عمليات الإنتاج لتشمل المراحل اللاحقة حتى تصنيع المنتجات النهائية.

ب- **اختلال هيكل الصادرات:** تعاني البلدان المتخلفة من ظاهرة اختلال هيكل الصادرات، وسبب ذلك يعود إلى اختلال الهيكل الإنتاجي في هذه البلدان، حيث تتركز عادة في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية في حين تكون وارداتها من الخارج متنوعة، ومعلوم أن الاعتماد الكبير على سلعة أو سلعتين في التصدير يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في عوائد الصادرات، وبالتالي اعتماد عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة على موارد متقلبة وغير مستقرة تتعلق أسعارها وكمياتها بالأسواق الدولية.

ج- **ازدواجية الاقتصاد:** قامت البلدان المتخلفة في إطار جهود التنمية بإنشاء قطاعات حديثة مرتبطة بالخارج وموجهة للتصدير، هذا إلى جانب القطاعات التقليدية السابقة والواسعة، مما جعل القطاعات الحديثة تشكل عامل إعاقة بدل أن تكون قوة دافعة للتطور والنمو في هذه البلدان، وذلك لأن القطاعات الحديثة أصبحت في معزل عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا تتفاعل معها ولا تملك معها أية روابط (خلفية أو أمامية) بالإضافة إلى استخداماتها كثيفة رأس المال المستثمر وقليلة الاعتماد على اليد العاملة.

د- **تدني حصة الفرد من رأس المال:** على عكس الوضع في البلدان المتقدمة، تعاني البلدان المتخلفة من نقص واضح في مخزون رأس المال، والذي ينعكس في ضآلة حصة الفرد من مخزون رأس المال وتردي نوعية رأس المال ويظهر النقص في رأس المال من خلال انخفاض معدل التكوين الرأسمالي أو معدل الاستثمار.

هـ- **الضغوط السكانية:** تعاني العديد من البلدان المتخلفة من الضغوط السكانية حيث تتميز بنمو ديموغرافي بمعدلات عالية لا تتناسب مع الحجم المتوفر من الموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية، وذلك بسبب ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات.

و- **تخلف السكان:** إن محدودية الإمكانات المادية التي من شأنها أن تحقق الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم تبقي السكان بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية.

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 4.

ز- مظاهر متنوعة أخرى: وتشمل جوانب عديدة منها: عدم الاستقرار السياسي، تخلف وسائل الإنتاج، تدني مستوى التكنولوجيا، عدم كفاءة نظام الاتصالات، تخلف النظام المصرفي، ارتفاع مستوى الأمية وانخفاض مستوى الخدمات¹.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في الأمور العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحتل دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها اليوم مركز الصدارة التي يبحث فيها الفكر الاقتصادي.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية التغيير المقصود والواعي للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والثقافية الدائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية أفراد المجتمع"².

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"³.

أيضا تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن إحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن.

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية، كما أن الأهداف تتباين وفقا لحجم البلد وعدد سكانه ومعدل تزايدده، وكذلك تختلف الأهداف تبعا للمرحلة التي وصل إليها البلد من التطور، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن حصرها فيما يلي:

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات، سياسات وموضوعات -، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2007، ص: 20.

² حري محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي -، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 265.

³ كمال بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص: 63.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص: 76.

أ- **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، وذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها ونمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر بانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني، حيث أن زيادة الدخل الوطني في أي بلد تحكمه عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانات البلد المادية والفنية، مثلاً كلما كان معدل نمو السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للنمو في دخلها الوطني الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانات الدولة، فكلما توفرت أموال أكثر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً.

ب- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل، ملبس، مسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق هذه الغايات، حيث أن تحقيق هذه الغايات لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية، لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل الوطني تجعل من غير الممكن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة¹.

ج- **تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** إن التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع، ذلك لأن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل الثروة ومعظم الدخل لا تنفق كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك وهي تكتنز الجزء الأكبر مما يحصل عليه من دخول عكس الطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال وهذا الجزء المكتنز يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، ومن هنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

د- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** تسعى التنمية الاقتصادية إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية القطاعات وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لسيطرة الزراعة عليه أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها².

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية - مفهوماها، نظرياتها وسياساتها-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص: 7.

² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص-ص: 7-8.

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي وكيفية قياسه

تتمثل عوامل النمو الاقتصادي وكذلك طرق قياسه فيما يلي:

أولاً: عوامل النمو الاقتصادي

تتمثل عوامل النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في العملية الإنتاجية، وذلك من ناحيتين، الأولى تتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد والثانية في الحجم الساعي للعمل، إذ كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج¹.

2- عنصر رأس المال: بشقيه العيني والبشري، حيث أن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية عنصر رأس المال (آلات، معدات، استثمارات جديدة في الأرض، موارد بشرية)، وبالتالي فهو يعد عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي².

3- التقدم التكنولوجي: يلعب هذا العامل دوراً هاماً ورئيسياً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في التخطيط، وإدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، وإدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي³.

ثانياً: كيفية قياس النمو الاقتصادي

هناك أنواع عديدة من المقاييس تتمثل في:

1- مؤشر قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعمدة"⁴.

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي، فإذا رمزنا للنمو

$$\Delta Y = Y_t - Y_{t-1} \text{ فسيكون}$$

¹ stanpey fisher et autres, macroéconomie, 2 éme édition, édition dunod, paris, 2002, p :293.

² صولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، بدون سنة النشر، ص : 306.

³ أحمد أشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002، ص 79.

⁴ هوشيمار معروف، مرجع سابق، ص73.

ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا قسمنا النمو الاقتصادي ΔY على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة Y_{t-1} نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة Y_t

$$g_t = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 = \text{فإن } g^1$$

2- أنواع مقاييس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هذا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، بمعنى أن كل مقياس يختص بقياس واحد فقط من هذه المؤشرات وهو بذلك يختلف عن مقاييس التنمية الاقتصادية، والتي عادة ما تكون من المقاييس المركبة.

أ- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً على التغيرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ونسب التقدير بين مختلف العملات.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم ما بين الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل مثلاً، وعليه يتم التقدير بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم عنها إلى ما يعادلها بعملة واحدة².

¹ أحمد شقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007، ص: 78.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 117-118.

ب- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكن في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها، عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال السكك الحديدية ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

ج- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بطريقة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)¹.

المبحث الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي

اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بالبحث عن مصادر النمو الاقتصادي، وبرز ذلك من خلال مضامين نظرية ونماذج رياضية تشرح محددات النمو وكيفية مساهمتها في تحفيزه، وقد ساهمت في هذه الإطار مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية، حيث برز الكينزيون ولاسيما عبر نموذج (هارود-دومار) الذي اعتبر أن معامل رأس المال هو المصدر الأساسي لإحداث النمو الاقتصادي، أما الكلاسيك والنيوكلاسيك فإنهم يعتبرون أن العمل ورأس المال والتقدم التقني تمثل المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، بينما تؤكد نظرية النمو الداخلي على أهمية انتشار المعارف من خلال المنتجين والآثار الخارجية لرأس المال البشري في تفادي ميل عائد رأس المال نحو الانخفاض، وبالتالي عدم تقارب النمو، ومن أجل توضيح مضامين نظريات النمو وأهم الانتقادات بشأنها، سيتم تناول النماذج التالية:

المطلب الأول: النماذج الكلاسيكية والكينزية للنمو الاقتصادي

تتمثل النماذج الكلاسيكية والكينزية للنمو الاقتصادي فيما يلي:

أولاً: النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتمثل أهم النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي فيما يلي:

¹ محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 119.

1- تقديم النظرية:

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي ومنهم "آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتس وماركس.

أ- نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723-1790):

لقد شارك Adam Smith مشاركة فعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل، إلا أن دراساته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها، وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم"¹.

يعتقد آدم سميث بأن دور الدولة أو التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية يجب أن يكون محدوداً، وبذلك فإن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال، وأن الطلب على رأس المال لأغراض الاستثمار يكون تلقائياً، وأن هناك قوى خفية في السوق تؤدي إلى حالة التوازن، كما اعتقد أن الإنتاج يتطلب أن يسوق إلى الخارج من أجل توسيع السوق المحلية، وبذلك فإن تقسيم العمل سيحصل تلقائياً ومن ثم يزداد الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي وهذا حافزاً لزيادة السكان، وبذلك فإن زيادة السكان دالة في الدخل، وأن التوسع في السكان سيؤدي إلى زيادة الطلب وتوسيع السوق ثم خفض تكاليف الإنتاج نتيجة الوفرة الخارجية، ومنه فإن آراء (آدم سميث) تعتمد على الأسس الآتية:

- تراكم رأس المال.

- النمو السكاني.

- إنتاجية العمل.

من هذا المنطلق حدد دالة الإنتاج بالصورة الآتية: $Y = f(K, L, N)$

حيث: Y: الإنتاج.

K: رأس المال.

L: العمل.

N: الأرض.

واعتمد على هذه العلاقة الدالة في زيادة الإنتاج، مشيراً إلى أن تكاليف الإنتاج سوف تأخذ بالتناقص مع الزمن نتيجة سيادة ظاهرة الوفرة الداخلية والخارجية نتيجة زيادة حجم السوق، كما أن ظاهرة وفرة الحجم سوف تتحقق أيضاً نتيجة تقسيم العمل والتقدم التقني، كما أكد أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين الأخيرين وهما التقدم التقني وتقسيم العمل، إذ أن كثافة الأخير في مجال الإنتاج السليبي سيؤدي إلى تعميق ظاهرة تقسيم العمل وتوسيعها، وهذه العلاقة تؤثر حصيلتها في الإنتاجية، وتوصل إلى أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم

¹ صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص: 53.

العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، الذي يعد حافزاً لزيادة السكان، ويعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب واتساع السوق¹.

ب- نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1772-1823):

يعتبر Ricardo من بين أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك. وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك²، حيث أنه من خلال تحليله لعملية النمو، قسم Ricardo المجتمع إلى ثلاث طبقات، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال والثالثة الطبقة الرأسمالية، هذه الأخيرة حسب Ricardo هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال³.

على أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي الأجور التي تدفع للعاملين، الريع الذي يدفع للمالكي الأراضي، والربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها، وإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الريع والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرابهم لرفع الأجور) وبما أن الأرباح حسب Ricardo هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي⁴، ومنه فإن Ricardo يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتاً على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي، كما يؤكد Ricardo أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوقاً لتيار النمو الاقتصادي⁵.

ج- نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834):

تناول مالتس مناقشة النمو الاقتصادي ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"⁶.

¹ سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص: 316-317.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 110.

³ فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص: 24.

⁴ عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 220.

⁵ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص: 97-99.

⁶ عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص: 222.

يرى Malthus أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة، ولقد قسم Malthus الاقتصاد إلى قطاعين، زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى Malthus أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي)، حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني¹، لذلك فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن، كما يركز Malthus على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار = الاستثمار) لكن Malthus أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك، وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار².

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلاً، فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات³، أي يسري قانون تناقص الغلة الذي يتغلب على التقدم التقني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود⁴.

2- انتقادات النظرية:

وجهت العديد من الانتقادات للنظرية الكلاسيكية للنمو، وتتمثل أهمها فيما يلي:

أ- يعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر لدالة الإنتاج، والانتقاد الذي تم توجيهه والذي أكدته التجارب العلمية فإن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج.

ب- يعتبر الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار، ويصبح هذا على كل الدول، لأن التجربة أشارت أن هناك مصادر أخرى للادخار منها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

ج- يعتقد الكلاسيك أن كل الادخارات تكون موجّهة للاستثمار، وهذا ليس صحيح لأن الاستثمار يمكن أن يزيد من الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

¹ ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 60.

² فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص: 31.

³ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 366.

⁴ فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص: 31.

د- إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام؛ حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك الدور الذي لعبه القطاع العام في تعطيل التراكم الرأسمالي خاصة في الدول النامية.

هـ- أظهرت التجربة العلمية للنمو أن تصورات الأجور والأرباح خاطئة، وهذا لأن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

و- إهمال وتقليل من قبل النظرية إلى أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن نمو السكان لم يتم بالمعدلات السريعة التي افترضها الاقتصاديون الكلاسيكي، وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كانت أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه اعتقاد الكلاسيكي حول الركود كان ضعيفا¹.

ثانيا: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي (1942-1946)

تتمثل أهم أفكار نموذج كينز ونموذج هارود-دومار وكذلك الانتقادات الموجهة لها فيما يلي:

1- تقديم النظرية:

لقد كان النمو الاقتصادي منظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك سبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى².

اهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد القومي، واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث: M: المضاعف

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

MPS: الميل الحدي للادخار.

كما بين التحليل الكينزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار.

$$MPS = 1 - MPC$$

$$\text{وأن: } M = \frac{1}{1 - MPC}$$

¹ مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1999، ص: 457.

² حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 125.

$$\text{فإن: } MPC = \frac{1}{1 - M}$$

وبمعنى آخر هناك ارتباط بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفق، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكثر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يقيم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يسهم في زيادة الدخل القومي، بما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف. وتتطلب هذه الآلية توفر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مستغلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر للفائدة يشجع حالة الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية القومية¹.

إن من أهم وأشهر النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي نجد نموذج هارود ودومار، حيث انشغل كل من هارود ودومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تمثل جانب العرض)، والدخل (الذي يمثل جانب الطلب)، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها في:

أ- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارب خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ب- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

ج- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

د- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

هـ- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك السلع الرأسمالية أي افتراض عمر لانهائي لها.

و- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام².

وقد عبر كل من هارود ودومار عن النموذج رياضيا كما يلي:

$$s = \frac{S}{Y} \dots\dots\dots (1) \quad \text{إن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل هو:}$$

حيث:

Y: يمثل الدخل الوطني.

¹ سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص-ص: 322-323.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 122.

S: يمثل الادخار.

s: يمثل معامل الادخار.

$$K = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots \dots (2) \quad \text{وأيضا:}$$

حيث:

K: هي رأس المال

$\frac{\Delta k}{\Delta y}$: هو معامل رأس المال/الإنتاج.

ويتكون النموذج من المعادلتين (1) و(2) أي: $I = \Delta K$

$$k = \frac{\Delta k}{\Delta y} \quad \text{أي أن التغير في رأس المال } \Delta K \text{ يساوي الاستثمار، وحيث:}$$

أي أن رأس المال يساوي معامل رأس المال/الإنتاج.

$$\text{إذا: } k = \frac{I}{\Delta y} \quad \text{فإن رأس المال رياضيا يساوي الاستثمار على التغير في الإنتاج.}$$

$$\text{ولكن معدل نمو الإنتاج يساوي التغير في الإنتاج مقسوما على الإنتاج أي: } G = \frac{\Delta y}{y}$$

حيث:

G: معدل النمو.

ونظرا لأن $I=S$ أي الاستثمار يساوي الادخار.

$$S = \frac{I}{Y} \quad \text{فإن:}$$

$$k = \frac{I}{\Delta y} \quad \text{ونظرا لأن:}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{S}{K} \quad \text{فإن:}$$

$$G = \frac{S}{K} \quad \text{إذا:}$$

أو أن معدل النمو يساوي الميل الحدي للادخار مقسوما على معامل رأس المال/الإنتاج، ويمكن زيادة هذا المعدل بزيادة معامل الادخار أو زيادة كفاءة رأس المال¹.

2- انتقادات النظرية:

هناك عدة انتقادات وجهت إلى هذه النظرية ومن أهمها:

أ- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

¹ سعيدي يحي، مرجع سابق، ص-ص، 21-22.

ب- إن فرضية ثبات نصيب كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما بفعل تأثيرات التقدم التقني.

ج- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

د- إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال - الناتج والمعامل الحدي لرأس المال - الناتج غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد¹.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية:

أ- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منح البلد المتقدم إمكانية تحقيق نمو طويل الأمد، ولا يهتم بمشاكل التصنيع في البلدان النامية.

ب- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار، فمعدل رأس المال إلى الناتج، بينما الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث تتميز هذه المعدلات بالانخفاض.

ج- أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، وهو ما لا يتحقق في حالة البلدان النامية.

د- النموذج يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على البلدان النامية.

هـ- النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.

و- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.

وحيث أن الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية².

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

على غرار الكلاسيك لم يتوازن الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضيق الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

أولا: نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاما جمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار هارود - دومار³.

1- تقديم النموذج:

يقوم النموذج النيوكلاسيكي لسولو على الافتراضات التالية:

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 76.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 77.

³ ميشيل ب تودارو، مرجع سابق، ص: 150.

أ- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

ب- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.

ج- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.

د- سريان مفعول لكل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

هـ- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.

و- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.

ز- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال¹.

إن نموذج سولو مبني على تفاعل معادلات أساسية في الاقتصاد الكلي وهي: $y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$

وهي عبارة عن دالة كوب دوغلاس بحيث:

Y : الإنتاج الإجمالي.

A : التكنولوجيا.

K : رأس المال.

L : العمل.

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية وهي: $Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \Leftrightarrow Y = AK^\alpha$

وهي عبارة عن دالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L والتي تعطي الإنتاج الإجمالي للفرد Y وكثافة رأس المال

K ، كما أن معادلة إجمالي الناتج الداخلي تتمثل في: $Y = C + I + G$

C : استهلاك القطاع الخاص.

G : استهلاك القطاع العام.

I : الاستثمار أو الادخار، وأيضا دالة الادخار تتمثل في: $I = SY$

هذه الدالة توضح الادخار، I عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي Y .

وأيضا التغير في رأس المال ممثل في العلاقة: $\Delta K = SY - SK$ حيث:

S : معدل الاهتلاك.

أيضا التغير في قوة العمل تتمثل في: $L_{t+1} = L_t (1 + gl)$

gl : دالة النمو بالنسبة لـ L .

الجدير بالذكر أن هذا النمو قدم لأول مرة العامل التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من عوامل الإنتاج، كما أشار

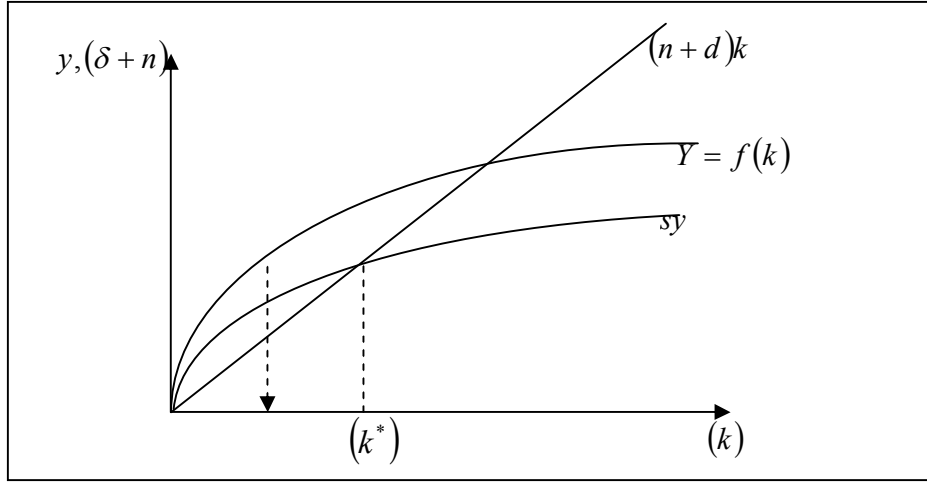
سولو أن التكنولوجيا المتقدمة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهكذا نلاحظ أن سولو قد أعطى ثقلا

للتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو².

¹ محمد مدحت مصطفى سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 189-190.

² سعيد يحيى، مرجع سابق، ص-ص: 25-26.

شكل رقم (03): نموذج سولو



Source: Robert barro, Xavier sala-I-Martin, Economic Growth, Second Edition, The MIT Press, London, 2003, P: 25.

حيث:

n: تمثل معدل نمو السكان.

d: تمثل معدل الاهتلاك.

K: تمثل رأس المال بالنسبة لكل عامل.

Y: تمثل الدخل/الإنتاج بالنسبة لكل عامل.

L: القوة العاملة.

S: معدل الادخار.

عند $(n + d)k > sy$ أي عندما يكون معدل الادخار أكبر من معدل نمو السكان ومعدل الاهتلاك بعبارة أخرى عندما يكون الخط الخاص ب sy أعلى من الخط الخاص ب $(n + d)k$ كما في الشكل رقم (03) فإن رأس المال (K) بالنسبة لكل عامل يرتفع وهذا ما يسمى بكثافة رأس المال، أما عندما تكون الزيادة في رأس المال تضاهي الزيادة السكانية والاهتلاك فيعبر عنه بتوسيع رأس المال ويلتقي المنحنيين عند النقطة A وهي حالة الاستقرار، حيث يكون إنتاج العامل ثابت ولكن الإنتاج الكلي يرتفع بمعدل n وهو معدل نمو السكان.

خلاصة نموذج سولو هي أن اقتصادا ما يميز بمعدلات نمو ديموغرافي وادخار معروفة يمكن أن يعرف نمو منتجا إذا توفرت له مرونة تقنية ورأسمال متجانس ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات الأسواق¹.

¹ سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،

2006/2007، ص: 27.

2- نقد نموذج سولو:

تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها:

- أ- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- ب- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- ج- افترض النموذج تماثل السلع وهو افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- د- افترض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة، هو أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة¹.

ثانيا: نموذج ميد للنمو الاقتصادي

قام الدكتور جوهان ميد، وهو من أنصار مدرسة "النيوكلاسيك" أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبرج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم "نموذج ميد" عام 1961، في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"² أما نموذجه فقد كان على النحو التالي:

1- تقديم النموذج:

لقد قام نموذج ميد على الافتراضات التالية:

- أ- الاقتصاد مغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي.
 - ب- وجود المنافسة الكاملة في السوق³.
 - ج- ثبات عوائد السعة.
 - د- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.
 - هـ- الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
 - و- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
 - ز- أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
 - ح- نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن القصير وفي الزمن الطويل.
 - ط- هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
 - ي- افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات⁴.
- وقد اعتمد على بناء النموذج بأن مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي:

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 196.

² نفس المرجع، ص: 196.

³ <https://en.wikipedia.org/wiki/sames-meade> (10.03.2016/16:40)

⁴ محمد مدحت، مصطفى سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 197.

- أ- المخزون الفعلي لرأس المال والمتمثل في الآلات.
 ب- كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج.
 ج- مساحة الأراضي أو الموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام الإنتاجي.
 د- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي.
 وعليه فإن الناتج الصافي أو الدخل القومي y يعد دالة لهذه العناصر الأربعة كما يلي: $y = \beta(K.L.N.T)$
 حيث:

Y : الناتج الصافي أو الدخل القومي.

K : المخزون الفعلي من الآلات.

L : قوة العمل.

N : الأرض.

T : الزمن¹.

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة:

$$\Delta y = v\Delta k + w\Delta l + \Delta y^*$$

حيث:

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

Y^* : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي T ².

وعليه يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \left[\frac{V}{y} \times \frac{\Delta k}{k} \right] + \left[\frac{w}{y} \times \frac{\Delta l}{l} \right] + \left[\frac{\Delta y^*}{y} \right]$$

حيث :

$(\Delta Y / Y)$: معدل النمو النسبي للناتج

$(\Delta k / k)$: معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال

$(\Delta L / L)$: معدل النمو النسبي لقوة العمل

$(\Delta y^* / y)$: معدل النمو النسبي في التقدم التكنولوجي خلال السنة

بينما: $(U = v K / Y)$: الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$(Q^* = w l / y)$: الناتج الحدي النسبي للعمل.

¹ <https://en.wikipedia.org/wiki/sames-meade> (10.03.2016/16:40)

² محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص: 198.

مع ملاحظة أن: (L/Y) : تمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأجور لقوة العمل.
 (K/Y) : تمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات الميكانيكية¹.
 وعليه تصبح العلاقة الأساسية لمعادلة ميد كما يلي:

$$y = u.k + Q.I + r \dots \dots (1)$$

أما معادلة "ميد" الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي تأخذ الشكل التالي:

$$y - I = u.k - (I - Q)I + r \dots \dots (2)$$

توضح هذه المعادلة أنه ممكن زيادة معدل نمو الفرد الحقيقي بطريقتين:

- زيادة المعدل الحقيقي لنمو رأس المال k مرجح بناتجه النسبي u .

- زيادة التقدم التكنولوجي I .

إلا أن هناك عامل هام ومؤثر أيضا على معدل نمو الناتج، ألا وهو المعدل السنوي لتراكم رأس المال، وهذا العامل نجده متضمنا في الشق الأول من المعادلة (1).

$$K = \frac{\Delta K}{K} \text{ \& } U = \frac{VK}{Y}$$

ولكن K تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وهي تعادل المدخرات المقتطعة من صافي الدخل القومي، وعليه

فيان:

$$\Delta K = SY \Leftrightarrow K = \frac{\Delta K}{K} = \frac{SY}{y}$$

حيث:

SY : تمثل كمية الإضافة السنوية لمخزون رأس المال (من خلال المدخرات).

$$UK = \frac{VK}{y} \times \frac{SY}{K} = VS$$

ومن ثم تصبح معادلة النمو الأساسية على النحو التالي:

$$Y - I = VS - (I - Q)I + r \dots \dots (3)$$

وبافتراض أن ثبات معدل نمو السكان $(I = 0)$ تصبح المعادلة.

$$Y = VS + r \dots \dots (4)$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت هو أيضا $(r = 0)$ تصبح المعادلة:

¹ شين لزهري، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية،

العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2015، ص - ص: 35-36.

$$Y = VS \dots\dots\dots (5)$$

أي أن معدل نمو الدخل الفردي سيعتمد فقط على معدل تراكم رأس المال (VS)¹.

2- نقد نموذج ميد:

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج ميد منها:

- أ- افتراض النموذج الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة لا دور فيه للتجارة الخارجية، مع إهمال الدور المؤسسي للمجتمع أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعادا في الدول المتخلفة.
- ب- افتراض "ميد" أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة، غير واقعي.
- ج- افتراض نموذج "ميد" تشابه جميع الآلات، وأن هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض، ولم يفرق النموذج بين إحلال الآلات في الزمن القصير وإحلالها في الزمن الطويل.
- د- كما اتسم النموذج الرياضي المستخدم بالبدائية، ولا يصف العديد من العلاقات الواردة به، لذلك جاء قاصرا عن تقسيم العديد من البدائل².

ثالثا: نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي

تتمثل أهم أفكار نموذج لويس للنمو الاقتصادي وكذلك أهم الانتقادات الموجهة له فيما يلي:

1- تقديم النموذج:

إن أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما يعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية، الذي طوره لويس (1954) في إطار الجيل الأول لاقتصاد التنمية، يشمل النموذج على قطاعين للإنتاج، قطاع حديث يتوفر على دالة الإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي، وقطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية، غالبا في شكل الأرض القابلة للزراعة، وحيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجية الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر، ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي، يتبع بعد ذلك مسار النموذج النيوكلاسيكي³.

إن لويس من خلال نموذجيه يفترض أن القطاع الزراعي يتميز بانخفاض الإنتاجية ومداخيل منخفضة ومستوى ادخار منخفض ونقص معتبر في التشغيل، أما القطاع الصناعي يفترض أنه متقدم التكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمل في محيط حضري، ويتم جذب اليد العاملة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الرأسمالي الصناعي عن طريق الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع، وحيث الإنتاجية الحدية في القطاع التقليدي منخفضة نسبيا

¹ محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص-ص: 200-202.

² شين لزهري، مرجع سابق، ص-ص: 37-38.

³ سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص: 29.

فإن هجرة اليد العاملة إلى القطاع الرأسمالي ستؤدي إلى زيادة في الدخل والناتج، وبالتالي زيادة معد النمو للاقتصاد ككل¹.

كما أشار لويس إلى أن هناك أربعة قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي النمو في القطاع المتحضر إلى تحقيق فوائد للقطاع التقليدي، وتتمثل هذه القنوات في:

أ- إن تشغيل فائض العمل سيؤدي إلى إيجاد فرص أفضل للعمل وأجور أكثر ارتفاعاً للمهاجرين وأبنائهم، مما يؤدي إلى إتاحة الفرص للتحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرين.

ب- أما القناة الثانية تتم عن طريق أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي (الصناعي) مثل الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والماء، هذه التسهيلات ستؤدي إلى تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة في القطاع التقليدي.

ج- سيقوم القطاع الرأسمالي بتمويل التنمية في القطاع التقليدي عن طريق حصيلة الضرائب الأعلى في القطاع الصناعي المتقدم، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والمعرفة التي ستؤدي إلى نمو الاقتصاد ككل.

د- التبادل بين القطاعين سيكون لصالح كليهما، حيث أن اتساع السوق سيدفع بالمنتجين في القطاع التقليدي إلى زيادة إنتاجهم، مما يوفر فرص عمل إضافية لهم والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة مداخيلهم، كما أن القطاع الرأسمالي هو في أمس الحاجة إلى المنتجات الزراعية التي لا يقوم بإنتاجها².

2- نقد نموذج آرثر لويس:

تعرض نموذج لويس لمجموعة من الانتقادات أهمها:

أ- إن فكرة إنتاجية العمل الصيفية في المناطق الريفية يمكن أن تكون في أوقات فقط، بحيث في أوقات أخرى من السنة (مواسم الحرث والبذر وجني المحاصيل) ستزداد الحاجة بدرجة كبيرة إلى اليد العاملة.

ب- كما أن فرضية الطلب الثابت لليد العاملة من طرف القطاع الصناعي مثيرة للجدل، حيث أن التطور التكنولوجي سيؤدي حتماً إلى تخفيض الحاجة إلى اليد العاملة، بالإضافة إلى ذلك في فترة الأزمات فإن الطلب على الأيدي العاملة سينخفض إلى أدنى المستويات.

ج- إن فكرة التقطير تم انتقادها بحدة بحيث لا يمكن التأكيد بأن المداخيل المرتفعة في القطاع الرأسمالي إن كان سيتم ادخارها، بحيث في حالة استهلاك هذه المداخيل، فلا تبقى أموال لتمويل الاستثمارات والتنمية.

د- أثبتت التجارب أن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، كانت دوماً أكبر من قدرة استيعاب القطاع الرأسمالي لها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر³.

¹ سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص: 28.

² سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص: 30.

³ سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص: 29.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

تتمثل أهم أفكار نماذج النمو الداخلي والانتقادات التي تعرضت لها فيما يلي:

1- تقديم النموذج:

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد، قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو الخارجي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات قصيرة الأمد في تخزين رأس المال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثلاثة من العوامل تعرف بـ"ثلاثي سولو"، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة للنظرية الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباين أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة.

ومن منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد، والتي سميت بالنظرية الجديدة للنمو، وعليه فعدم التقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقض عوائد عوامل الإنتاج، ومنه فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأجل، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا¹.

وقد ابتدأ هذا النموذج الاقتصادي (R.Lycys) في 1988 و (Payl Romer) في 1986، ويفترض نموذج نظرية النمو الحديثة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع)، كما أن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختيار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية:

$$gi = a + b_1(Pcy)$$

حيث:

gi: معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد السنوات.

(Pcy): يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

¹ حيازة عبد الله، مرجع سابق ص-ص: 52-53.

فإذا وجد بأن المعامل b_1 معنوي وسالب فإنه سيكون دليلاً على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة، ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير (RSD) يمنعان إنتاجية رأس المال الحديثة من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراض حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة¹.

2- نقد النموذج:

من أهم عيوب نماذج النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من القروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، وأيضاً ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة من ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

كما أن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة حيث أن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.

كما أن نظريات النمو الداخلي أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط سبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، كما أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييداً محدوداً لهذه النظريات².

المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحياناً تناول النمو باعتباره محددًا لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدول المضيفة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، ومن جهة أخرى تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ربما يشجع على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

المطلب الأول: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير النيوكلاسيكي

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة ومن بين هذه النماذج نموذج سولو-سوان، حيث يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف

¹ حربي محمد موسى عريقات، النمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص- ص: 131-132.

² ميشيل ب تودارو، مرجع سابق، ص- ص: 157-158.

الحدية أقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما، ونظراً لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه صولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية¹.

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات، العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار².

المطلب الثاني: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي

تمثل علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي فيما يلي:

أولاً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز

باختصار شديد ركز كينز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار، الإنفاق العام والصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات، ويصف كينز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار³.

ثانياً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود-دومار

حاول نموذج هارود-دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة

$$g = \frac{s}{k} \quad \text{أفكار هارود - دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي:}$$

حيث:

S: يمثل الادخار المحلي.

¹ demetriades, **financial markets and economic development**, working paper, N° 27, the Egyptian centre for economic studies, June, 1998, p: 2.

² شوقي جباري، محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص- ص: 157-158.

³ أبديجان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص- ص: 294. 295.

K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/الناتج ويقاس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل¹.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي وأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظراً لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية) الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر وغير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخاراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف.
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع.
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو/و الخارجي.
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

يلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة) بما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي².

المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الحديث

تمثل علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في التفسير الحديث فيما يلي:

أولاً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جداً في التكنولوجيا، وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة هي: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف، والروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيراً تدويل البحث والتطوير، ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم

¹ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص- ص: 91-93.

² شوقي جباري، محمد محبوب الحدد، مرجع سابق، ص: 156.

الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفير المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين وفي السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج¹.

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تنحى إلى إحلال نظام السوق وتحرير قواعد وقيود الاستثمار، كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وأكد Hong في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر².

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينهما، وذلك كمايلي:

- 1- تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير، مثل حجم السوق المراد الدخول فيها، مدى القرب والبعد من مناطق الاستثمار، ومدى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في السوق المراد الدخول فيها... الخ.
- 2- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين، فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، إذ يلاحظ أن السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على التجارة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن قيام الدولة المضيفة بفرض قيود على التجارة ربما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها للتغلب على حدة هذه القيود، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة مرهون بتوافر درجة معقولة من الانفتاح للاقتصاد، وبالتالي تؤثر السياسات الخاصة بالتجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ OCDE, L'investissement Direct étranger au service du développement optimiser –les avantages minmiser les couts, synthese, 2002, P :14.

² Kytack Hong, Foreign Capital and Economic Growth in Korea 1970 – 1990, Journal of Economic Development, Volume 22, Number 01, June 1997, P-P :79-88.

3- كل متغير يحفز الآخر، أي وجود علاقة سببية بينهما، فوجود حوافر تصدير في الدول المضيفة، قد يحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية، التي لا يتم إنتاجها في السوق المحلي للدولة المضيفة أو قد تنتج ولكن بجودة أقل، كذلك قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من الصادرات من قبل الدول المضيفة من خلال فروع الشركات الأجنبية من ناحية، والشركات المحلية من ناحية أخرى¹.

ولاختيار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيفية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما تتوفر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة إلى مهارتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات².

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية³.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات وينطبق ما سبق على الواردات من المنتجات النهائية، والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية التعقيد⁴.

¹ OECD, survey of OECD: work on international investment, working papers on international investment, OECD Publishing, 1998, p: 15.

² M. Blomstrom and A. KoKo, The Impact of Foreign Direct Investment in Host countries: A Review of Empirical Evidence, Policy Research Working Paper, WB, Washington, December 1996, p-p: 24-33.

³ Ray Barrell, N. pain, Foreign Direct investment Technological Change and Economic Growth within Europe, The Economic journal, Vol 107, N° 445, Blackwell publishers, USA, November 1997, p-p: 1782-1785.

⁴ زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2007، ص: 7.

ثالثا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي¹.

كما أشارت النظرية الحديثة على قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من حول عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا ويمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم، بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب Blossmstrom et kokko (1996) فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين، لكن بسبب التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع، والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين، وقد أكد العالمان Blossmstrom et kokko (2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز التكوين، مثل Penangskills Develkopment center والذي عرف بنجاح كبير.

ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Ramos (2001) بدراسة شملت 138 بلد خلال الفترة (1965-1995)، حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% تؤدي إلى زيادة نمو رأس المال البشري بـ 0.12% ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة بـ 75%، وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري².

¹ فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشه، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص: 55.

² Marouan Alaya, Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les pays de Rive Sud de la Méditerranée, les cahiers de L'IRD, Paris, AUF, Septembre, 2006, P :6.

رابعاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

حيث:

I: الاستثمار المحلي الإجمالي.

I_d: الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.

I_f: الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتجه للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظراً لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو ما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

حيث إذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يتم باستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية، فهنا لن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة الإنتاج، إن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي أو على الأقل تنشيط ذلك المعدل²، أما أثر التكاملية فيعني حسب shumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة وأن لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة³.

¹Marouan Alaya, op-cit, P :8.

² Luiz .R de Mello Jr, **Foreign Direct Investment in Developing countries and Growth :a selective survey**, The Journal of Development Studies, Vol 34, N01, October, 1997, P :20.

³Marouan Alaya, op-cit, P :8.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل اتضح أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يعبر عن النمو الاقتصادي في أي دولة، كما أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تعددت النماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والمتمثلة في النماذج الكلاسيكية، الكينزية، النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، كما تعرضت هذه النماذج إلى تفسير علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه العلاقة في علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتكنولوجية، وأيضاً علاقتها بالاستثمار المحلي، التجارة الخارجية والموارد البشرية.

الفصل الثالث

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

خلال الفترة (1980-2014)

تمهيد:

مع تزايد حدة المنافسة العالمية على جذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، لأنها تعتبر وسيلة مهمة لسد فجوة (الادخار-الاستثمار)، أدركت البلدان العربية ضرورة إحداث تغييرات في سياسات الاستثمار عموماً وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية خصوصاً، من أجل تنظيم محكم وتوجيه صائب لتلك الاستثمارات من خلال تعزيز خطط وبرامج التنمية، بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف، كما أدركت أن جذب الاستثمار الخارجي لا يتوقف على الحوافز فقط بل على عوامل كثيرة، منها الأداء المؤسسي، الاستقرار السياسي، حجم السوق، توافر الموارد البشرية والمادية ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة وغيرها.

وللتعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية ومناخ الاستثمار في البلدان العربية

المبحث الثالث: وضع البلدان العربية وفقاً لبعض المؤشرات الدولية

المبحث الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن المتتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم، يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة والمناخ المشجع على تدفقها، وأصبحت دول العالم أجمع المتقدمة منها والنامية تتنافس لأجل اجتذابها واستقطابها.

المطلب الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

لتوضيح مختلف جوانب التطورات الإجمالية التي عرفتها الدول العربية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيتم تقسيم هذا المطلب إلى مايلي:

أولاً: تحليل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014) موضحة في الجدول رقم (01).

جدول رقم (01): تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

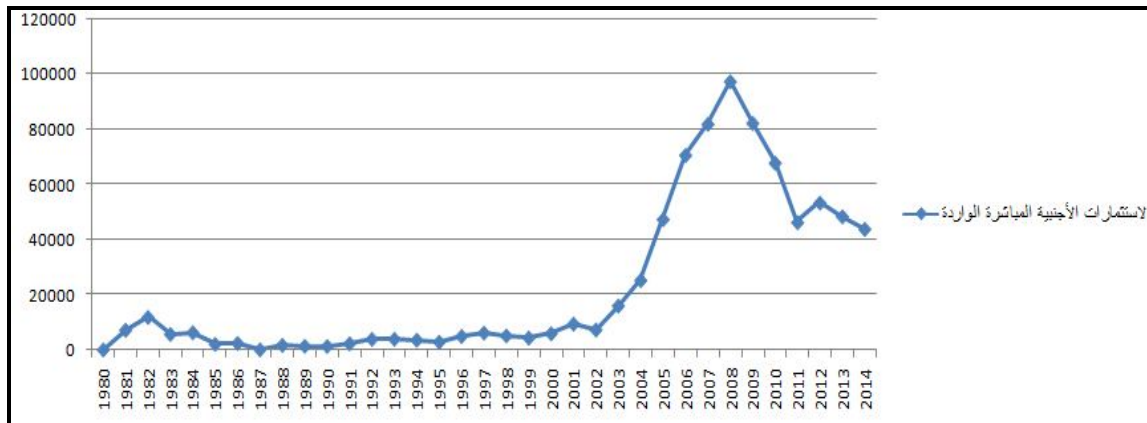
الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	-3165	7179	11857	5672	6286	2056	2362	42	1657
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	1342	1288	2235	3874	3902	3556	2822	4930	6137
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	5114	4330	5896	9393	7267	16011	25259	47455	70791
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	82133	97604	82456	67958	46343	53467	48471	43906.1	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكل رقم (04): تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال ملاحظة المنحنى البياني لتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014) نلاحظ أن هناك مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1980-2002)

- المرحلة الثانية (2003-2014)

1- المرحلة الأولى (1980-2002):

نلاحظ انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال فترة الثمانينات حيث بلغت في المتوسط 3528.8 مليون دولار، حيث أن أغلب الدول العربية كانت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها ضعيفة جدا رغم محاولة تغيير النظرة العدائية للاستثمار الأجنبي بداية من الثمانينات ، وهذه النظرة العدائية تولدت من خلال الفترات الاستعمارية التي كانت تعاني منها الدول العربية، حيث أن الاستعمار معناه الاستيطان والسيطرة ونهب الخيرات والمساس بالسيادة الوطنية، بالإضافة إلى عدم تحسين مناخ الاستثمار وعدم ملائمته لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما بداية من فترة التسعينيات فقد بدأت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في الارتفاع نسبيا مقارنة عما كانت عليه خلال فترة الثمانينات حيث بلغت 4340 مليون دولار في المتوسط لكن رغم هذا مازالت ضعيفة، ويعود السبب في ذلك إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية، فالأسباب الخارجية هي تلك الأجواء والظروف المحيطة باقتصاديات وسياسات الدول العربية كتجمد عملية السلام في الشرق الأوسط وحرب الخليج، الحصار الاقتصادي، الحظر الدولي وعدم الاستقرار داخل دولة معينة، بالإضافة إلى الإرهاب الذي ميز هذا العقد في بعض الدول العربية، أما عن الأسباب الداخلية فتعود في أغلب الأحيان إلى مواقف الدول المضيفة التي لا تعامل الاستثمار الأجنبي بالطريقة التي يرغب فيها، فنجد البعض شديد التأخر في عملية تقرير النظم الاقتصادية والبعض الآخر قليل الاهتمام بالتطورات التشريعية، أو يهتم بها على نحو يجعلها وسيلة للإغراء فقط لا تعبر إطلاقا عن السياسة المتبعة في الدول المضيفة، بل وأبعد من ذلك هناك من يرفض فكرة الاستثمار الأجنبي برمته.

2- المرحلة الثانية (2003-2014):

بداية من سنة 2003 بدأت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في الارتفاع تدريجيا حيث بلغت ما قيمته (47454، 70790، 82125، 97599 مليون دولار أمريكي) في السنوات (2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي، ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية إلى تنامي الاستثمارات العربية البنية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام سنة 2005، وأيضا إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية، فعلى الصعيد العوامل الجاذبية تحسنت أساليب الترويج القطرية وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار كنتيجة لتسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة وتوفير المعلومات الضرورية وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات ودرجة تغطيتها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا، بالإضافة إلى

توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية وما يلزمها من بنى تحتية أساسية، والتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج الخصخصة، إضافة إلى العوامل الخارجية الدافعة للاستثمار في المنطقة العربية، لعل من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية، وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين، واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاعات الخدمات، ومن أهمها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه ورواج سوق الاستثمار العقاري.

وقد تصدرت السعودية قائمة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حيث بلغت 23536.25 مليون دولار في المتوسط خلال السنوات (2005، 2006، 2007، 2008)، تليها في ذلك الإمارات بـ 12904.25 مليون دولار في المتوسط.

وابتداءً من سنة 2009 نلاحظ انخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حيث بلغت 82442 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 بـ 97599 مليون دولار وكذلك سجلت قيمة الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية انخفاضاً في السنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014)، حيث بلغت في المتوسط 52029 مليون دولار، ويعود السبب في هذا الانخفاض ابتداءً من سنة 2009 إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، وكذلك تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة¹.

ثانياً: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (1980-2014)

جدول رقم (02): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد عالمياً وفي الدول النامية خلال الفترة (1980-2014)

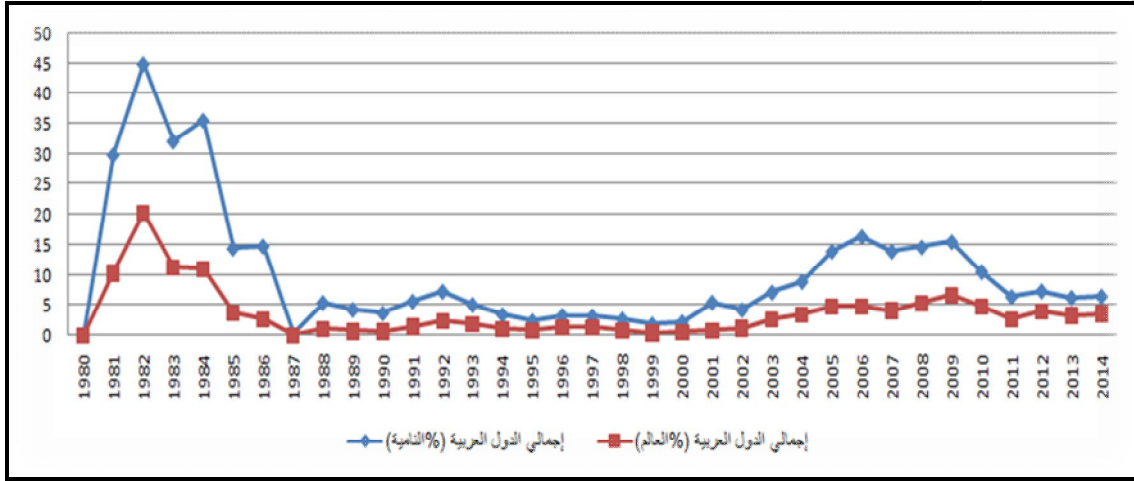
الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدلات النمو									
إجمالي الدول العربية (الناتج %)	-42.14	29.84	44.90	32.12	35.57	14.39	14.74	0.19	5.38
إدع (الناتج % العالم)	-5.84	10.31	20.34	11.24	11.02	3.65	2.71	0.03	1.00
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدلات النمو									
إجمالي الدول العربية (الناتج %)	4.27	3.67	5.61	7.24	5.06	3.42	2.39	3.28	3.18
إدع (الناتج % العالم)	0.67	0.61	1.43	2.31	1.75	0.99	0.82	1.26	1.25
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدلات النمو									
إجمالي الدول العربية (الناتج %)	2.69	1.86	2.21	5.45	4.21	7.10	8.87	13.89	16.35
إدع (الناتج % العالم)	0.72	0.39	0.41	0.76	1.15	2.64	3.42	4.76	4.77
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدلات النمو									
إجمالي الدول العربية (الناتج %)	13.89	14.59	15.48	10.48	6.39	7.32	6.22	6.44	
إدع (الناتج % العالم)	4.10	5.36	6.74	4.77	2.72	4.01	3.33	3.57	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014)، الكويت، بتصرف.

شكل رقم (05): تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد عالميا وفي الدول النامية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، إلا أنها مازالت ضعيفة، حيث بلغت أعلى حصة لها في الفترة (1989-1980)، حيث بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي تدفقاتها على المستوى العالمي 5.51% و 13.92% من تدفقاتها على مستوى الدول النامية رغم أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها كانت ضعيفة، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة في الفترة (1999-1990) لتصل إلى 3.84% من إجمالي التدفقات على مستوى الدول النامية و 1.15% على المستوى العالمي.

وبتداء من الفترة (2009-2000) تحسن النصيب النسبي للدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، وأيضا الدول النامية حيث بلغ في المتوسط 3.41% و 10.30% على الترتيب، وتراوح نصيب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من إجمالي التدفقات في الدول النامية خلال الفترة 2009-2000 ما بين 2.21% و 15.48%، وعرف نصيبها خلال الفترة 2006-2002 اتجاهها تصاعديا حيث بلغ 4.21% في سنة 2002 ليرتفع في سنة 2003 بنسبة 3.89% عن سنة 2002 ليصل إلى 8.10%، ليتواصل الارتفاع ليبلغ هذا النصيب 16.35% في سنة 2006، وعلى الرغم من المستوى الذي حققته الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2007، والذي بلغ حوالي 82133 مليون دولار، إلا أن حصتها تراجعت إلى 13.89%، لتشهد بعد ذلك اتجاهها تصاعديا خلال سنتي 2008 و 2009 لتبلغ 14.59% و 15.48% على الترتيب، ثم عرفت هذه النسب تراجعا خلال الفترة (2014-2010) لتبلغ 7.60% في المتوسط، أما بالنسبة لنصيب الدول العربية من التدفقات العالمية فتراجعت ما بين 0.41% و 6.74% خلال الفترة (2000-2009)، وعرف هذا النصيب اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (2006-2002) بعد ما كان يبلغ حوالي 0.41% في سنة 2000، بلغ حوالي 4.77% في سنة 2006، ليعرف هذا النصيب انخفاضا سنتي 2008 و 2009، وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفه العالم في حجم التدفقات بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية وبصفة خاصة الدول المتقدمة.

وابتداء من سنة 2010 عرف نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية انخفاضا ليصل إلى 4.77% بعد ما كان 6.74% سنة 2009، وواصلت حصة الدول العربية في الانخفاض في السنوات الموالية 2011، 2012، 2013 و2014 ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية والأزمة المتدهورة التي عرفتھا الدول العربية في السنوات الأخيرة.

ثالثا: أشكال نفاذ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2014-1991) لمعرفة أشكال نفاذ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات الدول العربية يجب تحليل تطور عمليات الاندماج والتملك وكذلك عمليات إنشاء فروع جديدة كما يلي:

1- عمليات الاندماج والتملك:

إن عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية خلال الفترة (2014-1991) موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبايع) خلال الفترة (2014-1991)

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
البيان								
تدفقات FDI الوارد إلى الدول العربية	5114	6137	4930	2822	3556	3902	3874	2235
الدول العربية كبايع	471	850	331	30	59	288	155	43
نسبة نمو عمليات الاندماج والتملك	-44.58	156.79	1003.33	-49.15	-79.51	85.80	260.46	-
نسبة من FDI الوارد إلى الدول العربية %	9.21	13.85	6.71	1.06	1.65	7.38	4	1.92
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية %	0.76	2.24	1.67	0.40	0.05	4.36	2.26	1.28
نسبة الدول العربية إلى العالم %	0.13	0.45	0.23	0.02	0.06	0.65	0.32	0.07
السنوات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
البيان								
تدفقات FDI الوارد إلى الدول العربية	70791	47455	25259	16011	7267	9393	5896	4330
الدول العربية كبايع	14377	3939	160	3548	486	3693	2388	700
نسبة نمو عمليات الاندماج والتملك	264.99	2361.87	-95.49	630.04	-86.83	52.38	241.14	48.61
نسبة من FDI الوارد إلى الدول العربية %	20.30	8.30	0.63	22.16	6.68	39.31	40.50	16.16
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية %	16.55	5.54	0.71	17.44	1.26	5.74	2.66	1.00
نسبة الدول العربية إلى العالم %	0.56	0.72	1.77	2.12	0.19	0.84	0.24	0.12
السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
البيان								
تدفقات FDI الوارد إلى الدول العربية	43906.1	48471	53467	46343	67958	82455	97604	88133
الدول العربية كبايع	593	4268	5142	3586	4070	3136	23110	8646
نسبة نمو عمليات الاندماج والتملك	-86.10	-16.99	43.39	-11.89	29.78	-86.43	167.29	-39.86
نسبة من FDI الوارد إلى الدول العربية %	1.35	8.80	9.61	7.74	5.98	3.80	23.67	10.52
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية %	0.48	3.77	9.15	4.23	4.79	7.46	19.15	8.91
نسبة الدول العربية إلى العالم %	0.14	1.22	1.55	0.64	1.16	1.09	3.69	0.33

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبايع) عرفت قيمة ضعيفة في الفترة (1991-1995) حيث بلغت في المتوسط 115.4 مليون دولار، ولم تمثل سوى 0.224% في المتوسط من الإجمالي العالمي والبالغ حوالي 71149.4 مليون دولار في المتوسط، ونسبة 1.67% من إجمالي القيمة في الدول النامية، وذلك راجع لعدم تفضيل الشركات الأجنبية لهذا الأسلوب في النفاذ إلى اقتصاديات الدول العربية. وخلال الفترة (1996-2004) عرفت عمليات الاندماج والتملك تذبذبا بين الارتفاع أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2001 بـ 3693 مليون دولار ومثلت نسبة 0.84% من الإجمالي عالميا و 5.74% من إجمالي قيمة الدول النامية، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2004 بـ 160 مليون دولار ومثلت ما نسبته 0.71% من قيمة الدول النامية و 1.77% من الإجمالي العالمي، وهي قيمة تعد منخفضة جدا إذا ما قرناها بقيم عمليات الاندماج والتملك خلال السنوات (1996.....2003).

وابتداء من سنة 2005 بدأت قيمة عمليات الاندماج والتملك بالارتفاع التدريجي حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 والبالغة 23110 مليون دولار ونسبة 19.15% من إجمالي الدول النامية و 3.69% من الإجمالي العالمي، ويعود ذلك إلى تفضيل الشركات الأجنبية هذا الأسلوب في النفاذ إلى اقتصاديات الدول العربية كما أن أغلبية الشركات العربية أدخلت تحسينات في مختلف مستوياتها مقارنة بالسنوات السابقة.

2- عمليات إنشاء الفروع الجديدة

إن عمليات إنشاء فروع جديدة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2014) موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور نشاط إنشاء مشاريع الفروع الجديدة في الدول العربية (العالم كمصدر) خلال الفترة (2003-2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدول العربية مليون دولار	50232	60639	95177	117151	85177	221375
معدل النمو %	-	20.71	56.95	23.08	-27.29	159.89
نسبة الدول العربية من النامية %	10.95	14.90	23.49	23.28	17.05	25.14
نسبة الدول العربية من العالم %	6.80	8.85	13.70	13.44	9.67	15.66
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدول العربية مليون دولار	122005	71988	68904	51259	58021	59998
معدل النمو %	-44.88	-69.47	-4.28	-25.60	13.19	3.40
نسبة الدول العربية من النامية %	19.21	14.11	12.59	1464	13.51	13.40
نسبة الدول العربية من العالم %	12.10	8.36	7.63	8.34	8.63	8.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال بيانات الجدول رقم (04) يتضح تراجع قيمة مشاريع إنشاء فروع جديدة في الدول العربية في السنوات (2009، 2010، 2011، 2012)، حيث بلغت قيمة هذه المشاريع 51259 مليون دولار سنة 2012 وبنسبة 8.34% عالميا، وهذا بعد أن بلغت مستوى قياسي في سنة 2008 بحوالي 221375 مليون دولار وبنسبة 25.14% من إجمالي قيمة المشاريع في الدول النامية وبنسبة 15.66% من قيمتها عالميا، وعليه فإن هذه المشاريع هي أهم صورة لنفاذ الشركات الدولية للاقتصاديات العربية مقارنة بعمليات الاندماج والتملك، حيث تراجعت قيمتها في السنوات الأخيرة تزامنا مع التراجع بنفس الوتيرة في قيمة التدفقات الواردة، ويعود تفضيل هذا الشكل في

الاقتصاديات العربية إلى كون المشاريع القائمة لا تتوفر على الحد المطلوب من التأهيل التكنولوجي والبشري الذي يبرر عمليات الاندماج والتملك.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان العربية خلال الفترة (2014-1980)

يتم تناول العناصر التالية:

أولاً: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)
إن قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980) موضحة في الجدول التالي:

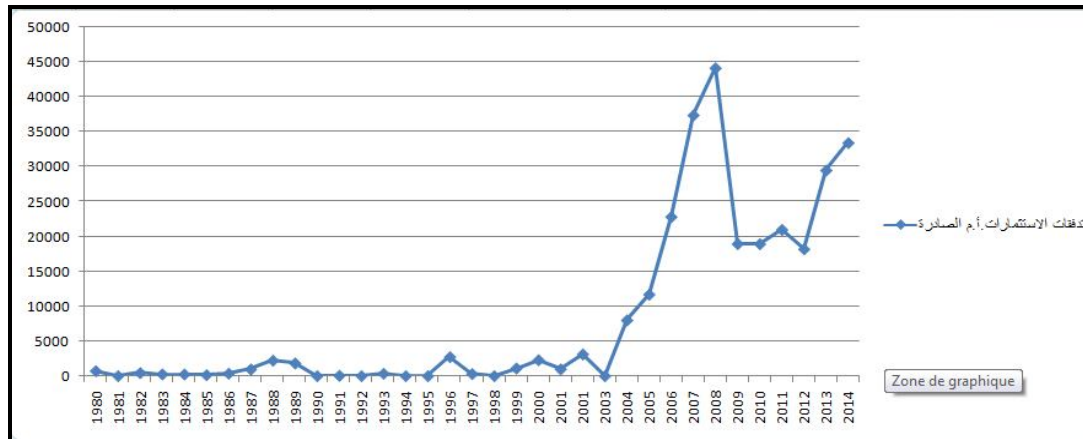
جدول رقم (05): تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الدول العربية	710	-92	435	252	242	140	363	956	2220	1825
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الدول العربية	-817	52	-1033	339	-161	-605	2734	300	-1100	1104
السنوات	2000	2001	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الدول العربية	2286	969	3114	-1676	7994	11679	22806	37376	44129	18929
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
إجمالي الدول العربية	18918	20967	18181	29475	33412.2					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكل رقم (06): تطور قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية عدم الاستقرار وتذبذب كبير بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2003-1980) حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في هذه الفترة

حوالي 12557 مليون دولار، وشهدت الفترة (2014-2004) تطورات ملحوظة واتجاه تصاعدي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية حيث بلغت سنة 2008 حوالي 44129 مليون دولار وهي أعلى قيمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية.

ثانيا: مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2014-1980)
تتمثل مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (1980-2014) فيمايلي:

جدول رقم (06): مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2014-1980)

الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
البيان										
الدول العربية	24.86	-7.29	21.43	12.72	9.57	3.68	7.28	15.25	18.25	9.28
(% النامية)										
الدول العربية	1.38	-0.17	1.59	0.66	0.47	0.22	0.37	0.67	1.21	0.77
(% العالم)										
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البيان										
الدول العربية	-7.21	0.40	-4.56	0.85	-0.33	-1.08	4.27	0.40	-2.24	1.55
(% النامية)										
الدول العربية	-0.33	0.02	-0.50	0.13	-0.05	-0.16	0.69	0.06	-0.15	0.10
(% العالم)										
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان										
الدول العربية	1.55	1.05	6.97	-3.23	5.98	8.28	9.40	11.42	13.04	6.84
(% النامية)										
الدول العربية	0.18	0.12	0.58	-0.28	0.86	1.29	1.60	1.64	2.20	161
(% العالم)										
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
البيان										
الدول العربية	4.49	4.96	4.13	6.49	7.13					
(% النامية)										
الدول العربية	1.28	1.22	1.35	2.08	2.46					
(% العالم)										

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

خلال الفترة (1989-1980) بلغت مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في العالم بنسبة 11.50% من متوسط إجمالي تدفقات الدول النامية ونسبة 0.71% من متوسط إجمالي التدفقات العالمية، أما خلال الفترة (2001-1990) بلغت نسبة مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في العالم ما نسبته 0.47% من متوسط إجمالي تدفقات الدول النامية و0.009% من متوسط إجمالي التدفقات العالمية وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة بالفترة (1989-1980).

أما خلال الفترة (2014-2002) تحسنت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية من إجمالي التدفقات الدول النامية، وإجمالي التدفقات العالمية مقارنة بالفترة السابقة، لكن تبقى ضعيفة حيث بلغت 6.60% من متوسط إجمالي التدفقات الدول النامية و1.37% من متوسط إجمالي التدفقات العالمية.

ثالثا: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)

لمعرفة أي من الدول العربية التي تستحوذ على أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال الفترة (2014-1980)، تتم المقارنة بين هذه الدول من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال فترة الدراسة.

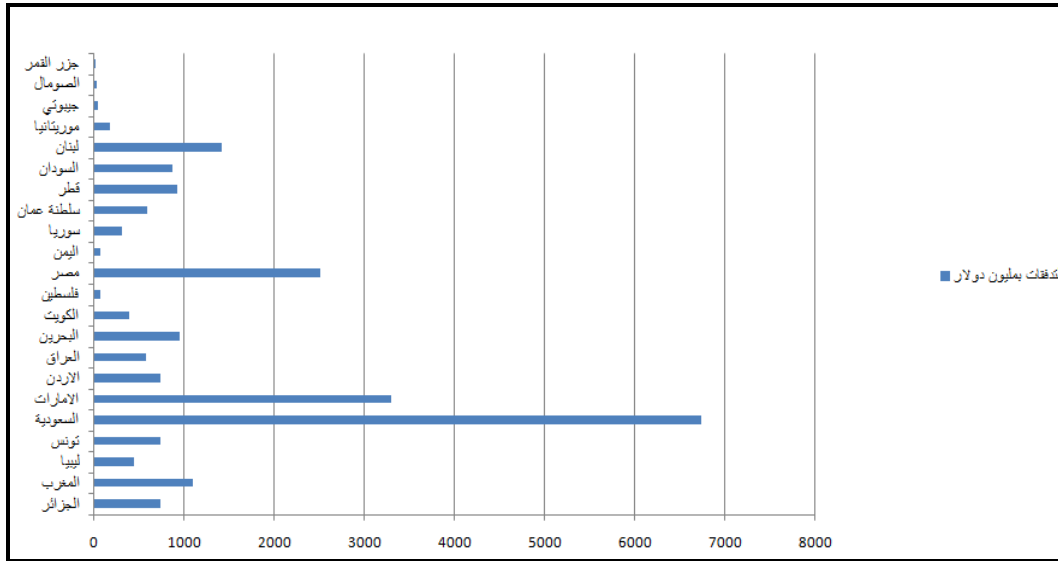
جدول (07): متوسط تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

الدول البيان	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	السعودية	الإمارات	الأردن	العراق	البحرين
متوسط FDI	731.68	1094.37	442.56	739.20	6729.65	3292.93	737.92	575.07	944.42
الدول البيان	الكويت	فلسطين	مصر	اليمن	سوريا	سلطنة عمان	قطر	السودان	لبنان
متوسط FDI	380.30	68.93	2507.20	70.48	304.54	587.07	922.83	868.66	1411.30
الدول البيان	موريتانيا	جيبوتي	الصومال	جزر القمر	الإجمالي				
متوسط FDI	172.06	39.79	27.21	3.42	22651.59				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكل رقم (07): متوسط تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

إن مع ضآلة نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية مقارنة مع الدول النامية ومع مستوى تدفقاتها في العالم نجدها مركزة بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول العربية، أي أن التدفقات الواردة إلى الدول العربية كانت خلال هذه الفترة موزعة على نحو غير متكافئ، ويعود ذلك إلى التباين في السياسات العامة المشجعة في كل دولة والظروف الخاصة بالاستثمارات فيها، وفي مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث خلال الفترة (1980-2014) برزت أربع دول عربية واستولت على مركز الريادة، نجد في مقدمتها السعودية بحصة قدرت بـ 6729.65 مليون دولار في المتوسط ونسبة 29.70% من متوسط إجمالي التدفقات العربية خلال نفس الفترة، تلتها الإمارات في المركز الثاني بحوالي 3292.93 مليون دولار في المتوسط ونسبة قدرت بـ 14.53% من متوسط إجمالي التدفقات خلال نفس الفترة، ثم حلت مصر في المركز الثالث بحصة قدرت بـ 2507.20 مليون دولار في المتوسط ونسبة 11.06%، أما لبنان فقد جاءت في المركز الرابع بقيمة 1411.30 مليون دولار في المتوسط ونسبة 6.23% من متوسط إجمالي التدفقات العربية خلال الفترة (1980-2014) ثم تلتهم كل من: المغرب، البحرين، قطر،

السودان، تونس، الأردن والجزائر بحصص بلغت على التوالي: 4.83%، 4.16%، 4.07%، 3.83%، 3.26%، 3.25% و 3.23%، بينما لم تتجاوز حصة كل دولة من الدول المتبقية 2.6%.

المطلب الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية

يتم تناول العناصر التالية:

أولاً: التوزيع الجغرافي لمصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2001-2012)

يتمثل التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية فيما يلي:

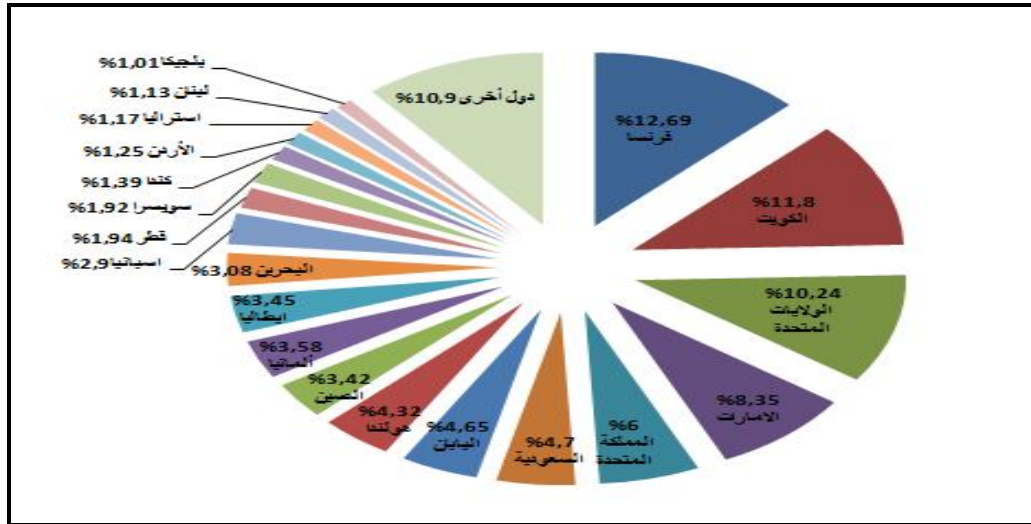
جدول رقم (08): قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	تدفقات FDI الواردة إلى الدول العربية من جميع الدول	النسبة %	الدولة	تدفقات FDI الواردة إلى الدول العربية من جميع الدول	النسبة %
فرنسا	38106	12.69	البحرين	9258	3.08
الكويت	35425	11.80	اسبانيا	8716	2.90
الولايات المتحدة	30757	10.24	قطر	5848	1.94
الإمارات	25083	8.35	سويسرا	5789	1.92
المملكة المتحدة	18013	6.00	كندا	4193	1.39
السعودية	14120	4.70	الأردن	3769	1.25
اليابان	13979	4.65	استراليا	3515	1.17
هولندا	12980	4.32	لبنان	3396	1.13
الصين	10289	3.42	بلجيكا	3050	1.01
ألمانيا	10757	3.58	دول أخرى	32745	10.90
إيطاليا	10370	3.45	الإجمالي	300158	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، الكويت، 2014، ص: 74.

شكل رقم (08): قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

ضمت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال الفترة (2001-2012) حسب الترتيب التصاعدي، كلا من فرنسا، الكويت، الولايات المتحدة، الإمارات، المملكة المتحدة، السعودية، اليابان، هولندا، الصين وألمانيا بقيمة إجمالية بنسبة 80.6% من الإجمالي، كما حلت كل من إيطاليا، البحرين، اسبانيا، قطر،

سويسرا، كندا، الأردن، استراليا، لبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال نفس الفترة بنسبة 19.3%.

ثانيا: التوزيع القطاعي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011

يتمثل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية فيما يلي:

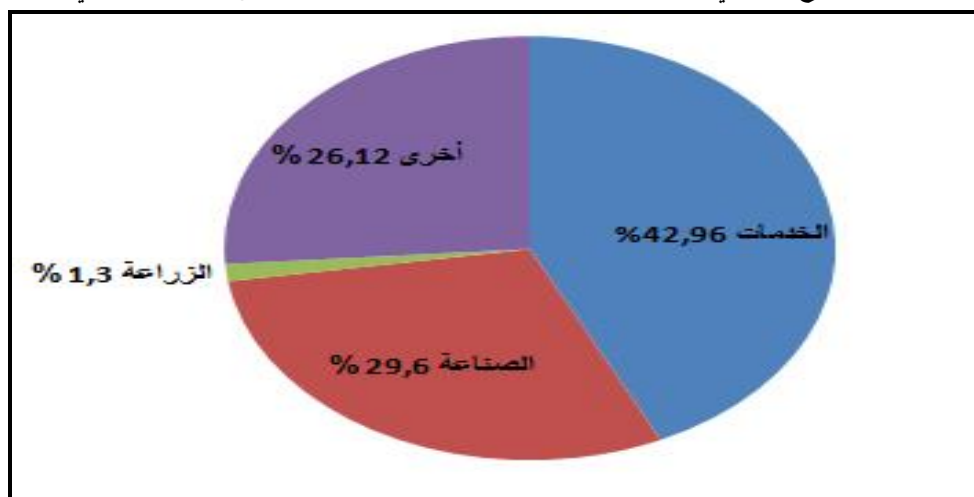
جدول رقم (09): التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011

الوحدة: مليون دولار

الدولة القطاع	السعودية	مصر	الأردن	الإمارات	تونس	فلسطين	ليبيا	سوريا	الإجمالي	النسبة %
الخدمات	62990	28253	1883	31074	4652	1290	484	2	130627	42.96
الصناعة	56142	14602	6006	5745	5188	18	888	1423	90012	29.60
الزراعة	101	3471	75	59	194	-	44	12	3956	1.30
أخرى	52217	-	-	-	19869	70	260	7989	79405	26.12
الإجمالي	170450	46327	7964	36879	29903	1378	1675	9425	304000	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص: 101.

شكل رقم (09): هيكل التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نهاية سنة 2011



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ثمانية دول هي: السعودية، مصر، الأردن، الإمارات، تونس، فلسطين، ليبيا وسوريا بقيمة 130627 مليون دولار وبنسبة 42.96% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 90012 مليون دولار وبنسبة تبلغ 29.60%، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بقيمة 3956 مليون دولار وبنسبة 1.30% فقط، ثم توزعت الاستثمارات المتبقية والتي قيمتها 79405 مليون دولار وبنسبة 26.12% على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)

يتمثل عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العاملة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013) فيما يلي:

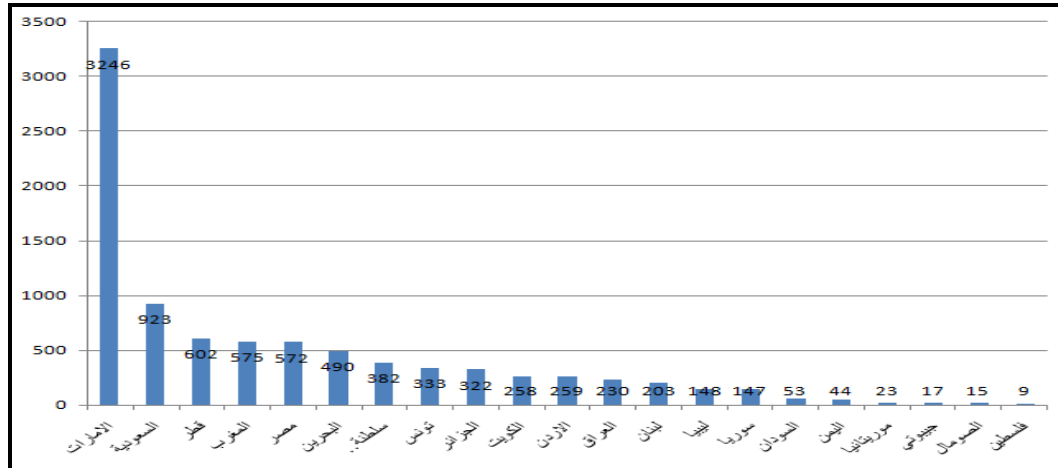
جدول رقم (10): عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: شركة

الدولة	عدد الشركات الأجنبية	النسبة %	الدولة	عدد الشركات الأجنبية	النسبة %
الإمارات	3246	36.67	لبنان	203	2.29
السعودية	923	10.43	ليبيا	148	1.67
قطر	602	6.80	سوريا	147	1.66
المغرب	575	6.46	السودان	53	0.60
مصر	572	6.50	اليمن	44	0.50
البحرين	490	5.54	موريتانيا	23	0.26
سلطنة عمان	382	4.32	جيبوتي	17	0.19
تونس	333	3.76	الصومال	15	0.17
الجزائر	322	3.64	فلسطين	9	0.10
الكويت	258	2.91	الإجمالي	8851	100
الأردن	259	2.93			
العراق	230	2.60			

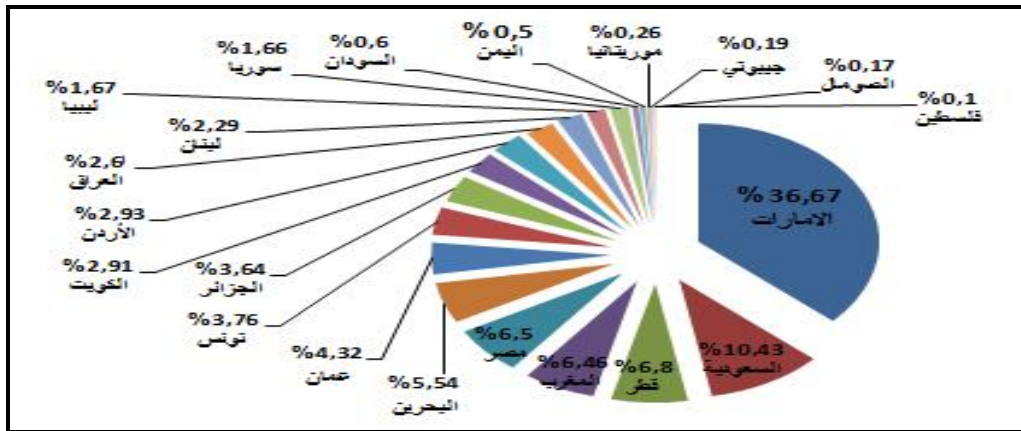
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار العدد 1-2014، الكويت، 2014، ص: 08.

شكل رقم (10): عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10)

شكل رقم (11): عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10)

تركزت شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول أولها الإمارات وحظيت بـ 3246 شركة أجنبية ونسبة 36.67% من الإجمالي العربي، ثم السعودية بـ 923 شركة أجنبية ونسبة 10.43% من الإجمالي العربي، ثم قطر بـ 602 شركة أجنبية ونسبة 6.80% من الإجمالي العربي.

رابعاً: عدد مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013) يتمثل عدد مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013) في الجدول التالي:

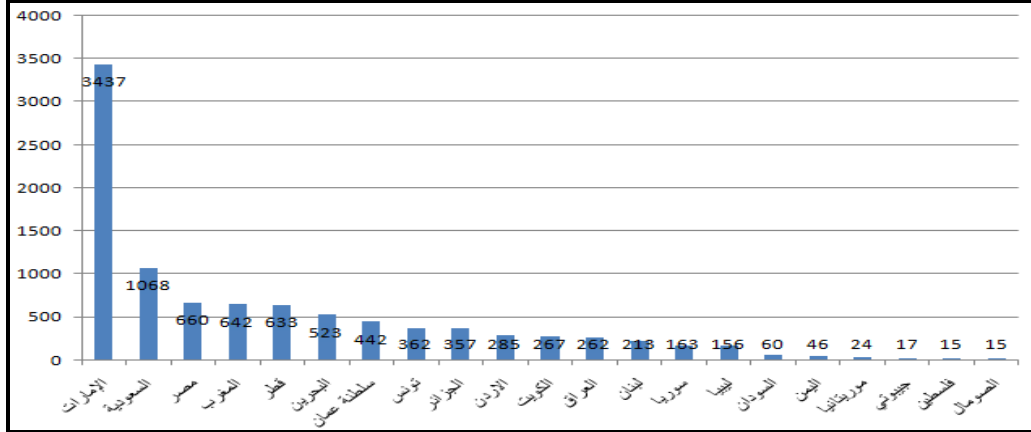
جدول رقم (11): مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: مشروع

الدولة	عدد المشروعات المنفذة	النسبة %	الدولة	عدد المشروعات المنفذة	النسبة %
الإمارات	3437	35.63	العراق	262	2.72
السعودية	1068	11.07	لبنان	213	2.21
مصر	660	6.84	سوريا	163	1.69
المغرب	642	6.65	ليبيا	156	1.62
قطر	633	6.56	السودان	60	0.62
البحرين	523	5.42	اليمن	46	0.48
سلطنة عمان	442	4.58	موريتانيا	24	0.25
تونس	362	3.75	جيبوتي	17	0.18
الجزائر	357	3.70	فلسطين	15	0.16
الأردن	285	2.95	الصومال	15	0.16
الكويت	267	2.77	الإجمالي	9647	100

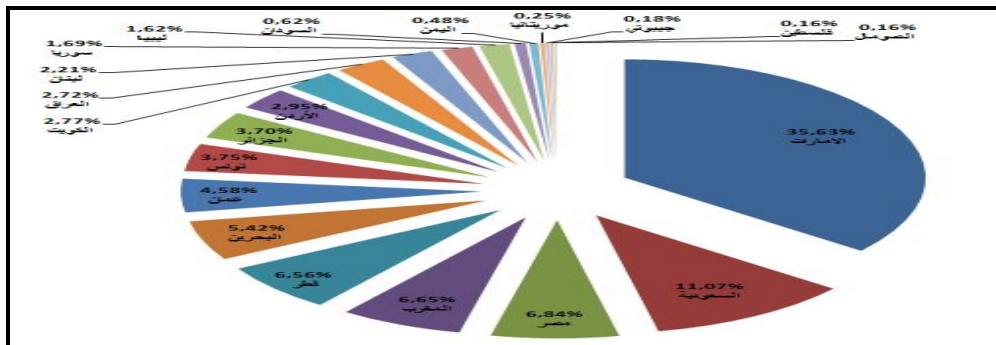
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار العدد 1-2014، مرجع سابق، ص: 08.

شكل رقم (12): عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (11)

شكل رقم (13): عدد شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (11)

تركزت مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول، أولها الإمارات وحظيت بـ 3437 مشروع ونسبة 35.63% من الإجمالي العربي، ثم السعودية بـ 1068 مشروعاً ونسبة 11.07% من الإجمالي العربي، ثم مصر بـ 660 مشروعاً ونسبة 6.84% من الإجمالي العربي.

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية ومناخ الاستثمار في البلدان العربية

يتمثل واقع الاستثمارات العربية البينية وواقع مناخ الاستثمار في الدول العربية فيما يلي:

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية

يعتبر الاستثمار العربي البيني وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي، لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي، والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية وكذلك يقوي من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية نظراً لأنه يرتبط بتلبية حاجة أساسية في الوطن العربي، والمتمثلة بإقامة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها، وتعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها: "ذلك التدفق لرأس المال الذي يكون مصدره مواطنون عرب طبيعياً أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة يوظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة أو مملوكة بالكامل وتدار على أسس تجارية"¹.

وقد بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينيات، حيث تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان، وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية².

أولاً: تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (1995-2011)

تتمثل تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (1995-2011) فيما يلي:

جدول رقم (12): تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2011)

الوحدة: مليون دولار

البيانات	السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم الاستثمارات العربية البينية		1430	2094	1590	2314	2183	1817	2647
معدل النمو %		-	46.43	-24.06	45.53	-5.66	-16.76	45.67
البيانات	السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمارات العربية البينية		2912	3844	5958	37263	16504	20660	35370
معدل النمو %		10.01	32.00	54.99	525.42	-55.70	25.18	71.20
البيانات	السنوات	2009	2010	2011				
حجم الاستثمارات العربية البينية		22599	12525	6816				
معدل النمو %		-36.10	-44.57	-45.58				

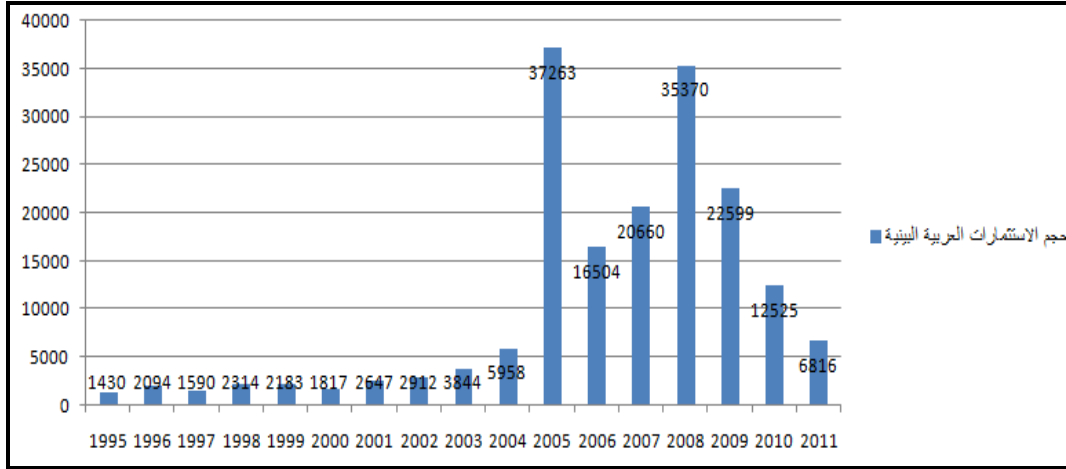
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008، ص: 85.

² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2003، ص:

شكل رقم (14): تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2011)

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (12)

بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية المرخص لها خلال الفترة (1995-2000) قيمة تراكمية بلغت حوالي 11428 مليون دولار وبمتوسط 1904.66 مليون دولار، حيث اتسم حجم هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة بالتذبذب من سنة لأخرى حيث بلغ في سنة 1995 حوالي 1430 مليون دولار ثم ارتفع في سنة 1996 إلى نحو 2094 مليون دولار، لينخفض في سنة 1997 إلى نحو 1590 مليون دولار، ليرتفع من جديد إلى نحو 2314 مليون دولار في سنة 1998، ثم انخفض بعد ذلك إلى 2183 مليون دولار، ليواصل الانخفاض ليبلغ نحو 1817 مليون دولار في سنة 2000، وقد يرجع هذا التذبذب إلى ظروف الاقتصاد العالمي وما طبعها من تذبذبات بصفة عامة، وإلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها المنطقة العربية.

وعرف حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2008) تطورات قياسية مقارنة بالفترة السابقة واتجاهها تصاعدياً من سنة لأخرى، حيث بلغ حجمها خلال هذه الفترة حوالي 125158 مليون دولار وبمتوسط قدرة 15644.75 مليون دولار، أي بزيادة بلغت حوالي ثمانية أضعاف حجم الفترة السابقة، وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 بحوالي 35370 مليون دولار.

أما بداية من سنة 2009 بدأت بالتراجع حتى سنة 2011 حيث بلغت قيمتها 6816 مليون دولار وهذا راجع للأوضاع السياسية التي سادت بعض الدول العربية مؤخراً.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012)

إن التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012) ممثلة في

الجدول التالي:

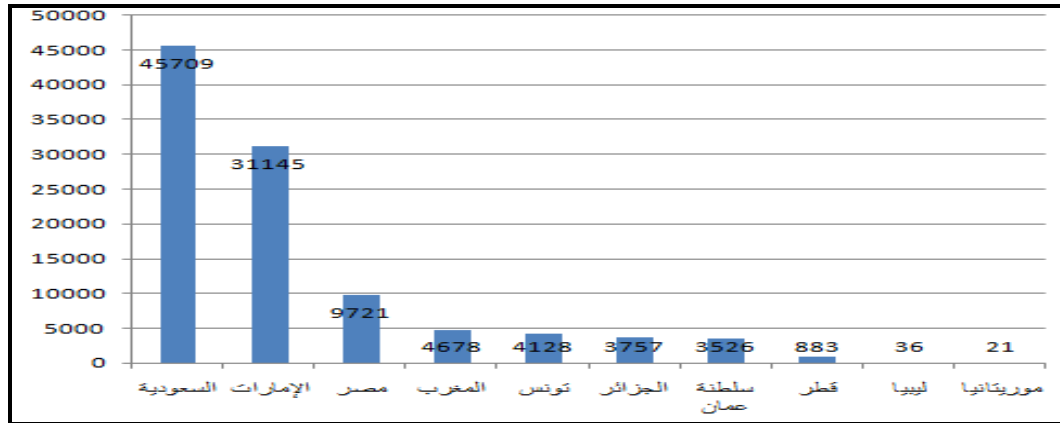
جدول رقم (13): تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	الدولة العربية	الاستثمارات العربية البينية الواردة	النسبة %
1	السعودية	45709	44.12
2	الإمارات	31145	30.06
3	مصر	9721	9.38
4	المغرب	4678	4.52
5	تونس	4128	3.98
6	الجزائر	3757	3.63
7	سلطنة عمان	3526	3.4
8	قطر	883	0.85
9	ليبيا	36	0.03
10	موريتانيا	21	0.02
	الإجمالي	103604	100

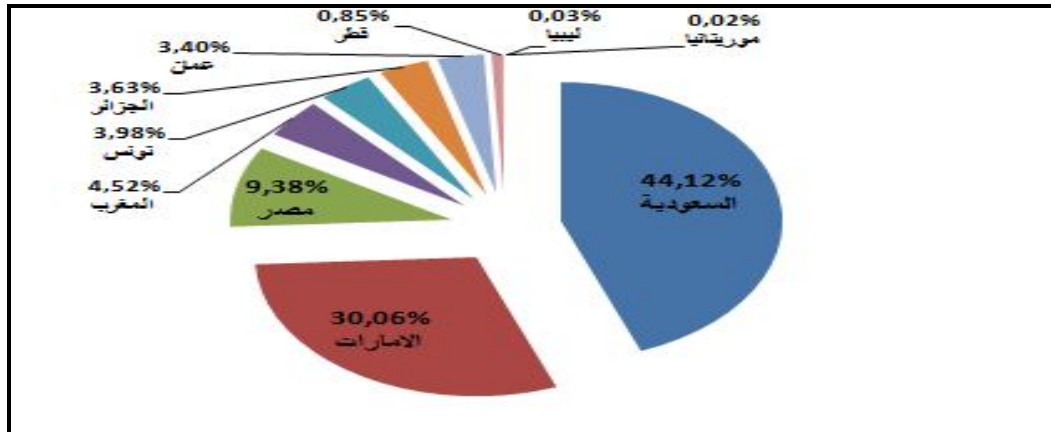
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 82.

شكل رقم (15): تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (2001-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (13)

شكل رقم (16): تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المضيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (13)

حسب الدول المضيفة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012)، استحوذت السعودية والإمارات على حوالي 74.18% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، حيث تصدرت السعودية بقيمة 45709 مليون دولار ونسبة 44.12% من إجمالي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 31145 مليون دولار ونسبة 30.06%، أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9721 مليون دولار ونسبة 9.38%، ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4678 مليون دولار وبحصة 4.52%، ثم تونس في المرتبة الخامسة بقيمة

4128 مليون دولار وبحصة 3.98%، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بقيمة 3757 مليون دولار وبحصة 3.63%، ثم سلطنة عمان في المرتبة السابعة بقيمة 3526 مليون دولار وبحصة 3.4%، ثم قطر وليبيا وموريتانيا بقيم محدودة. ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة لها إن التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة لها ممثلا في الجدول الموالي:

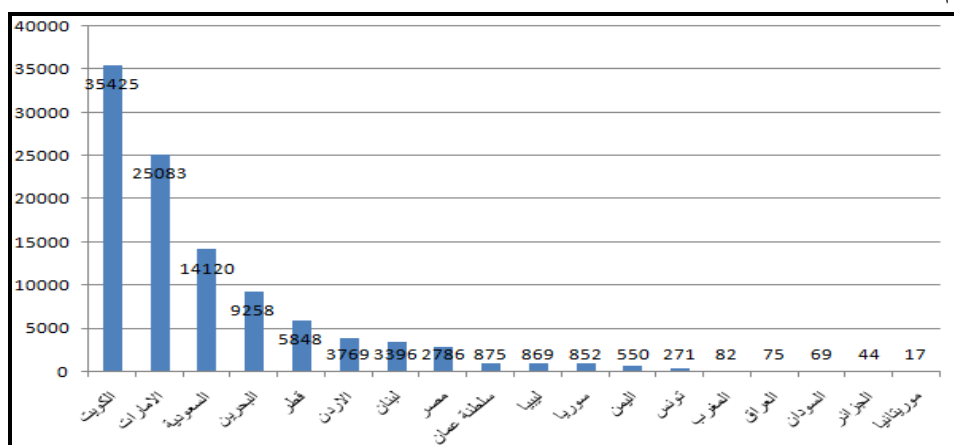
جدول رقم (14): تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة لها خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دولار، %

الترتيب	الدولة العربية	إع الصادرة	النسبة %	الترتيب	الدولة العربية	إع الصادرة	النسبة %
1	الكويت	35425	34.86	11	سوريا	852	0.82
2	الإمارات	25083	24.26	12	اليمن	550	0.53
3	السعودية	14120	13.66	13	تونس	271	0.26
4	البحرين	9258	8.95	14	المغرب	82	0.08
5	قطر	5848	5.66	15	العراق	75	0.07
6	الأردن	3769	3.65	16	السودان	69	0.07
7	لبنان	3396	3.28	17	الجزائر	44	0.04
8	مصر	2786	2.69	18	موريتانيا	17	0.02
9	سلطنة عمان	875	0.85		الإجمالي	103389	100
10	ليبيا	869	0.84				

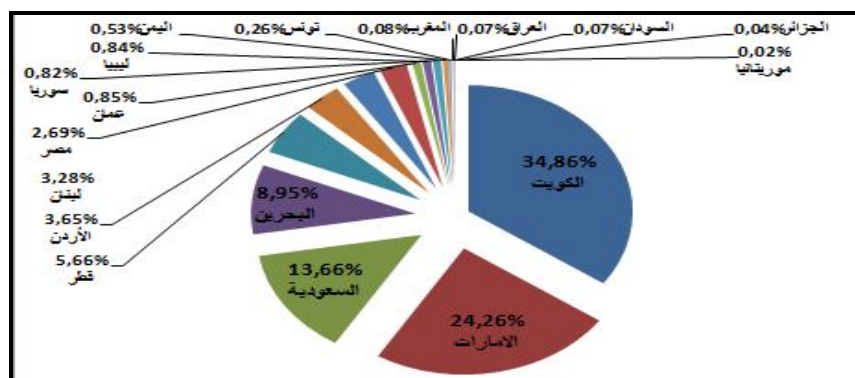
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 83.

شكل رقم (17): تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة لها



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

شكل رقم (18): تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012) حسب الدول المصدرة لها



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2001-2012)، فقد استحوذت الكويت، الإمارات، السعودية والبحرين على نحو 81.13% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، حيث تصدرت الكويت بقيمة 354425 مليون دولار ونسبة 34.26% من الإجمالي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 25083 مليون دولار ونسبة 24.26% من الإجمالي، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14120 مليون دولار ونسبة 13.66%، ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9258 مليون دولار ونسبة 8.95%، ثم قطر في المرتبة الخامسة بقيمة 5848 مليون دولار ونسبة 5.66%، ثم الأردن في المرتبة السادسة بقيمة 3769 مليون دولار ونسبة 3.65%، ثم لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3396 مليون دولار ونسبة 3.28%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2786 مليون دولار ونسبة 2.69% من الإجمالي أما بقية الدول بقيم محدودة.

رابعاً: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة خلال 2011

يتمثل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة خلال 2011 فيما يلي:

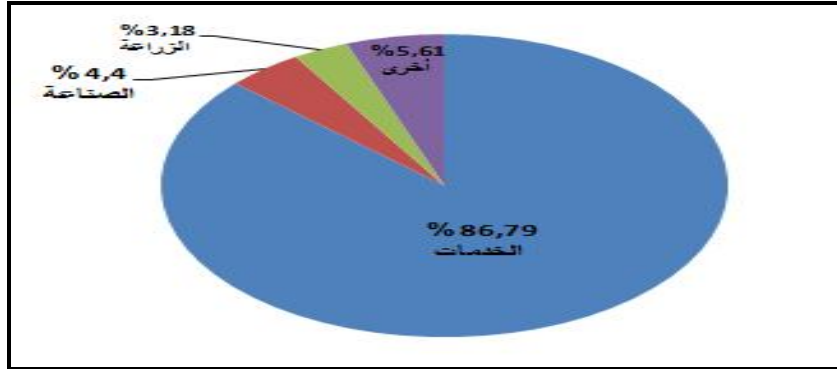
جدول رقم (15): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة إلى الدول خلال 2011

الوحدة: مليون دولار، %

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	لبنان	الإجمالي	النسبة %
الخدمات	37.3	98.8	5235.4	537.5	6.2	5915.3	86.79
الصناعة	225.8	8.9	110.4	-45.1	0.6	300.5	4.40
الزراعة	1.8	-	-	191.0	24.1	217.4	3.18
أخرى	-	13.3	-	369.2	-	382.5	5.61
الإجمالي	264.9	120.9	5345.8	1052.6	31.5	6815.6	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 129.

شكل رقم (19): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة خلال 2011



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (15)

تشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر واليمن إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 87.79%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3.18% من الإجمالي، بينما تقتصر حصة القطاعات الأخرى على 5.61% من الإجمالي.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها إلا أنها لا تزال ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك عراقيل ومعوقات تحول دون تمكن المنطقة العربية من استقطاب المزيد من تلك التدفقات وتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

أولاً: السياسات العامة للدولة

تؤدي الدولة دوراً حاسماً في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة، حيث تؤثر هذه السياسات والمتمثلة في السياسات المالية والنقدية بشكل مباشر على المحددات الأخرى لبيئة الأعمال، وتشكل السياسات الضريبية أحد أهم المعوقات، وخاصة أنها تستخدم كأداة للحصول الضريبي وزيادة العائدات المالية الحكومية، وليس كأداة للمساعدة في إعادة توزيع الثروة وتخصيص الموارد وتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يجعل أثرها سلبياً، كما تعاني الدول العربية عموماً من عدم ملائمة الهيكل الضريبي الذي تتعدد أنواعه وتتضارب فيها أحياناً مما يؤدي إلى ازدواج الضريبي، وينطبق ذلك إلى حد بعيد على التعريف الجمركية حيث لا تزال العديد من دول المنطقة تصنع تعريف جمركية مرتفعة، مما يؤدي إلى تقليل فرصة الإنتاج المحلي في المنافسة محلياً ودولياً، وتركز الدراسات على ضرورة مبادرة الحكومات العربية لإصلاح قطاع الخدمات وتخفيف القيود والضوابط من خلال إزالة العوائق، وتعزيز التنافسية وإعادة هيكلة التنظيم من خلال إيجاد بيئة قانونية متطورة تشجع على إقامة مؤسسات تنظيمية متخصصة ومستقلة، فقطاع الخدمات الذي تسيطر عليه الدولة يتسم بمحدودية الاتجار بالخدمات وعدم الكفاءة، وترتبط هذه الدراسات بين إصلاح قطاع الخدمات والخصوصية والتعليمات والقوانين التي تشجع المنافسة وتدعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: التشريع والتنظيم

تعاني معظم الدول العربية من عدم اكتمال الإطار التشريعي الناظم لقطاع الأعمال، ويتوافق ذلك مع قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها، وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التطورات الدولية المتسارعة التي تفرض تعديل القوانين الوطنية وتكييفها مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذلك مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتبرز في هذا المجال أهمية خاصة لقوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة عمليات القرصنة وتزيف الماركات التجارية، ومن القضايا الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية دعم حرية القضاء وتعزيز استقلاليته عن الجهاز التنفيذي والضغط السياسية والرفع من سرعته في الفصل في المنازعات التجارية¹.

ثالثاً: قوانين الاستثمار

يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص مكوناً أساسياً في دعم بيئة الأعمال، وقد قامت غالبية الدول العربية خلال العقد الماضي بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تضمنت

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003، ص: 42.

العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات، كما نصت على فتح المجال أمام الاستثمارات المباشرة في قطاعات كانت تقليدياً حكراً على القطاع العام، لكن مع ذلك لازال هناك العديد من المشكلات أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها، وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها، حيث يتم عادة تفسير هذه القوانين أو الفصل في النزاعات الناشئة عنها في غير صالح المستثمر، ومن المشكلات أيضاً عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، مثال ذلك حرية تحويل الأرباح، إذ لا تتوافر العملة الصعبة في كثير من الأحيان لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى تعطيل التمويل لفترات طويلة وتحميل المستثمر خسائر لا تعوض، أو يضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء، وتعاني بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في معاملات عديدة أهمها منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات عديدة، ومنعه من تملك المشروع كاملاً في مجالات أخرى وفرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 50%.

رابعاً: شروط عناصر الإنتاج وخصائصه

يلاحظ أن الدول العربية تعاني مشكلات عديدة في عنصر رأس المال سواء أكان محلياً أو أجنبياً، تتمثل في ضعف أسواق المال المحلية، ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال، إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة، كما أن مشكلات عنصر رأس المال الأجنبي تتمثل في عدم وجود المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عدم وجود برامج الدعم والتطوير لمساندة البحث والتطوير، كما يضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث أن معظم السلع العربية المصدرة هي المواد الخام الأولية التي تتصف بمرونة سعرية عالمية ضعيفة، ما عدا النفط الذي له خصوصية، ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني عدم ملائمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دولياً مما يحد من قدرتها التنافسية.

خامساً: سوق العمل

تتمثل أبرز المشكلات في نقص العمالة الماهرة ونقص فرص التدريب، وانخفاض أجور الكفاءات المؤهلة مقارنة بالأسواق الدولية، حيث يعكس وجود نقائص في النظام التعليمي وعدم ملائمته لمتطلبات سوق العمل، وكذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وانعكاس كل ذلك على تكلفة التعليم ونوعيته ومن ثم على التنافسية، وفيما يتعلق بقوانين العمل يعتبر عدم التقيد بتنفيذ هذه القوانين حيناً وفي وجود نصوص غير ملائمة لتطوير بيئة الأعمال حيناً آخر من أبرز المشكلات، وكذلك التفرقة بين العمال الأجانب والمحليين وصعوبة الحصول على تصاريح العمل وتأشيرات الدخول والخروج.

سادساً: البيروقراطية والفساد

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في مختلف الدول العربية، يشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل، وعلى الرغم من المساعي

الحيثية التي تبذلها مختلف الدول العربية لمكافحة الفساد والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، فإن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويشجع على الفساد في كثير من الدول ضعف رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ¹.

المطلب الثالث: جهود البلدان العربية لتحسين مناخ الاستثمار

تؤكد الدراسات المتخصصة والتجارب العالمية الناجحة في مجال جذب الاستثمار على الأهمية البالغة لتحسين مناخ الاستثمار في البلدان التي تسعى إلى تعزيز نصيبها من التدفقات الاستثمارية العالمية، لذا قامت الدول العربية بإجراءات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن بين هذه الإجراءات:

أولاً: التطورات التشريعية والترويجية للدول العربية

من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عمدت الدول العربية إلى تكثيف جهودها من أجل إحداث تطورات تشريعية، واتخاذ عدة إجراءات لبعث الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب، وأيضاً تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

1- التطورات التشريعية للدول العربية: شهدت الدول العربية إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة المعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار التي كانت في معظمها إيجابية ومن بين هذه التشريعات والقوانين:

أ- شهدت الأردن تعديل قانون تشجيع الاستثمار لعام 2012 بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي.

ب- أما السعودية فقد قامت بتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية وأصدرت مراسيم ملكية، بإضافة مادة إلى نظام تملك العقار لغير السعوديين واستثماره، وأنشأت وزارة الإسكان ورفع سقف تمويل المستشفيات الخاصة وتم تعديل نظام الرهن العقاري، إضافة إلى قرارات بإنشاء المركز الموحد لتسجيل الرهون وإصدار لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.

ج- أما في الإمارات فقد تم وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية والمهنة الحرة، وإصدار العديد من القرارات والقوانين الخاصة بأسواق المال.

د- أما مصر فقد شهدت إصدار دستور مؤقت ونحو 80 من القوانين والقرارات الجديدة والمعدلة أبرزها في مجال الاستثمار.

هـ- أما جيبوتي فقد صدر مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة وطنية لجمع ونشر معلومات الاستثمار المباشر، وقانون إنشاء المكتب الوطني للملكية التجارية والصناعية وتعديل القانون التجاري².

¹ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص: 43.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص- ص: 159-160.

2- الجهود الترويجية للدول العربية: تعد جهود الترويج التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات وإستراتيجيات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دول العالم والدول العربية تقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار، وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئات تشجيع الاستثمار تضطلع بمسؤولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار¹، وتمثل مختلف هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية فيما يلي:

جدول رقم (16): هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية

الدولة	هيئة تشجيع الاستثمار	الدولة	هيئة تشجيع الاستثمار
اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	فلسطين	الهيئة تشجيع الاستثمار
مصر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
سوريا	الاستثمار	الجزائر	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
السودان	فرص استثمارية	لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	موريتانيا	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
العراق	الهيئة الوطنية للاستثمار	البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية
سلطنة عمان	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	المغرب	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات
الإمارات	هيئة دبي للاستثمار والتطوير	ليبيا	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة
قطر	وزير الاقتصاد والتجارة	الأردن	هيئة الاستثمار
الكويت	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ومن بين الأساليب الترويجية للدول العربية مايلي:

- أ- تحديد الأولويات كمجالات مفتوحة للاستثمار (تحديد الفرص الاستثمارية) تماشياً مع تحديد الصناعات التي تولى بالاهتمام والأولوية على مستوى الوطني.
- ب- تصميم مواقع شبكية والتي من خلالها يتم عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، والترويج للدولة وللقطاعات الاقتصادية مع الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قامت بتصميمها عبر الإنترنت.
- ج- إعداد ملفات تتضمن بيانات ومعلومات أساسية حول المشروعات المراد إقامتها مع تحديد مسبق للشريك الوطني المحتمل لكل مشروع.
- د- عقد مؤتمرات ولقاءات وندوات بغرض طرح صورة حقيقية عن الدولة المضيفة من حيث فرص الاستثمار والإمكانيات التي تتمتع بها.
- هـ- الحملات الإعلامية التي تشمل مختلف الإعلانات المباشرة والمقابلات الصحفية والملاحق التي تصدرها الصحف والمجلات المتخصصة والدوريات، وكذلك استخدام مختلف الوسائل السمعية والبصرية.
- و- إنشاء مكاتب خارجية وإقليمية تتولى مهمة الترويج، وكذلك تسويق مختلف المشروعات.
- ز- القيام بزيارات ترويجية إلى دول أخرى.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، 2019، ص: 104.

ح- استقبال مستثمرين أجانب واستضافتهم لأجل إعلامهم وإخطارهم بالفرص الاستثمارية ومختلف مجالات الاستثمار¹.

ثانيا: الالتزامات الدولية للدول العربية بشأن حماية الاستثمار الأجنبي وتشجيعه

من أجل إبراز حقيقة الالتزامات الدولية للدول العربية، يتم ذلك من خلال مايلي:

1- **الاتفاقيات الثنائية:** على مستوى الثنائي لجأت الدول العربية إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، حيث أبرمت في نهاية سنة 2011 حوالي 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي.

أ- **اتفاقيات تشجيع الاستثمار:** حيث قامت الدول العربية بإبرام 760 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، منها 194 اتفاقية فيما بين الدول العربية و563 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى وتتمثل في:

- **الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية:** حيث أن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار تغطي المنطقة العربية بشكل جيد نسبيا، لاسيما أن الدول العربية المصدرة الرئيسية والمستقبلة لرؤوس الأموال داخل المنطقة العربية معظمها مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات، باستثناء السعودية التي لديها اتفاق وحيد مع مصر.

وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعاً للاتفاقيات مع 18 دولة عربية، ثم حلت سوريا والمغرب في المرتبة الثانية بـ 15 اتفاقية، ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 14 اتفاقية، ثم الأردن، الجزائر، لبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـ 13 اتفاقية.

جدول رقم (17): اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة فيما بين الدول العربية في سنة 2011

الوحدة: اتفاقية

الدولة	عدد الاتفاقيات	الدولة	عدد الاتفاقيات
الأردن	13	سلطنة عمان	09
الإمارات	10	فلسطين	01
البحرين	08	قطر	11
تونس	14	الكويت	11
الجزائر	13	لبنان	13
جيبوتي	01	ليبيا	06
السعودية	01	مصر	18
السودان	12	المغرب	15
سورية	15	موريتانيا	06
الصومال	01	اليمن	13
العراق	03	الإجمالي	194

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 163.

- **الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وباقي دول العالم:** إن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية وبقية دول العالم بلغ عددها 566 اتفاقية، تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم، وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعاً للاتفاقيات مع 82 دولة أجنبية، ثم حلت الكويت والمغرب في المرتبة الثانية بـ 46 اتفاقية، ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 40 اتفاقية، ثم الأردن في المرتبة الرابعة بتوقيعها مع 39 دولة عربية، تليها لبنان في المرتبة الخامسة بـ 37 اتفاقية.

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 252.

جدول رقم (18): اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة بين الدول العربية ودول العالم في سنة 2011

الوحدة: اتفاقية

الدولة	عدد الاتفاقيات	الدولة	عدد الاتفاقيات
مصر	82	سلطنة عمان	24
الكويت	46	اليمن	24
المغرب	46	البحرين	22
تونس	40	السعودية	22
الأردن	39	السودان	15
لبنان	37	موريتانيا	13
قطر	34	جيبوتي	06
الجزائر	33	الصومال	01
الإمارات	29	العراق	01
سوريا	26	الإجمالي	566
ليبيا	26		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 166.

ب- اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: أبرمت الدول العربية بنهاية ماي 2011 حوالي 505 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، منها 110 اتفاقية فيما بين الدول العربية و 384 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى وتتمثل في:

- الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية: إن الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي تغطي المنطقة العربية بشكل مقبول، خاصة وأن معظم الدول العربية الرئيسية المصدرة والمستقبلة لرؤوس الأموال داخل المنطقة العربية مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات، وقد حلت لبنان المرتبة الأولى كأكبر الدول توقيعاً للاتفاقيات مع 13 دولة عربية، ثم حلت سوريا والمغرب في المرتبة الثانية ب 11 اتفاقية، ثم تونس والجزائر في المرتبة الثالثة ب 10 اتفاقيات.

جدول رقم (19): اتفاقيات الازدواج الضريبي الموقعة فيما بين الدول العربية في سنة 2011

الوحدة: اتفاقية

الدولة	عدد الاتفاقيات	الدولة	عدد الاتفاقيات
الأردن	05	سلطنة عمان	05
الإمارات	09	فلسطين	00
البحرين	04	قطر	05
تونس	10	الكويت	02
الجزائر	10	لبنان	13
جيبوتي	0	ليبيا	02
السعودية	01	مصر	08
السودان	06	المغرب	11
سورية	11	موريتانيا	00
الصومال	00	اليمن	07
العراق	01	الإجمالي	110

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 165.

- الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والعالم:

إن الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي بين الدول العربية ودول العالم الأخرى بلغ عددها 395 اتفاقية، تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم، وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى ب 45 اتفاقية، ثم تليها الكويت في المرتبة الثانية ب 43 اتفاقية، ثم مصر في المرتبة الثالثة ب 41 اتفاقية، ثم المغرب في المرتبة الرابعة ب 36 اتفاقية، تليها تونس في المرتبة الخامسة بحوالي 35 اتفاقية.

جدول رقم (20): اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الدول العربية ودول العالم في سنة 2011

الوحدة: اتفاقية

الدولة	عدد الاتفاقيات	الدولة	عدد الاتفاقيات
الإمارات	45	سوريا	21
الكويت	43	لبنان	20
مصر	41	السعودية	19
المغرب	36	الأردن	17
تونس	35	ليبيا	10
قطر	32	السودان	05
البحرين	24	موريتانيا	02
سلطنة عمان	22	اليمن	02
الجزائر	21	الإجمالي	395

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 167.

ثالثا: الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف

يوجد العديد من الاتفاقيات والترتيبات الدولية والإقليمية الجماعية التي تحمي الاستثمارات في مختلف مناطق العالم والموقعة من عدد من الدول العربية، والتي تضم مايلي:

1- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم إبرامها سنة 1980 والموقع عليها من قبل جميع الدول العربية وتساهم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع جامعة الدول العربية وجهات أخرى في جهود تطويرها منذ نهاية عام 2011.

2- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في يونيو 2000 وصادقت عليها دول عربية فقط.

3- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية، والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ديسمبر 2000، والتي وقعت عليها 10 دول عربية وصادقت عليها 4 دول عربية فقط.

4- اتفاقية أغادير الموقعة في 8 ماي 2001 بشأن إقامة منظمة للتبادل الحر تضم عددا من الدول العربية المتوسطية هي: الأردن، مصر، تونس والمغرب.

5- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها في أواخر سنة 2007 التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها، مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر عام 2009.

6- إبرام العديد من الدول العربية اتفاقية متعددة الأطراف، مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف والتي تضم 16 دولة عربية.

7- الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس عام 1966 ويبلغ عدد أعضائه حاليا 157 دولة منها 18 دولة عربية جميعها صادقت على الاتفاقية، حيث يساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتوفيق وتحكيم منازعات الاستثمار

التي تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب، مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين مستندا إلى قاعدة من الأبحاث والنشرات في مجالات قوانين التحكيم والاستثمار الأجنبي¹.

رابعاً: تنفيذ الإصلاحات في الدول العربية

طبقت الدول العربية نحو 19 إصلاحاً سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال ومن بين هذه الإصلاحات:

- 1- خفضت الأردن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من 1000 دينار أردني إلى دينار واحد فقط يتوجب دفع نصفه فقط قبل تسجيل الشركة.
- 2- أنشأت سلطنة عمان نافذة موحدة عبر الانترنت سهلت بها إجراءات تسجيل الشركة مع تقليص الوقت المطلوب للتسجيل من 7 إلى 3 أيام فقط.
- 3- دجت قطر إجراءات التسجيل في غرفة التجارة والصناعة في إجراء واحد.
- 4- وفرت السعودية ممثلين من مصلحة الزكاة والدخل ومن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة مع الوكالات التابعة لها.
- 5- قامت الإمارات بدمج إجراءات دائرة التنمية الاقتصادية مع إجراءات الحصول على الرخصة التجارية والتسجيل وإجراءات غرفة تجارة وصناعة دبي.
- 6- خفضت سوريا الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط التجاري من مليون إلى 400 ألف ليرة وخفضت تكاليف النشر من 25 ألف إلى 4 آلاف ليرة.
- 7- في العراق فقد ارتفعت تكلفة بدء النشاط التجاري بسبب زيادة تكلفة الحصول على حجز اسم تجاري للمنشأة وزيادة تكاليف المحامين لتقديم عقد التأسيس.
- 8- قامت موريتانيا والمغرب بإنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء.
- 9- زادت قطر الوقت المطلوب وتكلفة استخراج تراخيص البناء.
- 10- زادت جيبوتي تكاليف استخراج تراخيص البناء وأضافت إجراء جديد للتفتيش قبل مرحلة البناء.
- 11- خفضت لبنان تكاليف رسوم الطلب ومبلغ الودائع الأمنية المطلوبة لتوصيل الكهرباء.
- 12- منحت الجزائر المقترضين حق الإطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم.
- 13- أنشأت سلطنة عمان مكتبا إحصائيا في بنك التسليف لجمع معلومات تاريخية عن أداء القروض والقروض المتعثرة للشركات والأفراد.
- 14- حسنت قطر نظم معلوماتها الائتمانية عبر توزيع بياناته التاريخية وإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات.
- 15- أصدرت الإمارات قانون يسمح بإنشاء مكتب ائتمان إتحادي لتقرير الشفافية تحت إشراف البنك المركزي.
- 16- سمح المغرب لصغار المساهمين بالحصول على أي وثيقة غير سرية للشركات خلال فترة التحكيم.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 161

- 17- أجرى المغرب إصلاحات سهلت الإيداع ودفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة إلكترونياً.
- 18- طبقت سلطنة عمان القانون الجديد لضرائب الدخل.
- 19- خفضت اليمن معدل الضريبة العامة على الشركات من 35% إلى 20% عبر قانون جديد ألغى جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الممنوحة بموجب قانون الاستثمار للمشاريع الاستثمارية.
- 20- أنشأت جيبوتي محطة حاويات جديدة في الميناء.
- 21- سرعت الأردن إجراءاتها باستخدام المساحات الضوئية السينية ضمن نظم إدارة المخاطر¹.

المبحث الثالث: وضع البلدان العربية وفقاً لبعض المؤشرات الدولية

في العقود الأخيرة نشأت مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية، تعمل على مد المعلومات الرقمية والتقارير التفصيلية عن وضع بيئة الأعمال في الدول المختلفة، وقد كان ذلك استجابة لاهتمامات رجال الأعمال ولصانعي القرار في الدول بالتفاصيل ودقة القياس، ليتمكن من خلالها رجال الأعمال من المفاضلة بين الدول واتخاذ قراراتهم المناسبة، وصانعي القرار من معرفة وضع بلدانهم بين الدول وما ينقص لجذب رجال الأعمال والشركات الأجنبية.

المطلب الأول: وضع الدول العربية وفقاً لمؤشرات تقييم المخاطر القطرية

تبنى مؤشرات تقوم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل وما إلى ذلك، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة ومن أهمها نذكر: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية ومؤشر الحرية الاقتصادية.

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي²: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية و مؤشر تقييم المخاطر المالية كمايلي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 29 العدد الفصلي الرابع (أكتوبر - ديسمبر) 2011، الكويت، 2011، ص: 5.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص: 156.

جدول رقم (21): مكونات مؤشر تقييم المخاطر السياسية

النقاط	المكون	التسلسل
12	درجة استقرار الحكومة	1
12	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	2
12	خريطة الاستثمار	3
12	وجود نزاعات داخلية	4
12	وجود نزاعات خارجية	5
06	الفساد	6
06	دور الجيش في السياسة	7
06	دور الدين في السياسة	8
06	سيادة القانون والنظام	9
06	الاضطرابات العرقية	10
06	مصادقية الممارسات الديمقراطية	11
04	نوعية البيروقراطية	12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001، ص: 126.

جدول رقم (22): مكونات مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية

النقاط	المكون	التسلسل
05	معدل دخل الفرد	1
10	معدل نمو اقتصادي	2
10	معدل التضخم	3
15	نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام	4
10	نسبة رصيد ميزانية الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام	5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سابق، ص: 127.

جدول رقم (23): مكونات مؤشر المخاطر المالية

النقاط	المكون	التسلسل
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام	1
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	2
15	نسبة رصيد ميزانية الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3
05	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	4
10	استقرار سعر الصرف	5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سابق، ص: 127.

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول رقم (24).

جدول رقم (24): تصنيفات درجات المخاطر وفقا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79.9 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69.9 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59.8 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49.9 - 0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص: 156.

ووفقا لهذا المؤشر جاء تصنيف الدول العربية لسنة 2012 كآتي:

جدول رقم (25): درجات المخاطر للدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطرة
سلطنة عمان، الإمارات، السعودية وقطر	مخاطر منخفضة جدا
الكويت، ليبيا، البحرين، الجزائر والمغرب	مخاطر منخفضة
الأردن، تونس، لبنان ومصر	مخاطر معتدلة
العراق، اليمن وسوريا	مخاطر مرتفعة
السودان والصومال	مخاطر مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06) والجدول رقم (24)

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ:

- 4 دول عربية هي: سلطنة عمان، الإمارات، قطر، السعودية حصلت على درجة مخاطرة منخفضة جدا (من 80 إلى 100).
- 5 دول عربية هي: الأردن، ليبيا، البحرين، الجزائر والمغرب حصلت على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9).
- 4 دول عربية هي: الأردن، تونس، لبنان ومصر حصلت على درجة مخاطرة معتدلة (من 60 إلى 69.9).
- 3 دول عربية هي: العراق، اليمن، سوريا حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة (من 50 إلى 59.9).
- دولتان هما: السودان والصومال حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة جدا (من 0 إلى 49.9).

ثانيا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه وهو يغطي 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية¹. ويستند المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة كما في الجدول رقم (26).

جدول رقم (26): مكونات مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

المكون	نسبة مئوية (%)
المخاطر السياسية	25
الأداء الاقتصادي	25
مؤشرات المديونية	10
وضع الديون المتعثرة	10
التقييم الائتماني للقطر	10
توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل	05
توافر التمويل قصير المدى	05
توافر الأسواق الرأسمالية	05
معدل الخصم عند التنازل	05
المجموع	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سابق، ص: 126.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص: 156.

ووفقا لهذا المؤشر جاء تصنيف الدول العربية في 2012 كآتي:

جدول رقم (27): تصنيف درجة المخاطر للدول العربية وفق مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطر
قطر، الكويت، سلطنة عمان، السعودية والإمارات	مخاطر منخفضة جدا
البحرين	مخاطر منخفضة
المغرب، الأردن، تونس، الجزائر ومصر	مخاطر معتدلة
العراق، السودان، سوريا، ليبيا واليمن	مخاطر مرتفعة
الصومال، جيبوتي وموريتانيا	مخاطر مرتفعة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 59.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 مؤشر الحرية الاقتصادية، لغرض قياس درجة التصنيف التي تمارسها السلطة (الحكومة) في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويغطي المؤشر 186 دولة وتدخل 178 دولة في المؤشر العام 2014¹.

تصنف مستويات الحرية الاقتصادية في الدول في خمسة أصناف وفقا لقيمة المؤشر كما يلي:

جدول رقم (28): تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

التصنيف	قيمة المؤشر
حرية كاملة	100-80
حرية شبه كاملة	79.9-70
حرية معتدلة	69.9-60
حرية ضعيفة	59.9-50
حرية معدومة	49.9-0

Source: www. Heritage.Org/index/ranking (23/08/2015, 22:07)

يوضح جدول رقم (29) وضع الدول العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2014 والذي يوفر بيانات عن 178 دولة في العالم.

جدول رقم (29): وضع الدول العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2014

الترتيب	الدولة	المؤشر	الترتيب عالميا
1	البحرين	73.4	18
2	الإمارات العربية المتحدة	72.4	25
3	قطر	70.8	32
4	الأردن	69.3	38
5	سلطنة عمان	66.7	56
6	الكويت	62.5	74
7	السعودية	62.1	77
8	المغرب	60.1	89
9	لبنان	59.3	94
10	تونس	57.7	107
11	جيبوتي	57.5	112
12	مصر	55.2	124
13	اليمن	53.7	133
14	موريتانيا	53.3	135
15	جزر القمر	52.1	142
16	الجزائر	48.9	157

Source: www. Heritage.Org/index/ranking (23/08/2015, 22:21)

¹ www. Heritage.Org/index/ranking (23/08/2015, 21:35)

من خلال الجدول رقم (29) تصدر البحرين المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 18 عالميا ومؤشر قيمته 73.4، تليها كل من الإمارات وقطر بمؤشرات تجاوزت 70 نقطة، وبالتالي تصنف كل من البحرين، الإمارات وقطر ضمن مجموعة الدول ذات الحرية شبه الكاملة، أما الدول (الأردن، سلطنة عمان، الكويت، السعودية والمغرب) فقد حصلت على نقاط بين (60.1-69.3) وهي تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية المعتدلة، أما الدول (لبنان، تونس، جيبوتي، مصر، اليمن، موريتانيا وجزر القمر) فقد حصلت على نقاط تراوحت بين (52.1-59.3) وهي تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الضعيفة، وأخيرا تصنف الجزائر في مجموعة الدول ذات الحرية المعدومة بمؤشر قيمته 48.9.

المطلب الثاني: وضع الدول العربية وفقا لمؤشرات التنافسية

يتم تحليل وضعية الدول العربية وفقا لمؤشرات التنافسية من خلال عنصرين:

أولا: وضعية الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني: "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصاديات الأجنبية"، وبناء على هذا التعريف فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكونة من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة، حيث يركز المؤشر الأول على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه مثل بنية الأسواق، مناخ الأعمال، عمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تعني التنافسية الكامنة القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف وقد تم تحديد ثلاث مجالات أساسية محددة للتنافسية الكامنة، وهي رأس المال البشري، توطيد التقانة والبنية التحتية التقانية¹.

1- الوضع الإجمالي للتنافسية العربية: حيث بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية 0.39 مقابل 0.50 لدول المقارنة (الملحق رقم (07))، مقارنة بنسبة تقرير سنة 2009 (الملحق رقم (07)) حيث بلغ أداء الدول على المستوى الإجمالي للتنافسية 0.34 مقابل 0.67 لدول المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% في 2012 مقارنة مع 49% سنة 2009، مما يعني أن الأداء العربي قد حقق تقدما ملحوظا أدى إلى تراجع فجوة التنافسية، ويرجع هذا التقدم أساسا إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية التي حققت مستويات متقدمة على سلم مؤشر التنافسية العربية بمتوسط بلغ 0.48 (الملحق رقم (07))، وتتصدر كوريا الجنوبية الأداء الإجمالي للتنافسية تليها أيرلندا، وحققت كل من قطر والبحرين والإمارات تقدما على سلم التنافسية متجاوزة البرتغال وجمهورية التشيك، وحافظت بعض الدول العربية على أماكنها في مؤخرة الترتيب مثل السودان، اليمن، الجزائر، سوريا، موريتانيا والمغرب، ويعود استمرار تصدر الدول الخليجية الطليعة العربية لتحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية.

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص: 26.

2- التنافسية الجارية: حيث تقلصت فجوة التنافسية الجارية بين الدول العربية ودول المقارنة في مؤشر التنافسية الجارية من 43% لتقرير 2009 إلى 37% في تقرير 2012، ويعود التحسن أساسا في الوضع الاقتصادي للدول العربية بنتيجة ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي التي تمتعت بها معظم الدول العربية للفترة (2007-2009)، وفي المقابل فإن الدول غير النفطية تعاني من ضغوط في الموازنة والميزان الجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ويعتبر الأداء الاقتصادي الكلي من بين أهم نقاط القوة التي تفوقت فيها الدول العربية نسبيا في مؤشر التنافسية الجارية، وتتعاقد الدول العربية في أدائها في مجال الاقتصاد الكلي مع مجموعة دول المقارنة، بينما تفوق الدول العربية في مجال تدخل الحكومة في الاقتصاد.

3- التنافسية الكامنة: حيث لازلت الدول العربية تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، وبالرغم من تراجع الفجوة في التنافسية الكامنة من 46% إلى 30%، إلا أنها مازالت تشكل تحديا أساسيا للاقتصادات العربية، ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية، التقنية، البنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر نتائج يعتد بها، وحتى تحدث تغيرات جوهرية في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة¹.

ثانيا: وضعية الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2015/2014

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتكمن أهمية هذا التقرير في عدد من العناصر أهمها: تطوره خلال السنوات الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح، لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، والأهم أنه يعمل كحافز على انتهاز الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

جدول رقم (30): وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2015/2014

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا
1	قطر	5.24	16
2	السعودية	5.06	24
3	الكويت	4.51	40
4	اليمن	4.48	44
5	سلطنة عمان	4.46	46
6	الأردن	4.25	64
7	المغرب	4.21	72
8	الجزائر	4.08	79
9	تونس	3.96	87
10	لبنان	3.68	113
11	مصر	3.60	119
12	ليبيا	3.48	126
13	موريتانيا	3.00	141
14	اليمن	2.96	142

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness, Report 2014/2015, Geneva, 2014, p-p: 14-15.

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سابق، ص: 27.

من خلال الجدول رقم (30) يتضح مدى التباين في ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية، فقد جاءت كل من قطر، السعودية، الكويت، البحرين وسلطنة عمان ضمن مراتب متقدمة عالميا، فقد احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 16 عالميا، بينما السعودية احتلت المركز الثاني عربيا والمركز 24 عالميا، تليها الكويت في المرتبة الثالثة عربيا و40 عالميا، ثم البحرين في المركز الرابع عربيا و44 عالميا، وبعدهم سلطنة عمان في المركز الخامس عربيا و46 عالميا، بينما احتلت كل من الأردن، المغرب، الجزائر وتونس مراتب متوسطة عالميا، بينما عرفت باقي الدول العربية تأخرا واضحا.

المطلب الثالث: وضع البلدان العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يصدر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عن المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، وهو بمنزلة المقياس الكمي المجموع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذه الحالة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد أو قطاع ما)، ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية هي: مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات ومجموعة العوامل الخارجية.

أولا: وضع الدول العربية في المؤشر العام للجاذبية

يتم تقييم وضع الدول العربية في المؤشر العام للجاذبية من خلال الأداء على المستوى الإقليمي، والأداء على مستوى المجموعات العربية.

1- الأداء على المستوى الإقليمي:

على المستوى العالمي تشير نتائج المؤشر العام للجاذبية الاستثمار لعام 2014 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 36.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 56.9 نقطة، ثم تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 47.1 نقطة، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 44.4 نقطة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 36.4 نقطة، ودول جنوب آسيا في المرتبة السادسة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33.6 نقطة، وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة، حيث بلغ متوسط قيمة لمؤشر 30.5 نقطة، ومقارنة بعام 2013 تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة ونسبة 1.47%.

جدول رقم (31): المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014)

الوحدة: نقطة، %.

	المجموعة الجغرافية	2014		2013		قيمة التغير	نسبة التغير
		القيمة	الترتيب داخل المؤشر	القيمة	الترتيب داخل المؤشر	2013	في 2013 %
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	56.9	21	57.5	21	0.6-	1.10-
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	47.1	44	47.4	43	0.32-	0.67-
3	أوروبا وآسيا الوسطى	44.4	48	42.5	53	1.89	4.44
4	المنظمة العربية	36.7	71	37.2	68	0.55-	1.47-
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	36.4	73	35.6	73	0.84	2.37
6	جنوب آسيا	33.6	81	32.8	81	0.81	2.46
7	إفريقيا	30.5	89	29.6	81	0.92	3.10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 35.

2- الأداء على مستوى المجموعات العربية:

على مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 45.8% نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال عام 2014، حيث حلت في المرتبة الأولى وبمستوى أداء جيد، إلا أن أدائها على مستوى المؤشر تراجع بنسبة 2.95% مقارنة بسنة 2013، كما حلت دول المشرق العربي (مصر، لبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة خلال سنة 2014 وبمستوى متوسط، والتي تحسن أدائها مقارنة بمؤشر عام 2013 بنسبة بسيطة بلغت 0.5%، كذلك جاءت دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة وبمستوى منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.9% مقارنة بعام 2013، وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة وبمستوى ضعيف جدا، حيث نلاحظ تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.45% مقارنة بعام 2013¹.

ثانيا: وضع الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية

مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة مجموعة المقومات اللازم توافرها بشكل ضروري حتى يمكن للدولة أن تعمل على جذب الاستثمار، وبدونها قد تكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين، لأن عدم توافرها يعني أيضا استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار، وتضم المجموعة أربعة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر الحكومة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية ومؤشر بيئة أداء الأعمال².

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 34.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012/2013، الكويت، 2013، ص: 38.

جدول رقم (32): مجموعة المتطلبات الأساسية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014).

الوحدة: نقطة، %

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة مؤشر المتطلبات الأساسية		متوسط الترتيب لعام 2014	التغير عن 2013	
		2013	2014		القيمة	النسبة %
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	69.3	69.6	22	0.28	0.40
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	60.2	61.9	46	1.67	2.77
3	أوروبا وآسيا الوسطى	56.3	56.8	55	0.51	0.91
4	المنظمة العربية	51.8	50.3	73	1.51 -	2.91 -
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	50.4	50.2	75	0.21 -	0.42 -
6	جنوب آسيا	49.9	49.8	79	0.10 -	0.20 -
7	إفريقيا	47.3	46.9	87	0.43 -	0.90 -

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 37.

حلت الدول العربية المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2014، بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73، وكانت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 69.6 نقطة، ثم تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بـ 61.9 نقطة، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بـ 56.8 نقطة، أما في المرتبة الخامسة فقد حلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ 50.2 نقطة، ثم إفريقيا في المرتبة السادسة بـ 49.8 نقطة وأخيرا دول جنوب آسيا في المرتبة السابعة بـ 46.9 نقطة.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 1.5 نقطة ونسبة تبلغ 2.9% وهو أعلى مستوى تراجع مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، وكذلك تراجع الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول إفريقيا ودول جنوب آسيا، بينما ارتفع الأداء في بقية الدول.

ثالثا: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر مجموعة العوامل الكامنة عن المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات تجاه المستثمرين في بلد معين من عدمه، وتزايد أهمية تلك العوامل باعتبار أن هذه الشركات هي أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجودها في بلد معين يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، وذلك لضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على ما يزيد عن 80% من حركة التجارة العالمية، وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية هي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر البنى التحتية¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013/2012، مرجع سابق، ص: 40.

جدول رقم (33): مجموعة العوامل الكامنة (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لسنتي (2013-2014)

الوحدة: نقطة، %

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر		متوسط الترتيب لعام 2014	التغير عن 2013	
		2014	2013		القيمة	النسبة %
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	64.2	63.6	21	0.54-	0.85-
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	54.2	54.4	45	0.23	0.42
3	أوروبا وآسيا الوسطى	50.6	52.4	47	1.78	3.52
4	المنظمة العربية	46.0	45.7	67	0.37-	0.81-
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	44.2	44.2	71	0.08-	0.18-
6	جنوب آسيا	38.6	41.7	80	3.07	7.95
7	إفريقيا	35.9	36.7	92	0.78	2.17

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 39.

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 45.7 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 67 نقطة، وقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى بـ 63.6 نقطة، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بـ 54.4 نقطة، ودول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بـ 52.4 نقطة، أما دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد حلت المرتبة الخامسة بـ 44.2 نقطة، كما أن دول جنوب آسيا قد حلت في المرتبة السادسة بـ 41.7 نقطة، وأخيرا حلت دول إفريقيا في المرتبة السابعة بـ 36.7 نقطة. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة بقيمة 0.37 نقطة ونسبة 0.81%، وكذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ 0.54 نقطة ونسبة 0.85%، وأيضا دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ 0.08 نقطة ونسبة 0.18%.

رابعا: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

يقصد بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدول على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم، وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما: مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص: 40.

جدول رقم (34): مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014.

الوحدة: نقطة، %

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر		متوسط الترتيب لعام 2014	التغير عن 2013	
		2014	2013		القيمة	النسبة %
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38.2	36.9	22	1.28-	3.35-
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	29.7	29.3	44	0.39-	1.31-
3	أوروبا وآسيا الوسطى	22.1	24.9	44	2.84	12.85
4	المنظمة العربية	16.0	17.3	73	1.35	8.43
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.6	16.8	73	0.88-	5.01-
6	جنوب آسيا	16.5	16.1	75	0.41-	2.47-
7	إفريقيا	11.5	12.2	88	0.66	5.68

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق، ص: 41.

تحصلت الدول العربية عام 2014 على المرتبة الخامسة عالمياً من بين سبع مجموعات جغرافية متوسط قيمة المؤشر بلغ 16.8 نقطة، ومتوسط الترتيب بلغ 73 وذلك في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، وقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الأولى بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 36.9 نقطة، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 29.3 نقطة، وكذلك دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 24.9 نقطة، أما دول أمريكا اللاتينية فقد حلت في المرتبة الرابعة بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 17.3 نقطة، كما حلت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 16.1 نقطة، وأخيراً حلت دول إفريقيا في المرتبة السابعة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 12.2 نقطة.

وبالمقارنة مع عام 2013، فقد تراجع أداء الدول العربية بمقدار 0.88 نقطة ونسبة 5.01%، وأيضاً تراجع أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأيضاً دول شرق آسيا والمحيط الهادي، وكذلك دول جنوب آسيا.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل اتضح بأنه بالرغم من تسابق البلدان العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك من خلال بذل مجهودات كبيرة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتهيئة الظروف الملائمة له، إلا أن واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) مازال يعاني من الانخفاض في حجم التدفقات منها، أيضا ضعف الاستثمارات العربية البينية، وكذلك مازال مناخ الاستثمار يعاني من مشاكل ومعوقات ومخاطر منها الاقتصادية، السياسية، القانونية، التشريعية، الاجتماعية والثقافية التي تحول دون جذب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الدول العربية تصنف ضمن البلدان ذات المخاطر العالية وذلك من خلال بعض المؤشرات الدولية كالمؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية ومؤشر الحرية الاقتصادية. وأيضا مؤشر التنافسية العربية، مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

الفصل الرابع

واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية

وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

تمهيد:

تختلف اقتصاديات الدول من حيث الهيكلية الاقتصادية، فنجد اقتصاديات تتشابه في البناء الاقتصادي لها، بينما نجد اقتصاديات أخرى تختلف في بنائها الاقتصادي، وهذا راجع إلى الاختلاف في الموارد الاقتصادية للدول، كما تختلف اقتصاديات الدول من حيث فعالية سياسات التنمية التي تنتهجها.

بالنسبة للاقتصاديات العربية نجد أنها تختلف فيما بينها، وذلك بالاختلاف في مواردها ومصادر ثروتها، فهناك دول ذات ريع تام أي تعتمد على مصدر وحيد، بالإضافة إلى اختلاف فلسفة إدارة اقتصادياتها، وأي كانت الاختلافات سواء المتعلقة بالهيكل الاقتصادي وطبيعة الموارد أو طبيعة التوجه الاقتصادي، يبرز هدف تحقيق النمو الاقتصادي كهدف مشترك، فليس هناك نموذج عالمي واضح يثبت ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطاً تاماً بالموارد وطريقة التسيير، فهناك أساليب عديدة لتحقيق النمو الاقتصادي منها جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت الدول العربية تدرك بأنها وسيلة مهمة لتمويل العجز وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

لمعرفة واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-

2014)، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

المبحث الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية.

المبحث الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

رغم الاستقلال السياسي للوطن العربي من الاستعمار الحديث، إلا أن تحقيق الثورة الاقتصادية وبناء قوة اقتصادية ذات مكانة على المستوى العالمي لا يزال هدف بعيد المنال والتحقيق، فالناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية مجتمعة لا يفوق الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا مثلاً، رغم المكانة الجغرافية التي يقع فيها الوطن العربي، ومازال اقتصاد الوطن العربي يوصف بالاقتصاد النامي والريعي والحساس للصدمات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للبلدان العربية

هناك خصائص عامة تشترك فيها معظم الدول العربية تعطي الانطباع العام حول العديد من المميزات سواء تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو نتائجها على مختلف المستويات وتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أولاً: الظاهرة الربعية للاقتصاد العربي

يعرف الربيع في النظرية الاقتصادية على أنه: "كافة أشكال الدخل العائدة إلى هبات الطبيعة، وبالتالي فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات، لكن الاختلاف بينهما يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى".

وبالنظر إلى الاقتصاديات العربية نجد أن ظاهرة الربيع تتجلى في عدد كبير منها، وخاصة الدول الخليجية والجزائر وليبيا، فهذه الدول تعتمد على البترول في اقتصادها، حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، ويؤول دخل البترول مباشرة إلى الدولة التي تصبح وسيط بين قطاع البترول وباقي القطاعات الاقتصادية، أما الدول العربية الأخرى غير البترولية فلا يمكن اعتبارها ربعية بالمعنى المشار إليه، مع ذلك فإن غلبة الظاهرة البترولية على تطور المنطقة العربية ألقى بظلاله على الدول غير البترولية، فمثلاً تتجسد ظاهرة الربيع في مصر من خلال مداخيل رسوم المرور وعبر قناة السويس، وفي سوريا من خلال رسوم أنابيب البترول، وكذلك الحال بالنسبة لليمن الذي يحصل على ما يقارب 85% من الناتج الوطني من تحويلات العاملين للعملة الصعبة من الخارج، ولهذا يمكن القول أن الاقتصاديات العربية شديدة الحساسية للصدمات الداخلية والخارجية وغير ذاتية التنمية¹.

ثانياً: سوء استغلال الموارد الاقتصادية

رغم الموارد الاقتصادية المادية والبشرية التي تزخر بها الدول العربية، فإن هذه الأخيرة غير مستغلة لهذه الموارد استغلالاً أمثلاً وعقلانياً، ويظهر ذلك جلياً من خلال النقص في استغلال المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية والارتفاع في معدلات البطالة، مع العلم أن معظم الاقتصاديات العربية تسودها البطالة المقنعة، كما أن معظم عائداتها التي تأتي من مختلف صادراتها، خاصة عوائد النفط هي مرصدة في البنوك الأوروبية والأمريكية فقد بلغت هذه الأرصدة

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2014، ص: 106.

عام 1995 حوالي 900 مليار دولار، من هنا فقدت الدول العربية سيطرتها على مواردها، وسوء استغلالها واستخدامها خاصة الطبيعية نتيجة الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسية¹.

ثالثا: ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية وتكاملها مع الاقتصاد الأجنبي

يمكن إبراز هذه الوضعية على مستويين:

1- على مستوى الدولة الواحدة: إن التخصص في القطاع الأولي الذي فرض على الاقتصاد العربي هو قطاع موجه لخدمة السوق الخارجية لهذا يحظى بالدعم والتمويل الضروريين دون الاهتمام بالقطاعات الموجهة لتلبية متطلبات السوق الداخلية، مما جعل القطاع الأولي يخضع للاحتكارات العالمية وبالتالي هو قطاع متكامل مع الاقتصاد الدولي (إنتاجا وتوزيعا)، وعليه فإن نتيجة ذلك هو زيادة حدة التبعية للاقتصاد الرأسمالي لعدم التكافؤ القائم بين الدول العربية من جهة والدول المتطورة من جهة أخرى.

2- على مستوى الدولة العربية: إن التماثل القائم بين اقتصاديات الدول العربية من حيث التركيب المشوه وتشابه الأنشطة الاقتصادية في معظمها، بالإضافة إلى مشكلة عدم التوازن الموجود في مستويات التطور كالاختلاف الواضح في الدخل الفردي، ومستويات التنمية الاقتصادية بين القطاعات أدى إلى خلق التبعية الاقتصادية للدول العربية، وهذه نتيجة منطقية نظرا للتشابه وضعف الترابط واختلال التوازن بين اقتصادياتها من جهة وتكامل كل دولة عربية على حدى مع الاقتصاد الأجنبي من جهة أخرى².

رابعا: التخلف التكنولوجي

ما زالت الدول العربية تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج، كما أن اقتصادياتها تعاني من النقص التكنولوجي خاصة في الهياكل الإنتاجية، وتعتمد على الخبرات الأجنبية في معظم المراكز التكنولوجية ويعود التخلف التكنولوجي في الدول العربية إلى ضعف تحويل المشاريع العلمية والتكنولوجية وسوء استخدام أصحاب الكفاءات العلمية، هذا ما يؤدي إلى ضعف المساهمة في دفع عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الاقتصاديات العربية اقتصاديات متنافسة وليست متكاملة.

خامسا: التبعية الاقتصادية

نظرا لاتجاه الدول المتقدمة إلى التكتل وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، ذلك يجعلها مرتبطة بها، وهذا منذ حصولها على استقلالها السياسي حتى يومنا هذا، حيث أن درجة اعتماد الاقتصاد العربي على اقتصاديات الدول المتقدمة هي في تزايد مستمر فأصبح الاقتصاد العربي أكثر ارتباطا بالأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الارتباط التبعية بالقوى الاقتصادية الخارجية، خاصة في مجال الإنتاج والتجارة، لأن الدول العربية تعتمد على إنتاج وتصدير مادة أولية أو أكثر، ومستوردة للسلع من مجموعة محددة من الدول الأجنبية خاصة السلع الغذائية الاستهلاكية، وهذا يعود إلى

¹ عبد الجابر يتييم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية، 1998، ص: 113.

² قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 1999، ص: 136.

الاختلالات التي سادت هياكل الاقتصاديات العربية، مما جعل الاقتصاد العربي في فخ التبعية الاقتصادية تجاه الدول المتقدمة، ومن أسباب هذه التبعية:

- 1- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية.
- 2- عجز الميزان التجاري لمعظم الأقطار العربية.
- 3- وجود نقص في الغذاء بالنسبة لبعض الدول العربية، مما جعلها تستورد المواد الغذائية من الخارج وبالتالي التبعية الغذائية¹.

4- ارتفاع حجم المديونية، حيث أنه منذ السبعينيات فضلت أغلب الدول العربية الإسراع بعملية التنمية عن طريق التمويل الخارجي، إلا أن معظم الديون كانت موجهة إلى مجالات استهلاكية، مما جعل الدول العربية عاجزة عن تسديد أعباء هذه الديون، وهكذا أصبح الدين الخارجي كأداة لاستنزاف الموارد وإعاقة عملية التنمية، ولقد بلغ حجم الديون الخارجية للدول العربية عام 1973 ما يقارب 11.5 مليار دولار، ثم 110 مليار دولار عام 1989²، لتصل إلى 206.7 مليار دولار سنة 2014، ويعود تفاقم حجم المديونية الخارجية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول العربية من أجل إعادة بناء هياكلها الاقتصادية نتيجة التشوهات التي خلفها الاقتصاد الموجه من جهة، ومن جهة أخرى يرجع ارتفاع حجم المديونية العربية إلى الاقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية وشروطها.

سادسا: تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية

عادة ما يقاس التخلف في أي دولة انطلاقا من متوسط دخل الفرد، بعبارة أخرى فإن مستوى التخلف والتقدم يرتبط بحجم الدخل الوطني وعلاقته بالسكان، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2014 حوالي 8004 دولار بالمقارنة مع عام 1995 حيث بلغ 2118 دولار، غير أن متوسط نصيب الفرد يتباين بشكل كبير بين دولة عربية وأخرى، إذ نجد اثنا عشرة دولة عربية تقع دون المتوسط العربي لسنة 2014 وهي: الجزائر، العراق، الأردن، تونس، مصر، المغرب، ليبيا، السودان، جيبوتي، اليمن، موريتانيا وجزر القمر، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد لهذه الدول ما بين 5687 دولار بالنسبة للجزائر و910 دولار بالنسبة لجزر القمر، بينما هناك سبعة دول تقع فوق المتوسط هي قطر، الكويت، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان ولبنان، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد لهذه الدول ما بين 96676 دولار بالنسبة لقطر و12029 بالنسبة للبنان.

إن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع رغم أنها تمتلك خارجيا مظاهر التقدم بسبب ارتفاع دخلها إلا أنها لا تزال تعاني مظاهر التخلف الذي تعاني منه غالبية دول العالم الثالث، لأن ارتفاع دخلها الوطني لم يؤدي إلى تغيير جوهري في هياكلها الاقتصادية، كما أن مصدره يعتمد على سلعة أولية وحيدة وهي النفط، مما جعل هذه الدول في تبعية دائمة للدول الغربية الأمر الذي انعكس سلبا على وضعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

¹ عبد الجابر يتييم وآخرون، مرجع سابق، ص: 53.

² وعيل الميلود، مرجع سابق، ص: 107.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

جدول رقم (35): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1995 و2014

الوحدة: دولار

الدولة	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي
قطر	1995	2014
الكويت	16642	96676
الإمارات	14448	40519
البحرين	27268	48666
السعودية	10032	25756
عمان	7855	24454
لبنان	6477	20485
متوسط الدول العربية	3178	12029
الجزائر	2118	8004
العراق	1500	5687
الأردن	365	5458
تونس	1560	5375
مصر	2015	4414
المغرب	1043	3303
ليبيا	1415	3238
السودان	6340	2753
جيبوتي	258	2137
اليمن	858	1525
موريتانيا	358	1464
جزر القمر	618	1216
	477	910

تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج لسنة 2014.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الإمارات، 2015، ص: 32.

سابعاً: عدم المرونة في الطاقة المالية

نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل، ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على إيجاد البدائل التمويلية، ففي أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدولة هي المالكة والممولة والمنتجة وهي الحامية والموزعة، ولكن بدأ الاتجاه إلى التخلي عن هذه العناصر في بعضها والاستمرار في بعضها الآخر بمستويات مختلفة، غير أن القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة أن الدولة هي الممول الوحيد لحد الساعة أو عن طريقها بسبب أحادية التقدير وأحادية التداين وضعف الأسواق المالية، أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة وقلة السيولة¹.

ثامناً: الطابع الاستهلاكي للاقتصاد

أجبر العالم الرأسمالي الدول العربية بمختلف الوسائل على الاستمرار في نمط التكامل معه، والذي يجبر الدول العربية على التصدير المتزايد لرأس المال من خلال سياسات النقود والائتمان العالمية، ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتماداً كلياً على عائدات النفط، بينما تعتمد الدول غير النفطية على تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات الرأسمال الأجنبي، ولهذا لم يتمكن العالم العربي من تنويع مصادر الدخل واضطر إلى استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج، وبتكلفة باهظة خاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا المتحركة من طرف الدول المتقدمة².

¹ كساب علي، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي في إطار التدافع الاقتصادي والشراسة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص: 15.

² وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 108.

تاسعا: محدودية الاستثمار

تشير الكثير من التقارير إلى انخفاض نسبة الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، وكذلك ضعف قدرة المدخرات المحلية على تغطية الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى قصور التمويل المحلي للاستثمار الوطني في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ليست متوافقة مع أهداف وغايات النمو المطلوب تقديمها، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل العولمة، حيث تصطدم بواقع الوطن العربي وظروفه التي لا تشجع كثيرا، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية¹.

عاشرا: ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية

إن إقامة المنشآت القاعدية يدعم العملية الإنتاجية ويقلص من ظاهرة عدم استغلال جزء هام من الطاقات الكامنة في الاقتصاديات العربية، كما يقضي على هدر الموارد الاقتصادية، والدول العربية من بين الدول التي تعرف ندرة وقلة في الهياكل القاعدية، الشيء الذي يضعف من قدرتها على إقامة المنشآت الزراعية والصناعية، ويدخل ضمن مفهوم الهياكل القاعدية، الطرق، وسائل الاتصال والسدود².

الحادي عشر: ضعف التبادل التجاري

يمكن القول أن نسبة التجارة العربية البينية منخفض مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية، وهذا راجع إلى ضعف العلاقات التجارية الناجمة عن الحوافز الجمركية القائمة بينها وكذلك عن تماثل منتجاتها المصدرة، مما أدى إلى زيادة التنافس التجاري فيما بينها عوض التكامل³.

المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن معدلات النمو الاقتصادي للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (36): معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: %

البيان	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدلات النمو الحقيقية	البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدلات النمو الحقيقية	البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدلات النمو الحقيقية	البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدلات النمو الحقيقية	البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	

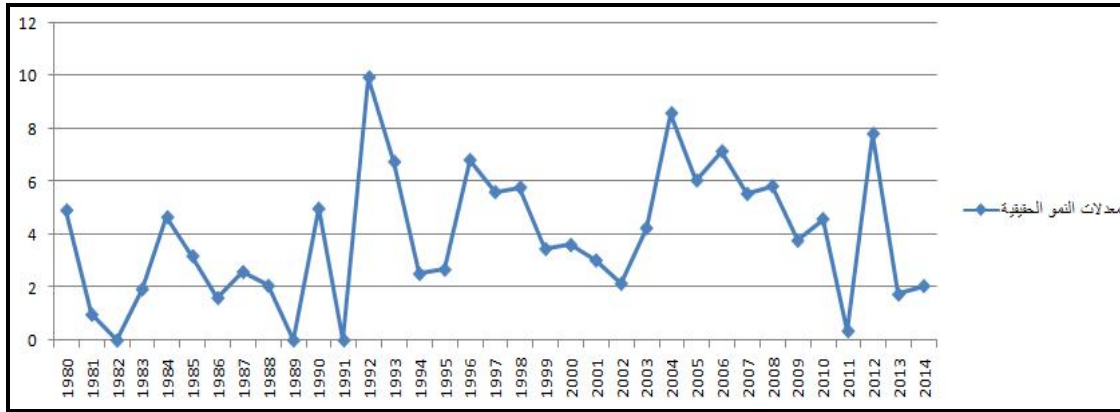
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 109.

² قدور بوزيدي، مرجع سابق، ص: 136.

³ كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 64-65.

شكل رقم (20): تطور معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (36)

إن تطور معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) مر بالمراحل التالية:

أولاً: مرحلة الثمانينات (1980-1989)

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب الأزمة النفطية والتدهور المفاجئ في أسعار النفط، حيث أصبحت الاقتصاديات العربية تعاني من تفاقم مظاهر التبعية الاقتصادية والاختلالات العميقة في هيكلها الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم والتدهور في أسعار صرف العملات الوطنية والتهديد في أمنها الغذائي وكذا الارتفاع في حجم مديونيتها، كل هذا سببه السياسات التنموية التي تبنتها الدول العربية والتي تعتمد بالأساس على المراكز الصناعية الغربية فقد عجزت على تحقيق بناء صناعة متكاملة واقتصاد مرتبط بالتصنيع المستقل هذا وقد تمكنت الدول الغربية من خلق التناقضات بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول العربية غير المصدرة للنفط، من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1985 لتظهر أزمة الكساد النفطية وانعكاساتها السلبية على الدول العربية، فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي حوالي 2.12% خلال الفترة وهو معدل منخفض.

ثانياً: مرحلة التسعينيات (1990-1999)

تميزت هذه المرحلة بتحسن متوسط معدل النمو الاقتصادي العربي مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ 4.81%، وهذا راجع إلى انتعاج مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية وتجنب تأثير الصدمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى استقرار أسعار البترول وبداية ارتفاعها وأيضاً توسع دور القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان العربية وتوسع دور الدول في مشاريع البنية التحتية والتعليم والشؤون الاجتماعية.

ثالثاً: المرحلة (2000-2014)

تميزت هذه المرحلة بارتفاع تدريجي لمعدلات النمو الاقتصادي حيث كان للتطورات في السوق النفطية الدولية الأثر الإيجابي على اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وإلى السياسة المالية السليمة والتقدم الحاصل في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي

انتهجتها تلك الدول من جهة أخرى، وقد صاحب ذلك ارتفاع الفوائض المالية في الحساب الجاري، كما استفادت الدول العربية غير المنتجة للنفط من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط ومن الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المحلية التي نفذتها.

أما في سنة 2011 انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى 0.35% ويعود السبب في ذلك هو تأثير الوضع الاقتصادي العربي بمتغيرات عديدة خلال 2011 والتي يمكن تقسيمها إلى متغيرات داخلية وخارجية وأهم تلك المتغيرات:

- أزمة الديون في منطقة اليورو وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة وهذه التدابير أثرت بالطبع على اقتصاديات الدول العربية في عام 2011، من خلال انخفاض الطلب على صادراتها فالاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية.

- التحولات السياسية في بعض الدول العربية والتي أثرت سلباً على اقتصاديات المنطقة سنة 2011. وفي سنة 2012 زاد معدل النمو الاقتصادي حيث أصبح 7.80% مقارنة بـ 2011 والذي بلغ 0.35% وذلك بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، ولكن سرعان ما انخفض معدل النمو الاقتصادي من جديد في سنة 2014 حيث بلغ 2.05% مقارنة بسنة 2012، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2014 بعدة عوامل فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية خلال العام، ومن جهة أخرى فقد استمر تأثير مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي.

المطلب الثالث: الاتجاهات الإنفاقية للناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، هي الطريقة التي يتم من خلالها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية أي الاستهلاك النهائي بشقيه الاستهلاك العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار) وصافي التعامل مع العالم الخارجي (فجوة الموارد)¹.

أولاً: الاستهلاك النهائي في الدول العربية

هو مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي.

1- الاستهلاك الخاص: هو الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني)، ناقص منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائد صافي قيمة الهدايا التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم².

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص: 230.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص - ص: 260-261.

2- الاستهلاك الحكومي: هو الإنفاق على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة، زائد ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقيّة أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصا ما تباعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي¹.

جدول رقم (37): الاستهلاك النهائي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البيان									
الاستهلاك النهائي	218698	255081.9	273242.8	273185.1	272607.3	266052	274564.5	279348.1	297817.2
الاستهلاك الخاص	152224.3	169867.2	180435.4	182753.2	184582.2	181542.4	189816.3	196013.3	213045.3
الاستهلاك الحكومي	66473.71	85214.73	92807.41	90431.85	88025.01	84509.54	84748.26	83334.79	84771.9
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البيان									
الاستهلاك النهائي	303962.3	323107.4	354729.2	365941.5	369446.1	368544	392685	422493.6	445640.1
الاستهلاك الخاص	215218	230592	236503.3	258672.7	270584.6	273109.6	293583	314438.9	329751.6
الاستهلاك الحكومي	88744.31	92515.41	118225.9	107268.8	98861.53	95334.36	99102.01	108054.8	115888.4
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البيان									
الاستهلاك النهائي	461399.4	471229.2	486128.9	488219.6	504039.1	536636.2	619164.5	702943.3	809358.1
الاستهلاك الخاص	342909.8	350695.2	354029.2	361242.7	375683.7	400623.9	459296.8	522528.3	601804.1
الاستهلاك الحكومي	118489.6	120534	132099.8	126976.9	128355.4	136012.4	159867.7	180390.7	207553.9
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
البيان									
الاستهلاك النهائي	960823	1143351	11986883	1296475	1433097	1572486	1661153	1775427	
الاستهلاك الخاص	724890.8	870335.2	898686.4	971499.1	1044450	1138158	1196970	1265178	
الاستهلاك الحكومي	235932.1	273015.5	299996.6	324975.5	388646.4	434328.1	464182.7	510249	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، صندوق النقد العربي بالنسبة لسنة 2014

من خلال الجدول رقم (37) نلاحظ أن قيمة الاستهلاك النهائي خلال الفترة (1980-2014) هي في زيادة مستمرة سنة بعد سنة، حيث بلغت سنة 1980 حوالي 218698 مليون دولار أي بنسبة 50.51% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت حوالي 1775427 مليون دولار أي بنسبة 64.38% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو قدر بـ 711.81%، ويعود سبب الارتفاع في الاستهلاك النهائي إلى الارتفاع في كل من مستويات الاستهلاك العائلي، بسبب زيادة عدد السكان وزيادة مستويات الدخل بالإضافة إلى زيادة الثروة، حيث بلغ الاستهلاك العائلي حوالي 1265178 مليون دولار سنة 2014، أي بنسبة 45.88% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنة بسنة 1980، حيث قدر بحوالي 152224.3 مليون دولار أي بنسبة 35.15% من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا زيادة الاستهلاك الحكومي، حيث بلغ سنة 2014 حوالي 510249 مليون دولار أي بنسبة 18.50% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 1980 حيث بلغ بحوالي 66473.71 مليون دولار وبنسبة 15.35% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب ارتفاع الاستهلاك الحكومي بسبب زيادة الدخل الوطني للدول العربية والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة، وأيضا محاربة الركود الاقتصادي وذلك من خلال التوسع في الاستهلاك الحكومي.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص: 251.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

كما أظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في عام 2014 قد بلغ 14.12 دولار للفرد في اليوم، ولكن على مستوى كل دولة يظهر تفاوتاً كبيراً إذ بلغ أعلى مستوى في الإمارات بنحو 79.38 دولار في اليوم، مقابل 2.87 دولار في اليوم في موريتانيا، وتوزعت الدول بين دول أعلى من المتوسط وهي بالترتيب، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، السعودية، لبنان، عمان والأردن، وأخرى دون المتوسط هي: تونس، العراق، الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، السودان، جيبوتي، اليمن، جزر القمر وموريتانيا، ومع بعض التغيرات في مواقع الدول بلغ نصيب الفرد العربي من الاستهلاك العائلي في عام 2014 نحو 10.06 دولار للفرد يومياً وكان أعلاه أيضاً في الإمارات بحوالي 66.99 دولار في اليوم وأقلها 2.30 دولار في اليوم موريتانيا، وكان ترتيب الدول الأعلى من المتوسط العربي تنازلياً كالتالي: الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، لبنان، السعودية، عمان والأردن، ودول أقل من المتوسط جاءت حسب الترتيب التالي: تونس، مصر، العراق، الجزائر، المغرب، السودان، ليبيا، جيبوتي، اليمن، جزر القمر وموريتانيا، وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي فقد بلغ 4.06 دولار للفرد العربي في اليوم في سنة 2014 كان أعلى في قطر إذ بلغ 36.86 دولار في اليوم، مقابل 0.56 دولار في اليوم لأقل مستوى مسجل في موريتانيا، وتوزعت الدول العربية بين دول نصيب الفرد فيها من الاستهلاك الحكومي أعلى من المتوسط العربي، وجاءت بالترتيب التالي: قطر، الكويت، السعودية، عمان، البحرين، الإمارات، ليبيا، لبنان، ودول دون المتوسط وهي بالترتيب التنازلي كالتالي: العراق، الجزائر، الأردن، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، اليمن، جزر القمر، السودان، موريتانيا¹.

جدول رقم (38): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي والعائلي والحكومي لسنة (2014)

الوحدة (دولار في اليوم)

الإمارات	الاستهلاك الإجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الحكومي للفرد
قطر	79.38	69.99	9.38
الكويت	73.81	36.95	36.86
البحرين	61.90	36.73	25.17
السعودية	42.17	30.58	11.59
لبنان	38.84	21.23	17.61
عمان	33.31	29.1	4.22
الأردن	30.19	17.49	12.71
مجموع الدول العربية	15.36	12.5	2.86
تونس	14.12	1.06	4.6
العراق	10.66	8.36	2.31
الجزائر	10.57	7.08	3.49
مصر	8.73	5.60	3.12
ليبيا	8.58	7.49	1.09
المغرب	8.29	3.70	4.59
السودان	7.10	5.40	1.71
جيبوتي	5.05	4.48	0.56
اليمن	4.98	3.66	1.31
جزر القمر	3.87	3.19	0.68
موريتانيا	3.17	2.55	0.61
	2.87	2.30	0.56

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص: 38.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص: 37.

تعكس تلك المؤشرات حاجة غالبية الدول إلى رفع مستويات الاستهلاك بشقيه العام والخاص لتلبية احتياجات المعيشة، على أن يكون ذلك استناداً إلى زيادة في الإنتاج، إذ أن رفع مستوى الاستهلاك يؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض الادخار إذا لم يحقق الناتج الإجمالي معدلات نمو عالية، وتعمل غالبية الدول العربية على تطوير وتهيئة المناخ المناسب لجذب وتفعيل الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية للمساهمة في تمويل التنمية ورفع معدلات الإنتاج والدخول، ومن ثم الارتقاء بمستويات الاستهلاك والادخار معاً.

ثانياً: الاستثمار الإجمالي

هو عبارة عن تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون حيث:

1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت: هو الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائد الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة، زائد قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

2- التغير في المخزون: هو صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام¹.

جدول رقم (39): الاستثمار الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الاستثمار الإجمالي	البيان	110170.7	115391.8	116529.2	117670.3	111461.5	90035.08	86406.71	80792.59
البيان	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الاستثمار الإجمالي	البيان	84547.75	86479.05	93135.13	96651.67	108753.2	115422.9	111976.7	117588.6
البيان	السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار الإجمالي	البيان	124276.7	126520.8	138596.1	140241.4	142297.7	159384.5	161526.3	180510.6
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الإجمالي	البيان	215369.2	269185.6	325513.7	435074	575536.6	532237.3	582632.3	600765
البيان	السنوات	2012	2013	2014					
الاستثمار الإجمالي	البيان	226030	691171.8	695658					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، صندوق النقد العربي بالنسبة الإحصائية الاستثمار الإجمالي لسنة 2014. من خلال الجدول رقم (39) نلاحظ ارتفاع قيمة الاستثمار الإجمالي من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة ويعود سبب هذا التحسن في قيمة الاستثمار الإجمالي في الدول العربية إلى مختلف الإجراءات والتشريعات التي قامت بها مختلف الدول العربية، من أجل تهيئة المناخ الملائم لتعزيز دور الاستثمار الخاص في التنمية، وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وذلك لتوفير المزيد من مصادر تمويل الاستثمار في مواجهة ضعف معدلات الادخار، وعدم كفاية المصادر الوطنية في معظم الدول، إضافة إلى الاستفادة من فاعلية وقدرة القطاع الخاص على تحسين الأداء ونقل الثقافة المتطورة وفنون الإدارة الحديثة، حيث حققت غالبية الدول العربية إنجازات هامة في هذا المجال خاصة تطوير البيئة الأساسية الداعمة للاستثمار، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التطوير والتسيير والشفافية، خاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة لجذب الاستثمارات الخاصة وتقديم كافة التسهيلات لها في المناطق المختلفة

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص: 241.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

من العالم، كذلك فإن تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية يرتبط بتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، كما أن تحرير انتقال عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتقرير خطى التكامل الاقتصادي من شأنه توسيع فرص الاستثمار وتسريع التنمية ورفع معدلاتها على المستويين المحلي والعربي¹.

كما أن ارتفاع العائدات النفطية في السنوات الأخيرة في الدول العربية المصدرة للنفط عمل على تعزيز فرص زيادة حجم الاستثمار المحلي وبصفة خاصة ارتفاع حجم الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية.

ثالثاً: فجوة الموارد

فجوة الموارد هي الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات حيث:

1- الصادرات من السلع والخدمات: تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل وتشمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب)².

جدول رقم (40): صادرات السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الصادرات		247496.2	244087.5	190334.9	164820.8	153206.5	138843.4	110811.5	124379.5
البيان	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات		126901.7	143512.1	177436.8	158414.3	172893.2	168697.2	170893.3	192290.7
البيان	السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات		229655.6	242432.4	198837.9	234951.5	321816	277546.9	287806.2	353239.9
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات		466134.6	632330.9	770508.1	888308.9	1192047	846823.3	1030942	1350214
البيان	السنوات	2012	2013	2014					
الصادرات		1491345	1493261	1443428					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، صندوق النقد العربي بالنسبة الإحصائية الصادرات لسنة 2014

من خلال الجدول رقم (40) بلغت نسبة الصادرات في الدول العربية حوالي 1443428 مليون دولار عام 2014، مقارنة بسنة 1980 حيث بلغت حوالي 247496.2 مليون دولار، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة صادرات النفط العربية مقارنة بسنوات الثمانينات، ويجب مواصلة الجهود لتطوير القدرات الإنتاجية في الدول العربية وتأهيلها للمنافسة العالمية في ظل تحرير التجارة الدولية.

2- الواردات من السلع والخدمات: تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص: 8.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص: 261.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحولة بين الحكومات¹.

جدول رقم (41): واردات السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات	142189.1	167622	169397	169266.3	155109.2	130329.9	126587.7	122030.1
السنوات البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الواردات	137351.3	147459.6	156008.1	179666.4	177459.3	179472.1	172028.6	187162.4
السنوات البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الواردات	205268.4	216052.2	217119.7	213890.5	232790.1	220411.6	233575.1	270894.1
السنوات البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	344329.4	424697.2	503995.1	653387.5	845745	765070.6	821723.6	925080.1
السنوات البيان	2012	2013	2014					
الواردات	1035555	1089154	1157170					

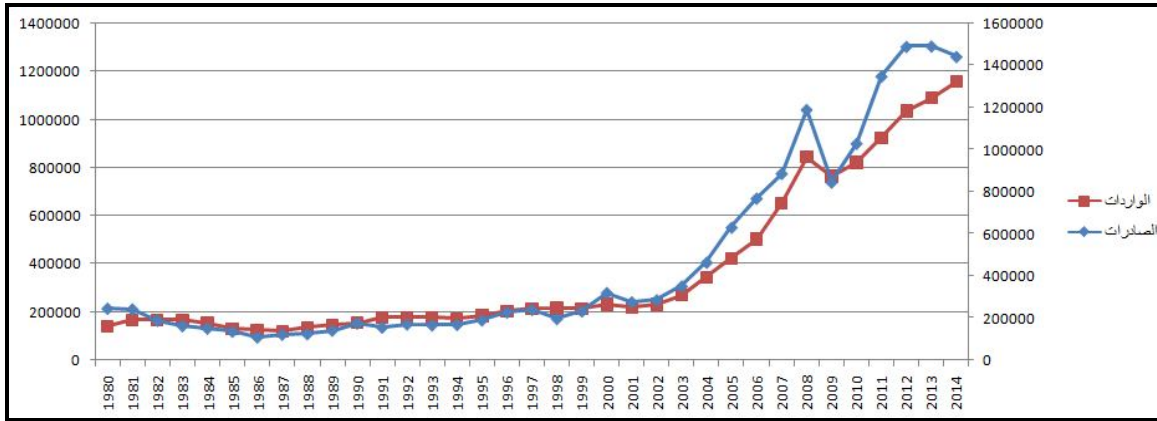
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، صندوق النقد العربي بالنسبة الإحصائية الصادرات لسنة 2014 من خلال الجدول رقم (41) يلاحظ تباطؤ نمو قيمة الواردات الإجمالية في الدول العربية منذ منتصف التسعينات، حيث ارتفعت قيمته من حوالي 156008.1 مليون دولار في عام 1990 إلى حوالي 187162.4 مليون دولار عام 1995، أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 19.96%، ثم بلغت حوالي 21389.5 مليون دولار عام 1999 وارتفعت إلى حوالي 232790.1 مليون عام 2000 أي بمعدل نمو بلغ 8.83%، ويرجع تدني معدل نمو الواردات إلى سياسات ترشيد الاستيراد من السلع الاستهلاكية التي تنتهجها بعض الدول العربية في إطار سياساتها الاقتصادية والمالية، إضافة إلى أثر تزايد الإنتاج المحلي البديل للواردات في بعض الأحيان.

3- فجوة الموارد للبلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

من خلال الشكل رقم (21) نلاحظ أن فجوة الموارد خلال الفترة (1980-1981) كانت موجبة أي أن الصادرات أكبر من الواردات وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، لكن بداية من سنة 1982 إلى غاية سنة 1999 نلاحظ أن فجوة الموارد سالبة أي أن الواردات أكبر من الصادرات وهذا راجع إلى الأزمة البترولية في سنوات الثمانينات والتي أدت إلى انخفاض الصادرات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط، وكذلك عدم ترشيد سياسات الاستيراد والاعتماد على الخارج في تلبية أبسط الاحتياجات وعدم وجود قاعدة صناعية جيدة وعدم وجود سياسات للتصدير ناجحة، لكن بداية من سنة 2000 نلاحظ أن فجوة الموارد موجبة أي أن الصادرات أكبر من الواردات وهذا راجع إلى إتباع سياسات ترشيد الاستيراد وإتباع سياسات جيدة للإنتاج.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص-ص: 281-282.

شكل رقم (21): فجوة الموارد العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (40) والجدول رقم (41)

المبحث الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

يتكون الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من قسمين رئيسيين، حيث يضم القسم الأول قطاعات الإنتاج السلعي، والتي تشمل قطاعين مهمين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أما القسم الثاني فيتمثل في قطاع الخدمات.

المطلب الأول: القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولما يوفره من فرص للعمل، إلى جانب تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج، وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية، ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وارتفاع قيمة العجز الغذائي العربي¹.

أولاً: طبيعة القطاع الزراعي

يتكون القطاع الزراعي في الدول العربية من:

1- الموارد الزراعية: تتمثل الموارد الزراعية في الدول العربية فيما يلي:

أ- الموارد الطبيعية: تتمثل أهم الموارد الطبيعية في:

- الأراضي الزراعية: تحوي البلاد العربية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية سواء تلك التي تعتمد على الأمطار أو الأراضي المروية، وتختلف مساحة الأراضي الزراعية المطرية والمروية من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن المساحات الزراعية المطرية تتمركز في السودان، المغرب، الجزائر وسوريا، والمساحات الزراعية المروية تتركز في مصر، العراق والسعودية، إلا أن نسبة الأراضي المروية بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة هي ضئيلة جداً².

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 39.

² محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص- ص: 54-57.

- المراعي: حيث تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية لسنة 2012 حوالي 425 مليون هكتار أي حوالي 32% من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتوزع معظم أراضي المراعي على المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشهد بدورها تساقط متبايناً وغير منتظم للأمطار، وتعتبر المراعي العربية فقيرة ومحدودة الإنتاجية إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه والجفاف وتعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر، وتمثل مساحة المراعي في السودان والصومال والسعودية حوالي 70% من مساحة المراعي في الدول العربية، ولا يتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كجم من اللحوم للهكتار مقابل 15 كجم للهكتار في الدول النامية، ويرجع سبب انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربو المواشي كالرعي المبكر مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدنّي كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، وإهمال تحديد المراعي والحفاظ عليها وتنظيم استغلالها، وتمثل مجالات تطوير وحديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام الرعوي، والتوسع في زراعة الشجيرات والتركيز على التكثيف المحصولي، وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي، والتوعية والإرشاد المكثف لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج التطوير والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى إصدار التشريعات والقواعد لحماية المراعي من الانتهاكات¹.

- الغابات: حيث تقدر مساحة الغابات في الدول العربية بحوالي 48.4 مليون هكتار عام 2013، وتمثل مساحة الغابات حوالي 0.4% من المساحة الإجمالية للدول العربية، ويرتكز حوالي 92% من تلك المساحة في خمس دول عربية هي السودان 47%، يليها المغرب والصومال بـ 19% لكل منها، والجزائر 4% والسعودية 3%، وتعرض الغابات في معظم الدول العربية إلى كثير من الانتهاكات كالاستغلال التجاري الجائر والقطع والتحطيب، ويقدر معدل الإزالة السنوية للغابات في الدول العربية حوالي 1.2% من مساحتها في الدول العربية، بينما لا يتجاوز معدل الإزالة على المستوى الدولي حوالي 0.2% سنوياً، وتمثل مجالات تنمية وصيانة الغابات والمراعي الطبيعية في تطبيق أساليب التنمية والإدارة المحسنة للغابات والمراعي من خلال تنفيذ برامج الاستزراع الموسع، وتطوير الموارد البشرية وخدمات الإرشاد والتوعية، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية، والإدارة المتكاملة لموارد المياه السطحية لضمان التوزيع الجيد لنقاط المياه، وتحسين النظام الرعوي بتقوية المراعي الطبيعية وزراعة الشجيرات العلفية، كما تشمل إصدار وتطبيق القوانين الرادعة للحد من استخدام الأراضي الحرجية للزراعة، وإنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على التوازن البيئي².

ب- الموارد المائية: حيث يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 285 مليار متر مكعب، وتقدر الموارد المتجددة حوالي 274 مليار متر مكعب، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم شحاً في الموارد المتجددة بحكم تواجدها في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وتفاوت كمياتها، ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من تلك المياه 750 متر مكعب في السنة، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 7

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 53-54.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص: 64.

آلاف متر مكعب في المستوى العالمي وحوالي 4 آلاف متر مكعب في الدول الآسيوية وحوالي 5 آلاف متر مكعب في الدول الإفريقية.

- استغلال المياه السطحية: حيث تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة عام 2010 بحوالي 232 مليار م³ سنوياً، يأتي أكثر من 60% من تلك الموارد من خارج الدول العربية، ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م³ أي بنسبة 88% من إجمالي الموارد المائية السطحية، وتستهلك الزراعة حوالي 88% من الموارد المائية المستغلة، تليها الاستخدامات المنزلية التي تستغل حوالي 7%، ثم الاستعمالات الصناعية التي تستهلك حوالي 5%، ويلقى شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات الموفرة والظروف المناخية والبيئية عبثاً على مصادر المياه الجوفية، التي يستخدم جزء منها في تغطية العجز وتأمين الاحتياجات المائية اللازمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

- استغلال المياه الجوفية: حيث يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار م³، كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بحوالي 42 مليار م³، وتبلغ الكميات المتاحة سنوياً للاستخدام حوالي 83% في تلك التغذية، ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية في بعض الدول العربية، مما يسهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة وتملح التربة، علاوة على الآثار البيئية السنوية¹.

ج- الموارد البشرية: حيث بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية عام 2013 حوالي 84.5 مليون نسمة أي حوالي 22.4% من إجمالي عدد السكان، وقد سجل عدد السكان الزراعيين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 12% عام 2013 بالمقارنة بعام 2012، ويعود هذا الارتفاع المحدود إلى استمرار ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تفوق الزيادة في عدد السكان الزراعيين وكذلك بسبب نقص الخدمات الأساسية وتضاؤل فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل، وبلغ عدد القوى العاملة في الزراعة حوالي 26 مليون عامل عام 2013، أي حوالي 30.8% من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية، وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية حوالي 20.6% عام 2013 مقابل 26.4% عام 2005، ويعود سبب هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى نظراً لتدني دخل العامل الزراعي، بالمقارنة مع مستويات الدخل في الأنشطة الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3 إلى 5 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين في الدول العربية، إذ تصل تلك النسبة حوالي 72.7% و 67.9% و 49.6% و 48.6% في كل من جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا والسودان على التوالي، وتتراوح هذه النسبة بين 35.7% و 18.7% في اليمن، عمان، المغرب، مصر، الجزائر، تونس وسوريا، في حين تتراوح بين 5.6% و 0.6% في الأردن، العراق، السعودية، الإمارات، ليبيا، لبنان، الكويت، قطر والبحرين².

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص: 55.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص: 68.

2- الإنتاج الزراعي: تقوم الدول العربية بإنتاج كميات معتبرة ومتنوعة من المنتجات الزراعية، وتمثل هذه المنتجات أساساً في:

أ- الإنتاج النباتي: يتمثل الإنتاج النباتي في الحبوب والدرنيات والبقوليات، البذور الزيتية، الخضروات، الفواكه، الألياف المحاصيل السكرية، قصب السكر والشمندر، كما تتمثل أنواع الحبوب المنتجة في الدول العربية في القمح، الأرز، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، حيث حقق الإنتاج النباتي زيادة قدرها 4.5% عام 2014 نظراً لزيادة الغلة بنسبة 3.5% وزيادة المساحات المزروعة بنسبة 1%، ويأتي ذلك ضمن الاهتمام المتزايد برفع معدلات الاكتفاء وتطبيق برامج مختلفة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، والتوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة، وزيادة المساحة المروية ومحاولات تطوير كفاءة الري والاستفادة من مياه الأمطار بشكل أكثر كفاءة.

وتشير تقديرات الإنتاج لعام 2014 إلى تطورات متباعدة مقارنة بعام 2013، وتشكل مجموعة الحبوب الحجم الأكبر من مجموع الإنتاج النباتي، وتغطي حوالي 66% من المساحة المزروعة بالسلع الغذائية، وقد بلغ إنتاجها حوالي 53.7 مليون طن عام 2014 بزيادة قدرها 2% عن عام 2013، على الرغم من تراجع المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 1% بسبب تقلص المساحة المطرية، وقد ارتفع إنتاج القمح بنسبة قليلة بلغت حوالي 0.7% وذلك مع زيادة المساحة المحصولية بنسبة 4.7% وتراجع الغلة بنسبة 3.8%، ويعود ذلك إلى تدني الإنتاج والإنتاجية في الأراضي المطرية التي تعاني من شح وتذبذب الأمطار في السنوات الأخيرة، إضافة إلى ضعف استخدام حزم التقانات المناسبة. تبين تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2014، أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت زيادة بالمقارنة مع عام 2013، باستثناء الذرة الرفيعة، حيث انخفض إنتاجها بنسبة 33.2% نظراً لتراجع الغلة والمساحة بنسبة 26% و9.7% على التوالي، نظراً لاعتماد هذين المحصولين على مياه الأمطار التي غالباً ما يكون هطولها غير منتظم، واستبدالهما بمحاصيل أخرى كما هو الحال في السودان الذي يعتبر المنتج الرئيسي لهذين المحصولين، وارتفع إنتاج الدرنيات بنسبة 7.8% والبقوليات بنسبة 1.6% بسبب زيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.8% و8.2% على التوالي، كما ازداد إنتاج البذور الزيتية والخضروات بنسبة 2.5% و1.9% مقابل زيادة الإنتاجية بنسبة 2.7% و1.4% على التوالي، وتطور إنتاج الفاكهة بنسبة 13.6% نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة بنسبة 14.1% وتحسن مستوى الخدمات الزراعية، وارتفع إنتاج قصب السكر بنسبة 1.4% والشمندر السكري بنسبة 5.1% بسبب زيادة الغلة للأول بنسبة 2.1% والتوسع في المساحة المزروعة بنسبة 8.1% للثاني¹.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص - ص: 70-71.

جدول رقم (42): إنتاج المحاصيل الزراعية لسنتي (2013-2014)

المحصول	2013			2014			نسبة التغير % (2013-2014)		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغ/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغ/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغ/هكتار)
الحبوب	52691.8	31025.6	1698.3	53736.0	30726.3	1748.9	2.0	1.0-	3.0
(القمح)	27482.0	11666.4	2355.6	27669.1	12215.3	2265.1	0.7	4.7	3.8-
(الأرز)	6704.0	902.8	7426.0	7011.3	1024.6	6842.8	4.6	13.5	7.9-
(الشعير)	6621.0	5487.0	1206.7	7074.3	5233.3	1351.8	6.8	4.6-	12.0
(الذرة الشامية)	8854.0	1979.5	4472.8	9955.8	2327.3	4277.9	12.4	17.6	4.4-
(الذرة الرفيعة)	3030.8	10989.5	275.8	2025.5	9925.8	204.1	33.2-	9.7-	26.0-
الدرنات	16531.8	671.7	24613.2	17816.0	710.4	25079.0	7.8	5.8	1.9
البقوليات	1450.0	1478.1	981.0	1473.7	1599.9	921.1	1.6	8.2	6.1-
البذور الزيتية	8441.0	8789.2	960.4	8652.5	8768.4	986.8	2.5	0.2-	2.7
الخضروات	53135.0	2322.7	22876.7	54166.4	2335.7	23190.7	1.9	0.6	1.4
الفواكه	34260.0	3986.9	8593.1	38928.8	4548.3	8559.0	13.6	14.1	0.4-
الألياف	1296.3	599.5	2162.3	1233.6	659.8	1869.7	4.8-	10.1	13.5-
المحاصيل السكرية	37783.0	488.5	77349.1	38810.0	508.2	76364.2	2.7	4.0	1.3-
قصب السكر	24112.0	223.6	107819	24440.7	222.0	110102.3	1.4	0.7-	2.1
الشمندر	13671.0	264.8	51619.9	14369.3	286.2	50200.1	5.1	8.1	2.8-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملاحق الإحصائية، الإمارات العربية المتحدة، ص: 413.

ب- الإنتاج الحيواني: تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، تنتشر في المراعي الطبيعية التي تغطي حوالي 32% من مساحة الدول العربية بالإضافة إلى المناطق الهامشية، وتعد تربية المواشي نمط معيشيا هاما في مناطق الريف العربي، ويغلب أسلوب الرعي المتنقل التقليدي في حين تنتشر تربية المواشي في حيازات صغيرة وكنشاط مكمل للإنتاج الحيواني في المناطق الزراعية المختلفة، وتوجد التربية المكثفة في المزارع النموذجية المتخصصة على نطاق محدود، بينما توسع قطاع الدواجن ليحقق مستويات عالية من الاكتفاء في اللحوم البيضاء والبيض.

بلغ عدد الوحدات الحيوانية حوالي 345 مليون رأس، وبزيادة قدرها 1.9%، وبلغت الزيادة في الأبقار والجاموس 1.8%، وفي الأغنام والماعز 2%، وفي الإبل 0.9%، وارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 1.7%، واللحوم البيضاء بنسبة 10.2%، والألبان بنسبة 1.6%، وارتفع إنتاج البيض بنسبة 7.8%، وتعتبر زيادة عدد القطيع وتطور الإنتاج الحيواني خلال عام 2014 وخلال العقد الأخيرين متواضعة جدا قياسا لعدد الوحدات الحيوانية، ومتوسط عمر القطيع والإمكانات المتوافرة لاستثمار وتنمية قطاع الثروة الحيوانية التي تشمل المراعي الواسعة والمناطق الهامشية التي تربي فيها الماشية كنشاط مكمل للنشاط الزراعي، وبقايا المحاصيل التي توفر كميات هائلة من الأعلاف، ويساهم السودان بحوالي 40% من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، وهو قادر على تحقيق زيادات كبيرة من اللحوم والألبان¹.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص: 72.

جدول رقم (43): تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية خلال سنتي (2013-2014)

نسبة التغير % (2013-2014)	2014	2013	
1.8	60712	59638	الأبقار والجاموس (ألف رأس)
2.0	274865	269475	الأغنام والماعز (ألف رأس)
0.9	16355	12209	الإبل (ألف رأس)
5.5	9510	9014	اللحوم (ألف طن)
1.7	5068	4983	لحوم حمراء
10.2	4442	4031	لحوم بيضاء
1.6	27073	26647	الالبان
7.8	2057	1908	البيض

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملاحق الإحصائية، مرجع سابق، ص: 414.

ج- الإنتاج السمكي: تمتلك الدول العربية مصادر متنوعة للإنتاج السمكي حيث يبلغ طول سواحلها حوالي 23 ألف كلم، تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يتوفر لديها مجاري مائية داخلية من الأنهار تقدر أطوالها بحوالي 16.6 ألف كلم، ومسطحات مائية من الخزانات والسدود بحوالي 2.4 مليون هكتار، حيث تعتبر مواقع مناسبة للاستزراع السمكي، ويقدر المخزون السمكي في المياه العربية بحوالي 8 مليون طن، منها حوالي 7.5 مليون طن في المياه الإقليمية و0.5 مليون طن في المياه الداخلية، ويشكل الإنتاج حوالي 2.6% من الإنتاج العالمي، وقد بلغ إنتاج الأسماك في الدول العربية عام 2014 حوالي 4.4 مليون طن بزيادة قدرها 2.2% عن عام 2013.

يبلغ الإنتاج حوالي 55% من المخزون و78% من الطاقة الإنتاجية الممكنة التي تبلغ حوالي 5.6 مليون طن ويشكل إنتاج مصر حوالي 34% من إجمالي الإنتاج السمكي العربي، ويعود معظمه إلى الاستزراع السمكي، كما يشكل إنتاج المغرب وموريتانيا حوالي 27% و15% على التوالي، وتراجع إنتاج اليمن ليلغ 3.4% فقط، بسبب تراجع إنتاجها عام 2014 بنسبة 6.4%، وقد تراجع الإنتاج في ست دول عربية بنسبة تقدر ما بين 22.7% في سوريا و 0.3% في الكويت¹.

جدول رقم (44): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال سنتي (2013-2014)

نسبة التغير % (2013-2014)	النسبة %	2014	النسبة %	2013	مجموع الدول العربية
2.2	10.00	4385.0	10.6	4289.6	
16.3	0.04	1.8	0.3	1.5	الأردن
0.0	1.77	77.7	1.81	77.7	الإمارات
12.3-	0.21	9.5	0.25	10.8	البحرين
4.7	2.79	122.7	2.73	117.2	تونس
6.5-	-	-	2.38	102.2	الجزائر
0.0	0.006	0.3	0.006	0.3	جيبوتي
6.2-	1.97	86.5	2.15	92.3	السعودية
10.2	2.40	105.6	2.23	95.9	السودان
22.7-	0.09	4.2	0.12	5.4	سوريا
0.0	0.68	3.0	69.	30.0	الصومال
13.0	1.48	65.1	1.34	57.6	العراق
9.1	4.86	213.3	4.55	195.6	سلطنة عمان
14.7	4.06	2.7	0.05	2.4	فلسطين
1.6	0.26	11.6	0.26	11.5	قطر
0.3-	0.10	4.75	0.11	4.77	الكويت
1.0	0.28	10.4	0.24	10.3	لبنان
0.0	1.08	47.4	1.10	47.4	ليبيا
3.7	23.26	1505.8	33.86	1452.6	مصر
2.1	27.24	1194.7	27.27	1169.8	المغرب
0.1	14.76	647.5	15.07	646.7	موريتانيا
6.4-	3.37	147.8	3.67	157.8	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملاحق الإحصائية، مرجع سابق، ص: 415.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص: 73.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن بيانات القطاع الزراعي وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي موضحة في الجدول التالي:

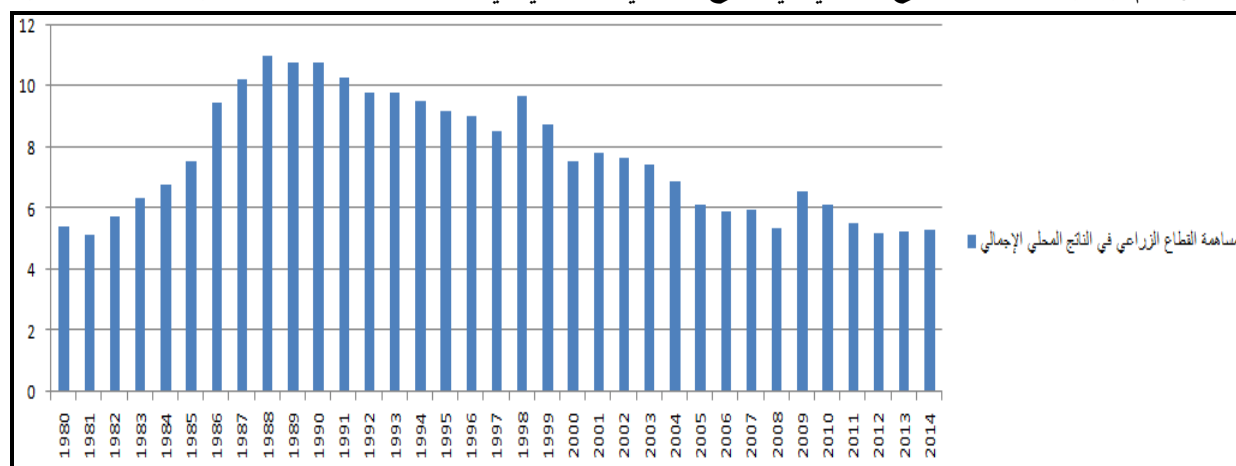
جدول رقم (45): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار بالأسعار الجارية، %.

السنوات البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
GDP	432962.7	447903.1	410792.9	386270.5	382294.9	364501.2	344804.5	362749.2	372103.6
القطاع الزراعي	23535.03	22895.03	23747.25	24612.49	26089.06	27488.19	32673.51	37249.28	40923.61
النسبة %	5.43	5.13	5.78	6.37	6.82	7.54	9.47	10.26	10.99
السنوات البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
GDP	386625.7	438078.6	430259.5	470622.6	475393.1	481215.4	517243	572818.2	600355.4
القطاع الزراعي	41646.03	47351.52	44338.12	46121.58	46748.51	45810.62	47686.75	51844.62	51212.62
النسبة %	10.77	10.80	10.30	9.80	9.83	9.51	9.21	9.05	8.53
السنوات البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
GDP	582494.2	633191.2	718038.6	705334.7	718923.1	798495.1	956385.9	1179755	1401392
القطاع الزراعي	56541.6	55474.28	54254.08	55198.04	55299.09	59592.31	66289.57	72742.67	83072.93
النسبة %	9.70	8.76	7.55	7.82	7.69	7.46	6.93	6.16	5.92
السنوات البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
GDP	1630888	2065225	1812729	2088355	2458173	2687285	2753280	2757343	
القطاع الزراعي	97308.71	110754.1	118967	127673	136395	139340.1	144585.8	146553.0	
النسبة %	5.96	5.36	6.56	6.11	5.54	5.18	5.25	5.31	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

شكل رقم (22): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (45)

من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ أنه خلال الفترة (1980-1985) أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي بلغت في المتوسط 6.17% وهذا راجع إلى نقص الأدوات الزراعية وأيضا نقص استخدام التقانات الزراعية الحديثة، لكن ابتداء من سنة 1986 بدأ الارتفاع التدريجي لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت

في المتوسط 9.78% خلال الفترة (1986-1999) وذلك راجع إلى جهود التنمية التي بذلتها الدول العربية، وابتداء من سنة 2000 بدأ الانخفاض التدريجي في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت خلال الفترة (2000-2014) حوالي 6.32%، وهذا راجع إلى الأحوال المناخية ومواسم الجفاف التي تعاني منها معظم الدول العربية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة في هذا القطاع بسبب النزوح الريفي، الذي أصبح يمثل مشكلة عويصة، وأيضاً توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية رغم جهود الدول العربية لتحسين قطاع الزراعة من خلال استعمال التقانات الزراعية الحديثة.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات في أي دولة من دول العالم كما يكتسي أهمية بالغة في عدة دول عربية، وتختلف بنيته من دولة عربية لأخرى.

أولاً: طبيعة القطاع الصناعي

يتكون القطاع الصناعي في الدول العربية من نوعين رئيسيين من الصناعة هي الصناعة التحويلية والصناعة الإستخراجية.

1- الصناعات الإستخراجية: تمثل الصناعات الإستخراجية المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي في الدول العربية، وهي تشمل صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي، خامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية كالفسفات والبوتاس والحاجر، وتمثل الصناعات الإستخراجية مركز الثقل في اقتصاديات دول عربية كثيرة.

أ- صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي: يحتل النفط والغاز الطبيعي أهمية بالغة في الاقتصاديات العربية، حيث يتمثل إنتاجهما والاحتياطات الخاصة بهما كمايلي:

أ-1- النفط في الدول العربية: يتمثل إنتاج النفط والاحتياطي منه في الدول العربية فيمايلي:

- **إنتاج النفط:** حظي النفط العربي بقدر كبير من الاهتمام لدى الدول العربية المنتجة له، وبذلت فيه كل الجهود والعناية الكافية لاستغلاله أحسن استغلال للدفع بعجلة التنمية فيها، والاستفادة منه محلياً ودولياً لأنه يمثل أكبر مورد لها بالعملة الصعبة.

جدول رقم (46): إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة (ألف برميل/يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدول العربية	20625	18998	20599	22148	22734	23073	22240	23719
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
إجمالي الدول العربية	21117.7	21282.8	22351.4	23802.8	23248.2	22914.6		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

قدر إنتاج النفط في الدول العربية مجتمعة سنة 2001 بحوالي 20625 ألف برميل يومياً، ولكنه ارتفع إلى ما يعادل 22914.6 ألف برميل يومياً سنة 2014 أي بزيادة تقدر بـ 11%، وبطبيعة الحال تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط بين الدول العربية، حيث بلغ إنتاجها من النفط الخام سنة 2001 حوالي

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

7890 ألف برميل يوميا، وارتفع إلى حوالي 9701 ألف برميل يوميا سنة 2014، أي بزيادة تقدر بـ 22.95%، وتليها العراق في المرتبة الثانية، بحجم إنتاج بلغ سنة 2001 بحوالي 2600 ألف برميل يوميا ليرتفع إلى 3073 ألف برميل يوميا سنة 2014 وبزيادة تقدر بـ 18.19%، ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم إنتاجها سنة 2001 حوالي 2231 ألف برميل يوميا، ليرتفع إلى 2769 ألف برميل يوميا سنة 2014 بزيادة قدرت بـ 24.11% (الملحق رقم (09)).

- **احتياطي النفط:** لقد أدى تزايد اهتمام الحكومات العربية بالنفط والذي قابله الدعم الذي لقيته من الشركات النفطية الكبرى، ومن وراءها الدول الصناعية المستهلكة إلى إقامة عدة مشروعات عملاقة في الوطن العربي بهدف البحث والتنقيب عن الذهب الأسود الذي تزخر به المنطقة، هذا ما جعل الاحتياطيات النفطية العربية في ارتفاع مستمر رغم استنزافها بشكل كبير من طرف الدول والشركات العاملة فيه.

جدول رقم (47): احتياطيات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدول العربية	652.5	652.4	663.8	661.2	664.5	668.4	669.7	672.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
إجمالي الدول العربية	713.0	711.5	712.1	713.0	713.0	713.1		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

بلغ إجمالي الدول العربية من احتياطيات النفط الخام 652.5 مليار برميل سنة 2001 وازداد حتى بلغ حوالي 713.1 مليار برميل سنة 2014، ولكن هذا لا يعني أن كل الدول العربية تزخر باحتياطي معتبر، بل الأمر يختلف من دولة لأخرى، حيث تستحوذ السعودية والعراق على الحصة الأكبر من الاحتياطيات العربية من الذهب الأسود، حيث قدرت سنة 2001 بـ 262.7 مليار برميل و115 مليار برميل على التوالي، وهو ما يعادل 57.88% من الاحتياطي العربي، وفي سنة 2014 ارتفع ليصل إلى 265.78 مليار برميل في السعودية والعراق بلغ حوالي 145.30 مليار برميل وتليها كل من الكويت بـ 101.50 مليار برميل، والإمارات بـ 97.8 مليار برميل، ولكن من جهة أخرى نجد مثلا بعض الدول مثل تونس تقل فيها الاحتياطيات النفطية حيث وصلت سنة 2014 حوالي 0.43 مليار برميل (الملحق رقم (10)).

أ-2- **الغاز الطبيعي في الدول العربية:** يتمثل إنتاج الغاز الطبيعي والاحتياطي منه في الدول العربية فيما يلي:

- **إنتاج الغاز الطبيعي:** يعتبر إنتاج الغاز الطبيعي مهما في الاقتصاديات العربية، وذلك لاستعماله في مجالات عديدة.

جدول رقم (48): إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (ألف برميل/يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدول العربية	271.9	287.9	301.8	324.5	364.6	387.4	393.1	421.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013			
إجمالي الدول العربية	480.3	560.4	570.4	494.8	584.9			

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

في سنة 2013 وصل الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي حوالي 584.9 مليار متر مكعب مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ الإنتاج 271.9 مليار متر مكعب، أي بزيادة قدرت بـ 115.11%، وتعتبر الجزائر أول دولة عربية في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث وصل سنة 2001 حوالي 78.2 مليار متر مكعب وهو في ارتفاع مستمر إلى أن وصل إلى 82.7 مليار متر مكعب سنة 2013، وتليها السعودية وقطر، حيث بلغ حجم إنتاجها على التوالي 100.0 و 204.6 مليار متر مكعب سنة 2013 (الملحق رقم (11)).

- احتياطي الغاز الطبيعي: حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يشهد العالم الاستفادة من الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق بالكامل في مناطق إنتاجه دون الاستفادة منه، ولم يبدأ استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لتوفر كميات ضخمة منه في بحر الشمال وشمال إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط.

جدول رقم (49): احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدول العربية	52248	52835	53061	53286	53341	53581	53601	53723
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
إجمالي الدول العربية	54525	54399	54265	54382	54137	54219		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

تحتل كل من قطر، السعودية والإمارات المراتب الأولى في الترتيب العام للاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة (2001-2014) حوالي 24414 مليار متر مكعب بالنسبة لقطر و 7444.42 مليار متر مكعب بالنسبة للسعودية و 6073.57 مليار متر مكعب بالنسبة للإمارات، وتعتبر هذه الدول الثلاث من أكبر الدول في العالم التي تملك احتياطات الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، إلا أن نصف احتياطي الغاز الطبيعي لدول الخليج هو غاز مصاحب للنفط يتوقف حجم إنتاجه بحجم إنتاج هذا الأخير (الملحق رقم (12)).

ب- الصناعة الإستخراجية غير النفطية: تمتلك الدول العربية كميات كبيرة من المعادن والخامات الصناعية الواعدة، إلا أنها غير مستكشفة أو غير مدروسة بالقدر الكافي، إما لقلة الاهتمام أو لمحدودية الاستثمار بهذا القطاع، وتبين المؤشرات الإنتاجية الراهنة لقطاع التعدين محدودية الطاقات الإنتاجية والإنتاج من المعادن، وضعف عمليات التوسع والتطوير لمعظم القوائم منها حيث بلغ إنتاج الدول العربية من خام الحديد حوالي 23.3 مليون طن، وتصدرت موريتانيا الدول العربية الأكثر إنتاجاً، حيث بلغ إنتاجها حوالي 13.8 مليون طن، كما بلغ إنتاج

الدول العربية من خام الزنك 146.2 ألف طن، ومن خام النحاس حوالي 61.5 ألف طن، ومن الفحم الحجري حوالي 1.3 مليون طن، وأظهرت مؤشرات إنتاج خام الفوسفات زيادة كبيرة بنسبة 30.9%، حيث بلغت حوالي 63.9% مليون طن، وتوزعت هذه الزيادة بين مصر، السعودية، سوريا، المغرب، العراق، الجزائر، تونس والأردن، وتتصدر المغرب، مصر، تونس، الأردن والسعودية قائمة الدول العربية المنتجة الرئيسية للفوسفات¹.

2- الصناعات التحويلية: تستمد الصناعات التحويلية أهميتها في الدول العربية من كونها القطاع الإنتاجي الواعد في تنويع مصادر الدخل وخفض البطالة بتأمين مزيد من فرص العمل والدخل، وخفض الواردات وتنمية الصادرات وتوطين التكنولوجيا وزيادة طاقة الوعاء الضريبي وخفض مستويات الفقر، أي تعزيز المفهوم الواسع للتنمية، حيث وضعت الدول العربية تنمية الصناعات التحويلية على أولويات أجندتها التنموية بدء من اعتماد سياسة إحلال الواردات الصناعية وانتهجت في سبيل ذلك سياسات الحماية الجمركية والإدارية والقانونية لصناعاتها، وأحياناً عبر سياسات الدعم والتسعير غير الاقتصادي لبعض منتجاتها الصناعية وهي سياسات ذو حدين، فمن جهة تمكنت هذه الصناعات المحمية والمدعومة من الاستمرارية والنمو، ومن جهة أخرى جعلتها غير قادرة على المنافسة من حيث الجودة والأسعار في ظروف الأسواق المفتوحة الداخلية والخارجية، وقد تعرضت معظم الصناعات التحويلية العربية للتراجع منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم بفعل انتهاج سياسات الانفتاح التجاري غير المدروس، خاصة فيما يخص صناعات الغزل والنسيج والصناعات الجلدية، ومؤخراً صناعات الصلب العربية المهتدة من المنافسة الخارجية بالركود². وتشمل الصناعات التحويلية في الدول العربية مايلي:

أ- صناعات مواد البناء وحركة التشييد: تعد صناعات مواد البناء في الدول العربية أهم وأنشط الصناعات التحويلية وأسرعها نمواً، وذلك لنمو الطلب المتزايد على المساكن والمنشآت الخاصة والعامة والبنى الأساسية، وهي صناعات بدأت إحلالية وتحولت إلى الإنتاج بهدف التصدير، وتشمل صناعات الإسمنت، الحديد، الألمنيوم، الزجاج، الحجر، الأخشاب، كابلات الكهرباء ومواد السباكة وغيرها من مواد البناء.

ب- الصناعات البتروكيماوية: تعد الصناعات البتروكيماوية واحدة من أهم الصناعات التحويلية الحديثة في الدول العربية، فخلال العقد الأخير شهدت الدول العربية والخليجية نهضة خاصة قوية في هذه الصناعة (صناعة الايثلين، البروبلين، الميثانول) مدفوعة بتوافر المواد الخام اللازمة وبتكلفة اقتصادية نسبية، منحتها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، فقد حققت دول الخليج نسبة نمو في الصناعات البتروكيماوية بلغت حوالي 4.5% خلال عام 2014، وهي ثاني أعلى نسبة نمو في هذه الصناعة في العالم، وعليه فإن هذه الأهمية للصناعات البتروكيماوية تتطلب العمل على تطويرها عبر مزيد من الاندماج بين الشركات لتكوين بيانات إنتاجية كبيرة قادرة على المنافسة عالمياً، وعلى إقامة

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص - ص: 77-78.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص - ص: 88-89.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

تحالفات وشركات عالمية عريضة خاصة مع الأسواق الناشئة، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية العالمية لتسيير النفاذ إلى الأسواق العالمية¹.

ج- الصناعات الهيدروكربونية: على صعيد أهم التطورات في المصافي القائمة في الدول العربية هناك توجه في عدة دول عربية نحو إضافة طاقات تحويلية وعمليات معالجة هيدروجينية جديدة لمواجهة الطلب المتنامي على المقطرات الوسطى والحقيقية وتحسين مواصفات المنتجات لتلبية متطلبات التشريعات البيئية الخاصة بإنتاج الوقود النظيف².

د- الصناعات التحويلية الأخرى: تدرج صناعات تحويلية كثيرة ضمن قائمة الصناعات التحويلية كصناعات منتجات المعادن اللافلزية، والصناعات الحرفية والآلية التي تقع معظمها ضمن نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في التنمية وتوفير فرص العمل في الدول العربية، إلا أن الاهتمام به لا يزال دون مستوى ما يمكن لهذا القطاع أن يسهم به سواء من حيث التنظيم أو الحماية والتشجيع، التدريب والتأهيل، الإقراض والتمويل، أو التحديث التكنولوجي لوسائل العمل المستخدمة³.

ثانياً: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن بيانات القطاع الصناعي وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (50): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار، %

السنوات البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
GDP	432962.7	447903.1	410792.9	386270.5	382294.9	364501.2	344804.5	362749.2
القطاع الصناعي	269536.2	269476.6	217770.2	186176.5	178812.8	166484.5	137180.7	147205
%	62.25	60.16	53.01	48.19	46.77	45.67	39.78	40.58
السنوات البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
GDP	372103.6	386625.7	438078.6	430259.5	470622.6	475393.1	481215.4	517243
القطاع الصناعي	143843.5	158200.8	188860.6	177792.8	203233.5	196136.4	195846.4	212924.7
%	38.65	40.91	43.11	41.32	43.18	41.25	40.69	41.16
السنوات البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
GDP	572818.2	60355.4	582494.2	633191.2	718038.6	705334.7	718923.1	798495.1
القطاع الصناعي	248870.3	260758.9	221731.3	260692.3	339485.9	317465.1	322706.7	375029.2
%	43.44	43.43	38.06	41.17	47.27	45.00	44.88	46.96
السنوات البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	956385.9	1179755	1401392	1630888	2065225	1812729	2088355	2458173
القطاع الصناعي	470562	633865.1	767098.6	874187.4	1181798	868232.2	1071118	1359450
%	49.20	53.72	54.73	53.60	57.22	47.89	51.29	55.30
السنوات البيان	2012	2013	2014					
GDP	2687285	2753280	2757343					
القطاع الصناعي	1506927	1496616	1401557.44					
%	56.07	54.35	50.63					

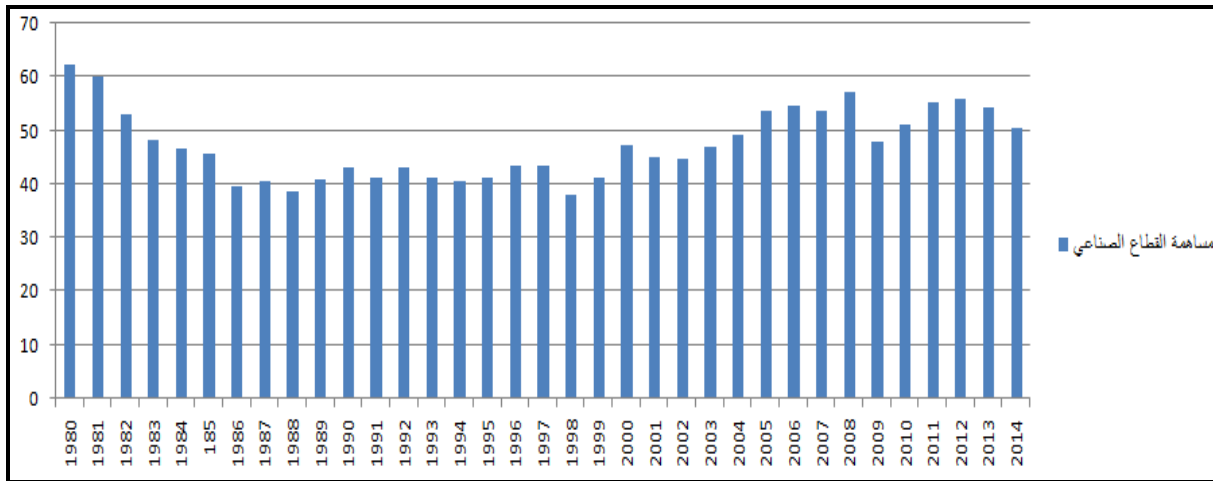
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الصناعي، مرجع سابق، ص-ص: 90-92.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص: 81.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الصناعي، مرجع سابق، ص: 98.

شكل رقم (23): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (50)

يتأثر الأداء الصناعي العربي بشدة بالتغيرات التي تحدث في الصناعة الإستخراجية على وجه الخصوص لمساهمتها الكبيرة في ناتج القطاع، ولاعتماد الصناعة التحويلية في العديد من الدول العربية على منتجات الصناعة الإستخراجية كمادة أولية للإنتاج والتصدير وعلى مداخلها لتمويل المشاريع الجديدة، فخلال الفترة (1980-1981) نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981)، حيث يعتمد القطاع الصناعي في الدول العربية بدرجة كبيرة على الصناعات الإستخراجية، ولكن خلال الفترة (1983-1988) بدأ الانخفاض التدريجي في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة النفطية والتدهور المفاجئ في أسعار النفط، أما خلال الفترة (1989-1999) فقد تميزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وأحيانا ارتفاعها، أما في سنة 2000 هناك تحسن كبير في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 47.27% مقارنة بالفترة (1989-1999) والتي بلغت نسبة المساهمة فيها 41.61%، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة إنتاج النفط وزيادة الطلب عليه في السوق العالمية، أما خلال سنتي 2001 و2002 فنلاحظ انخفاض نسبة المساهمة، فقد بلغت 45% و 44.88% على التوالي، وذلك بسبب انخفاض إنتاج النفط وانخفاض أسعاره، لكن خلال الفترة (2003-2008) نلاحظ الارتفاع التدريجي لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط 52.57%، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصناعات التحويلية، أما في سنة 2009 فنلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 47.89% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى امتداد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيها الدول العربية، ليعود ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من جديد خلال السنوات 2010، 2011 و2012 حيث بلغ 51.29%، 55.30% و 56.07% على التوالي، وذلك نتيجة لتزايد الطلب العالمي على النفط

وارتفاع أسعاره، أما خلال سنتي 2013 و2014 فنلاحظ انخفاض نسبة المساهمة، حيث بلغت على التوالي 54.63% و50.63% على التوالي وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج النفطي ببعض الدول العربية وكذلك تراجع الأسعار العالمية للنفط وأيضا التطورات التي تمر بها بعض البلدان العربية.

المطلب الثالث: قطاع الخدمات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول العربية نظرا لمساهمة المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ويشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية والتي تشمل الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.

أولا: طبيعة قطاع الخدمات

يتمثل قطاع الخدمات في الدول العربية فيما يلي:

1- قطاع النقل:

تعود أهمية دور قطاع النقل في اقتصاديات الدول إلى ما يقوم به من ربط بين الموارد الاقتصادية ومواقع الإنتاج، والأسواق وتنشيط الحركة التجارية وإلى آثاره الاقتصادية والاجتماعية على مجمل الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية، ويسهم هذا القطاع في نقل المواد الخام الزراعية والصناعية وفي تسويق المنتجات وهو ما يزيد الإنتاج السلعي والخدمي، كما يسهم هذا القطاع في ترابط المجتمعات، وربط الدول مع العالم الخارجي، ويتباين نصيب قطاع النقل من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تباينا كبيرا حيث شهد هذا القطاع عجزا كبيرا في المراحل الأولى للتنمية في عقد الستينات واحتفظ بنصيب مرتفع نسبيا في مصر والأردن وسوريا التي تلعب التجارة الداخلية والخارجية دورا مهما في اقتصادياتها¹.

2- قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية:

يرتبط نمو قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية في الدول العربية بتوفير الفوائض النفطية، حيث تولدت حاجة لتوظيف هذه الفوائض، وكذلك في الارتباط بالمراكز المالية الغربية، وفي الدول المرسله للعمالة، ولقد شهدت فترة الثمانينات والتسعينيات، نموا هائلا لهذا القطاع في كل دول الخليج، مصر والمغرب، ونجحت البحرين والإمارات العربية المتحدة في خلق مراكز مالية عالمية بها، وأنشئ عدد كبير من البنوك المشتركة بين الدول العربية، أو من مصارف عالمية واتسع نشاطها، حيث كانت المشروعات المالية المشتركة هي أكثر صور المشروع الاستثماري العربي المشترك انتشارا، ولم يكن النجاح في قطاع التأمين متناسبا مع ما تحقق في قطاع المصارف، فمازالت شركات التأمين العربية ضعيفة وقطرية، ويتم إعادة تأمين الجزء الأكبر من الأعمال لدى شركات إعادة التأمين الغربية، ومن الممكن القول أن ضعف قطاع التأمين العربي هو من أهم أسباب عجز ميزان التجارة في الخدمات للدول العربية، ومن الملاحظ أن

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص: 140.

جميع الدول العربية المصدرة للنفط تعاني من عجز شبه دائم في ميزان الخدمات، وذلك بالرغم من تمتع معظم هذه الدول من دخل كبير على استثماراتها في الخارج.¹

3- قطاع الإسكان:

يكتسب قطاع الإسكان أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني سواء من جهة تلبية لإحدى الحاجات الإنسانية الأساسية أو لمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدول العربية يحتل قطاع الإسكان أهمية خاصة بالنظر لارتفاع معدلات النمو السكاني، ولكون أن هدف توفير السكن اللائق للمواطنين هو أحد المكونات الرئيسية لخطط والبرامج الدول، من خلال البرامج الإسكانية والتعاونيات والاستثمارات الخاصة والأنظمة المختلفة المتبعة في توفير السكن في كل دولة حسب أوضاعها ونظمها الاقتصادية، ويعتبر النمو السريع للمدن العربية والاكتظاظ السكاني وزيادة التحضر من السمات المميزة لهذه المدن بصفة عامة، وتزايد أعداد المدن العربية التي يفوق تعداد سكانها المليون نسمة، وتتفاقم تبعاً لذلك مشكلة الإسكان، مما يساعد على انتشار ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية على الرغم من آثارها ومخاطرها الاجتماعية، وتعود مشكلة الإسكان في المقام الأول إلى الزيادة السكانية للمجتمعات العربية خاصة في المناطق الحضرية وذلك بسبب زيادة معدلات الهجرة من الريف وعدم مواكبة معدلات بناء الوحدات السكنية لهذه الزيادة، مما أوجد خلافاً بين العرض والطلب على المساكن، وقد ولد هذا الخلل عدة مشاكل منها الضغط على المرافق الاقتصادية ومرافق البنى التحتية وقصور فعاليتها، إضافة إلى مشاكل الاختناقات المرورية والتلوث البيئي والمشاكل الأمنية.²

4- قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة المفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن للأكل والشرب التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال، سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.³

¹ محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية إقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010/2009، ص- ص: 133-134.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مرجع سابق، ص: 148.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 278.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

ثانيا: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن البيانات الخاصة بقطاع الخدمات وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي موضحة في الجدول التالي:

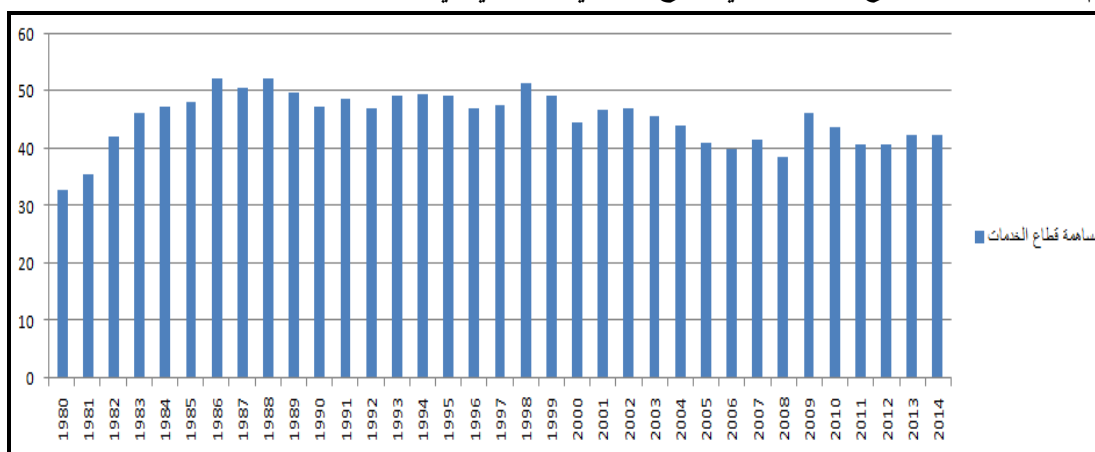
جدول رقم (51): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار، %

السنوات البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
GDP	432962.7	447903.1	410792.9	386270.5	382294.9	364501.2	344804.5	362749.2
قطاع الخدمات	139891.47	155531.47	169275.45	175481.51	177393.04	170528.51	174950.29	178294.92
%	32.31	34.72	41.20	45.42	46.40	46.78	50.73	49.15
السنوات البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
GDP	372103.6	386625.7	438078.6	430259.5	470622.6	475393.1	481215.4	517243
قطاع الخدمات	187336.49	186778.87	201866.48	208128.58	221267.52	232508.19	239558.38	256631.55
%	50.34	48.30	46.07	48.37	47.01	48.90	49.78	49.61
السنوات البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
GDP	572818.2	600355.4	582494.2	633191.2	718038.6	705334.7	718923.1	798495.1
قطاع الخدمات	272103.28	288383.88	304221.30	317024.62	324298.62	332671.56	340917.31	363873.59
%	47.50	48.03	52.22	50.06	45.16	47.16	47.42	45.56
السنوات البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	956385.9	1179755	1401392	1630888	2065225	1812729	2088355	2458173
قطاع الخدمات	419534.33	473147.23	551220.47	659391.89	1836291.1	825529.8	889564	962328
%	43.86	40.10	39.33	40.43	88.91	45.54	42.59	39.14
السنوات البيان	2012	2013	2014					
GDP	2687285	2753280	2757343					
قطاع الخدمات	1041017.9	1112078.2	1209232.56					
%	38.73	40.39	43.85					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)

شكل رقم (24): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (51)

من خلال الجدول رقم (51) بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في المتوسط 46.64% خلال الفترة (1980-1999) وذلك بسبب جهود الدولة في تدعيم قطاع الخدمات لتنشيط

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

الاقتصاد وأيضاً تطوير قطاع الخدمات بما يتناسب مع ما طرأ عليه من تطور على المستوى العالمي، وذلك مقارنة بالفترة (2000-2014) حيث نلاحظ تراجع معتبر لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط 45.87%، يعود سبب هذا الانخفاض إلى السياسات المتبعة في الدول العربية في إطار برامج التصحيح الاقتصادي والمالي التي أدت إلى تقليص دور الدولة في العديد من الأنشطة والخدمات.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

لقد أشارت نظريات النمو الاقتصادي إلى وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستثمار المحلي، وكذلك علاقتها بكل من العمالة والتجارة الخارجية، وتتمثل هذه العلاقة في الدول العربية كمايلي:

المطلب الأول: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف.

جدول رقم (52): تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014)

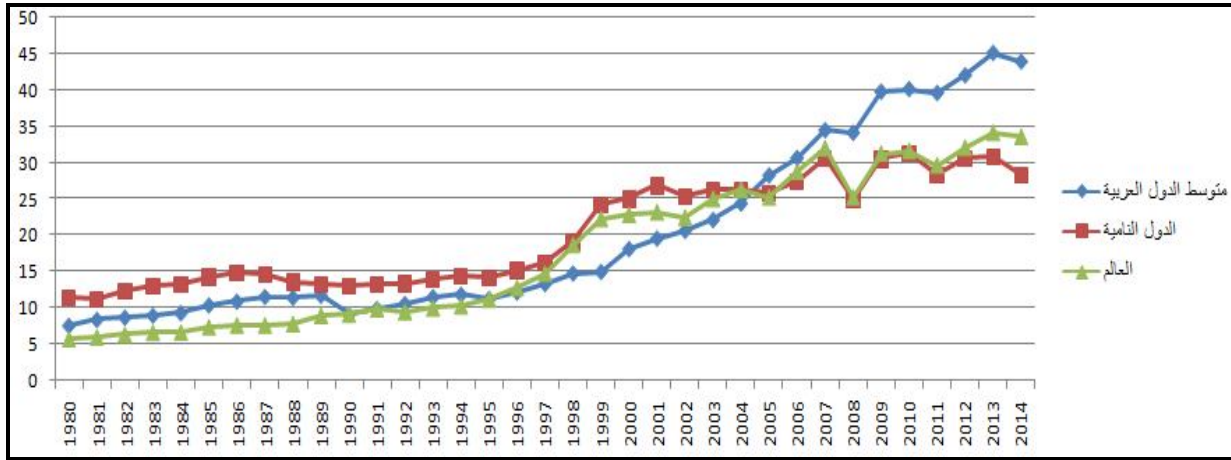
الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
البيان										
متوسط الدول العربية	7.54	8.36	8.66	8.94	9.29	10.36	10.87	11.52	11.42	11.68
الدول النامية	11.45	11.29	12.37	13.15	13.30	14.35	14.97	14.64	13.62	13.30
العالم	5.81	6.08	6.42	6.68	6.73	7.46	7.71	7.71	7.88	9.04
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البيان										
متوسط الدول العربية	9.07	9.88	10.55	11.48	11.82	11.24	12.13	13.30	14.74	14.96
الدول النامية	13.12	13.34	13.45	13.92	14.43	14.25	15.22	16.23	19.15	24.30
العالم	9.22	9.93	9.56	10.06	10.32	11.26	12.85	14.81	18.73	22.33
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان										
متوسط الدول العربية	18.11	19.55	20.60	22.10	24.37	28.24	30.64	34.46	34.10	39.76
الدول النامية	25.05	26.89	25.46	26.33	26.29	25.90	27.45	30.65	24.89	30.51
العالم	22.88	23.25	22.50	25.09	26.34	25.27	28.80	32.04	25.28	31.30
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
البيان										
متوسط الدول العربية	40.12	39.58	42.02	45.09	43.9					
الدول النامية	31.30	28.38	30.65	30.95	28.3					
العالم	31.66	29.68	32.10	34.17	33.6					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

شكل رقم (25): تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، الدول النامية، العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-1980)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (52)

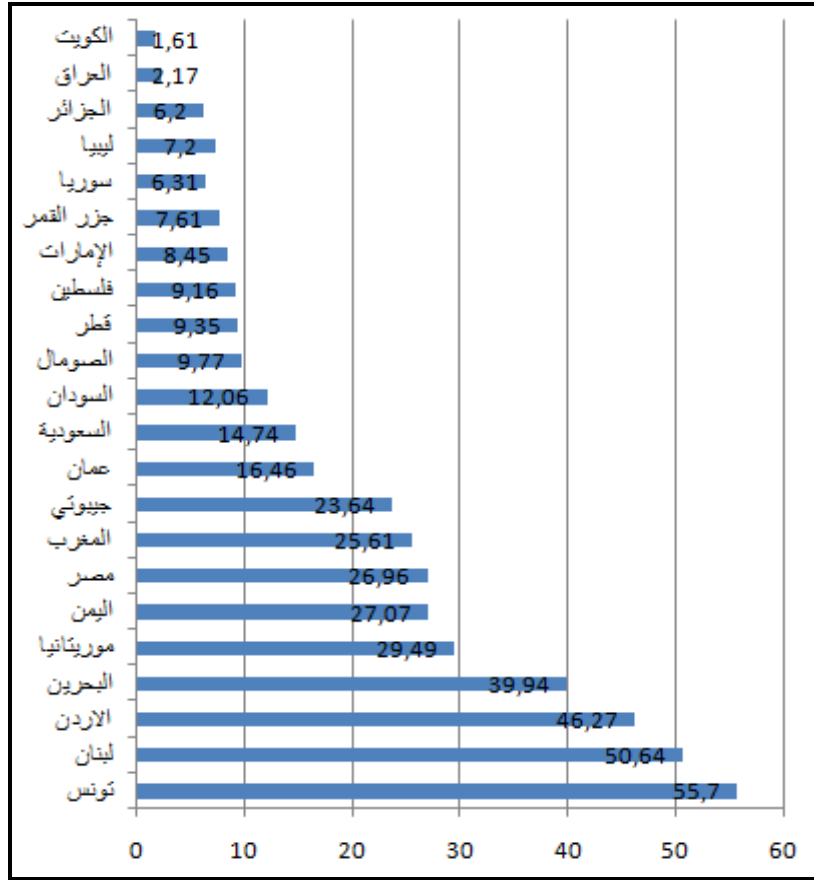
تظهر الإحصائيات بأن مستوى متوسط الدول العربية قد عرف تحسنا كبيرا ابتداء من سنة 2006، حيث بلغ 30.64% وذلك مقارنة بالسنوات السابقة خاصة في سنوات الثمانينات حيث كانت النسبة منخفضة جدا، وبالرغم من التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة إلا أن هذه النسب تخفي تباينا ملحوظا في اعتماد اقتصاديات الدول العربية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويوضح الجدول رقم (53) نسب المؤشر والترتيب على مستوى كل دولة عربية خلال الفترة (2014-1980).

جدول رقم (53): أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)

الترتيب	الدولة	المؤشر	الترتيب	الدولة	المؤشر
1	تونس	55.70	12	السودان	12.06
2	لبنان	50.64	13	الصومال	9.77
3	الأردن	46.27	14	قطر	9.35
4	البحرين	39.94	15	فلسطين	9.16
5	موريتانيا	29.49	16	الإمارات	8.45
6	اليمن	27.07	17	جزر القمر	7.61
7	مصر	26.96	18	سوريا	6.31
8	المغرب	25.61	19	ليبيا	7.20
9	جيبوتي	23.64	20	الجزائر	6.20
10	عمان	16.46	21	العراق	2.17
11	السعودية	14.74	22	الكويت	1.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكل رقم (26): أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (53)

من خلال الجدول رقم (53) يتأكد تشتت قيمة هذا المؤشر بحسب كل دولة عربية، حيث تراوحت قيمته بين 55.70% بالنسبة لتونس و 1.61% بالنسبة للكويت، حيث سجلت تونس أعلى نسبة للمؤشر في الدول العربية بـ 55.70%، تليها لبنان في المركز الثاني بـ 50.64%، ثم الأردن في المركز الثالث بـ 46.27%، ثم تليها كل من البحرين، موريتانيا، اليمن، مصر، المغرب وجيبوتي بنسب تجاوزت 20%، بينما سجلت عمان، السعودية والسودان نسب متوسطة، أما بالنسبة لبقية الدول فقد سجلت نسب منخفضة جدا مما يشير إلى الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية في هذه الدول.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعمالة والاستثمار المحلي في البلدان العربية

تتمثل علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعمالة والاستثمار المحلي في البلدان العربية فيما يلي:

أولاً: العمالة في الدول العربية وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن توفير فرص عمل جديدة بالكم اللازم لاستيعاب البطالة القائمة حالياً في الدول العربية تحتاج إلى مجهودات ضخمة في ظل الطاقات الإنتاجية المحدودة لها، وبالتالي فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل خطوة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في تلك الدول، وتوفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل.

جدول رقم (54): العمالة في الدول العربية

مجموع الدول العربية	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوى العاملة (معدل النمو السنوي) %		النسبة المئوية للقوى العاملة			
	2012	2013	2013-2003		الزراعة	الصناعة	الخدمات	
					2012	2013	2012	2013
مجموع الدول العربية	36.1	33.2	2.6		21.1	20.6	16.8	17.4
الأردن	22.6	22.1	2.2		5.8	5.6	13.1	13.4
الإمارات	69.1	73.6	11.7		2.8	2.7	9.7	8.9
البحرين	52.4	60.1	7.3		0.6	0.6	24.9	21.9
تونس	38.2	36.5	1.7		19.9	19.6	30.7	31.4
الجزائر	43.9	32.2	2.3		20.5	20.1	23.9	31.6
جيبوتي	38.6	28.9	2.8		73.1	72.7	8.2	10.3
السعودية	36.7	36.4	4.4		4.5	4.2	8.3	7.9
السودان	42.2	32.1	2.9		49.5	48.6	8.8	10.9
سوريا	34.0	27.9	2.3		19.1	18.7	31.6	37.2
الصومال	37.9	28.2	2.7		-	-	-	-
العراق	24.6	23.8	3.2		4.9	4.6	15.2	15.0
عمان	37.7	45.5	7.8		28.0	27.6	8.2	6.2
فلسطين	-	-	4.4		-	-	-	-
قطر	74.7	74.3	14.8		0.7	0.6	53.5	43.9
جزر القمر	43.7	32.2	2.8		68.5	67.9	-	-
الكويت	46.4	50.7	4.8		1.0	1.0	14.4	13.5
لبنان	43.2	44.1	3.3		1.6	1.5	28.5	27.6
ليبيا	27.2	26.2	1.7		2.7	2.5	21.9	21.3
مصر	32.8	31.8	2.7		23.4	22.8	12.2	11.9
المغرب	37.2	36.1	1.4		24.1	23.5	28.6	28.9
موريتانيا	46.6	34.0	3.5		49.8	49.6	5.4	7.1
اليمن	24.5	27.5	4.0		36.8	35.7	8.7	7.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملاحق الإحصائية، مرجع سابق، ص: 404.

يقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية عام 2013 حوالي 124 مليون نسمة وفق بيانات منظمة العمل الدولية وهو ما يمثل حوالي 33.2% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في نفس السنة، وذلك مقارنة بسنة 2012 حيث بلغ عدد القوى العاملة في الدول العربية 36.1% من إجمالي عدد السكان، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل.

ويتراوح المعدل السنوي لنمو القوى العاملة خلال الفترة (2003-2013)، على صعيد الدول العربية فرادى ما بين حوالي 1.4% في المغرب، وحوالي 14.8% في قطر، ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة الهرم السكاني في المنطقة العربية.

كما يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2013، حوالي 67% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في ست دول هي: مصر، المغرب، الجزائر، السعودية، السودان والعراق، ويستحوذ قطاع الخدمات بحوالي 62% على أكبر نسبة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الزراعة بحوالي 2.6%، بينما لا يستوعب القطاع الصناعي إلا حوالي 17.4% من القوى العاملة، ويدل تدني حصة القطاع الصناعي من القوى العاملة في الدول العربية على تخصص العديد منها في إنتاج المواد الأولية والسلع ذات القيمة المضافة المتدنية، وهو ما يحد من قدرة الدول العربية على خلق فرص عمل كافية ومجزية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية¹.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص- ص: 54-53.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

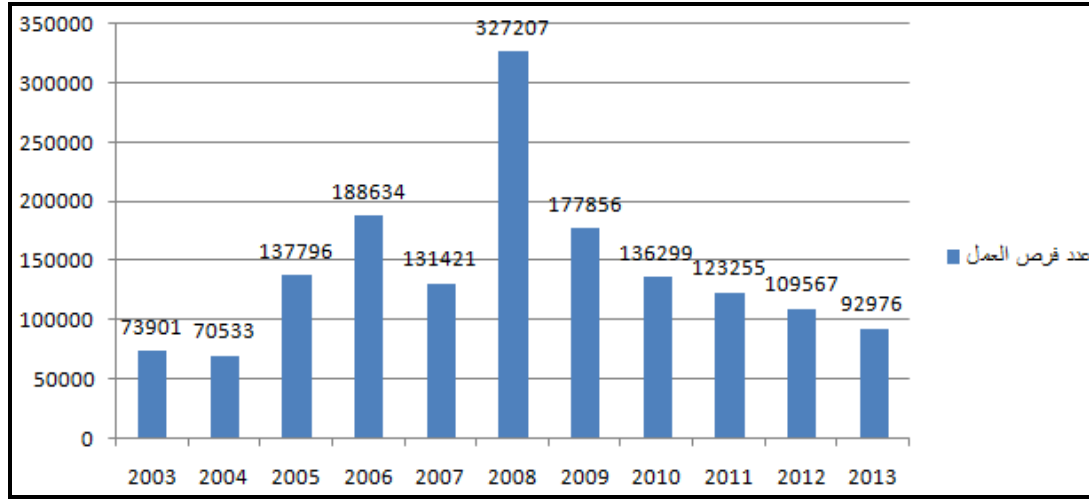
كما تعمل الدول العربية على الرفع من نسبة القوى العاملة والتخلص من مشكلة البطالة وذلك بإتباع سياسات وإجراءات متعددة، ومن بينها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول للحصول على فرص عمل بصفة مباشرة لدى هذه الشركات أو بإنشاء مشروعات جديدة.

جدول رقم (55): إجمالي فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013) الوحدة: منصب شغل

السنة	عدد فرص العمل	السنة	عدد فرص العمل
2003	73901	2009	177856
2004	70533	2010	136299
2005	137796	2011	123255
2006	188634	2012	109567
2007	131421	2013	92976
2008	327207	الإجمالي	1569445

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1 - 2014، مرجع سابق، ص: 08.

شكل رقم (27): إجمالي فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (55)

من خلال الجدول رقم (55) نلاحظ أن فرص العمل التي وفرتها الفروع الأجنبية بلغت 73901 منصب شغل سنة 2003 لتتخفّف في سنة 2004 حيث بلغت 70533 منصب شغل أي بنسبة انكماش بلغت 4.55%، لتعود القيمة في الارتفاع من جديد في سنة 2005 حيث بلغت 137796 منصب شغل، أما في سنة 2006 فقد بلغت 188634 منصب شغل مقارنة بسنة 2005 أي بمعدل نمو قدر بـ 36.89%، ثم انخفضت قيمة فرص العمل في سنة 2007 حيث بلغت 131421 منصب شغل، لتعاود الارتفاع من جديد حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 وذلك بـ 327207 منصب شغل، وبعد هذه السنة بدأت قيمة فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الانخفاض إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت 92976 منصب شغل.

عموماً يمكن القول أن مناصب الشغل التي وفرتها فروع الشركات الأجنبية متعددة الجنسية في الدول العربية خلال الفترة (2003-2014) تراوحت بين 70533 و 327207 منصب شغل، ورغم أن هذه الشركات الأجنبية

أثرت بشكل إيجابي على التشغيل في الدول العربية، إلا أن هذه المناصب الموفرة قليلة جدا وضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.

أما بالنسبة لمساهمة مجموعة البلدان العالمية سواء كانت متقدمة أو متخلفة في خلق مناصب شغل بطريقة مباشرة عن طريق شركاتها المستثمرة في الدول العربية حيث:

1- بالنسبة للأردن نجد أن الدول العربية المستثمرة فيها خلال الفترة (2003-2014) عن طريق شركائها، هي التي وفرت الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من الشركات الأجنبية في هذه الدولة وهي الإمارات 4996 وبعدها تأتي فرنسا بـ 1105 منصب شغل.

2- أما بالنسبة للإمارات نجد أن الدول غير العربية هي التي وفرت الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة وهي: الولايات المتحدة بـ 4167 منصب شغل، فرنسا بـ 3740 منصب شغل، وسويسرا بـ 3359 منصب شغل.

3- أما في البحرين نجد أيضا أن الدول العربية المستثمرة فيها خلال الفترة (2003-2014) عن طريق شركاتها، هي التي وفرت الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من الشركات الأجنبية في هذه الدولة، وهي الكويت بـ 6583 منصب شغل والإمارات بـ 4082 منصب شغل.

4- أما تونس فنجد أن ثلاث دول وفرت الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من الشركات الأجنبية في هذه الدولة وهم: اليابان بـ 8782 منصب شغل، إيطاليا بـ 3034 منصب شغل وإسبانيا بـ 1095 منصب شغل.

5- أما في الجزائر نجد أن مصر وسويسرا هما الدولتان اللتان وفرتا الجزء الأكبر من مناصب الشغل، حيث بلغت عدد مناصب الشغل التي وفرتها بـ 4481 و 4500 منصب شغل على التوالي.

6- أما في السعودية فنجد كل من الإمارات والولايات المتحدة هما اللتان وفرتا الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من الشركات الأجنبية حيث بلغ 6186 و 3243 منصب شغل على التوالي.

7- أما في السودان فنجد أن مصر هي التي وفرت العدد الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة في السودان والمقدر عددها بـ 1848 منصب شغل.

8- أما سوريا فقد كان للإمارات الحظ الأكبر في توفير مناصب الشغل من بين الشركات الأجنبية المستثمرة في سوريا والمقدر عددها 8815 منصب شغل تليها السعودية بـ 1437 منصب شغل.

9- أما بالنسبة للعراق فقد كانت كل من هولندا وفرنسا هما اللتان وفرتا الجزء الأكبر من مناصب الشغل الموفرة من الشركات الأجنبية في هذه الدولة.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

جدول رقم (56): إجمالي فرص العمل الذي وفرته كل دولة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2003-2014)

الوحدة: منصب شغل

الإمارات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	العراق	المجموع
الإمارات	4996	-	4082	-	-	6186	297	8815	-	24376
الكويت	840	1181	6582	-	-	1004	-	-	-	9607
فرنسا	1105	3740	-	798	1392	2210	-	-	1459	10644
كوريا الجنوبية	195	-	-	-	-	-	-	-	-	195
الولايات المتحدة	452	4167	149	-	-	3243	-	856	134	9001
السعودية	485	-	232	-	187	-	1848	1437	-	2434
مصر	45	-	-	-	4481	-	-	-	569	6943
سويسرا	-	3359	-	-	4500	-	-	-	-	7859
فنلندا	-	965	-	-	-	-	-	-	-	965
الهند	-	150	59	-	-	-	-	-	-	209
ألمانيا	-	1286	138	876	-	-	-	-	-	2300
المملكة المتحدة	-	-	-	411	146	-	-	-	119	676
أستراليا	-	-	-	1095	2344	-	-	445	-	3884
اليابان	-	-	-	8782	252	-	-	-	92	9126
إيطاليا	-	-	-	3034	-	-	-	-	-	3034
كندا	-	-	-	103	-	-	-	-	-	103
هولندا	-	-	-	520	-	-	-	1819	-	2339
تونس	-	-	-	-	114	-	-	-	-	114
سنغافورة	-	-	-	-	-	1386	-	-	-	1386
هولندا	-	-	-	-	-	1093	-	-	1819	2912
هونغ كونج	-	-	-	-	-	623	-	-	-	623
الصين	-	-	-	-	-	-	486	-	-	486
ماليزيا	-	-	-	-	-	-	572	-	-	572
قطر	-	-	-	-	-	-	932	139	-	1071
لبنان	-	-	-	-	-	-	149	334	52	535
روسيا	-	-	-	-	-	-	-	-	460	460
تركيا	-	-	-	-	-	-	-	-	102	102
	-									

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2014، مرجع سابق، بتصرف.

ثانيا: الاستثمار المحلي وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

من الحجج المؤيدة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، هي الأثر المحفز الإيجابي الذي تعكسه هذه الاستثمارات على الاستثمار المحلي في البلد المضيف، حيث أن الاستثمار المحلي يعتمد على الدخل المحلي ومدى ارتفاع هذا الدخل، وأن ارتفاع الدخل المحلي يساعد وبشكل مباشر على زيادة الإيرادات والتي تتحول إلى استثمارات محلية في مختلف القطاعات، كما يعد الاستثمار إحدى دعائم النمو الاقتصادي، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

1- علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

تتمثل علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية فيما يلي:

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

جدول رقم (57): تطور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

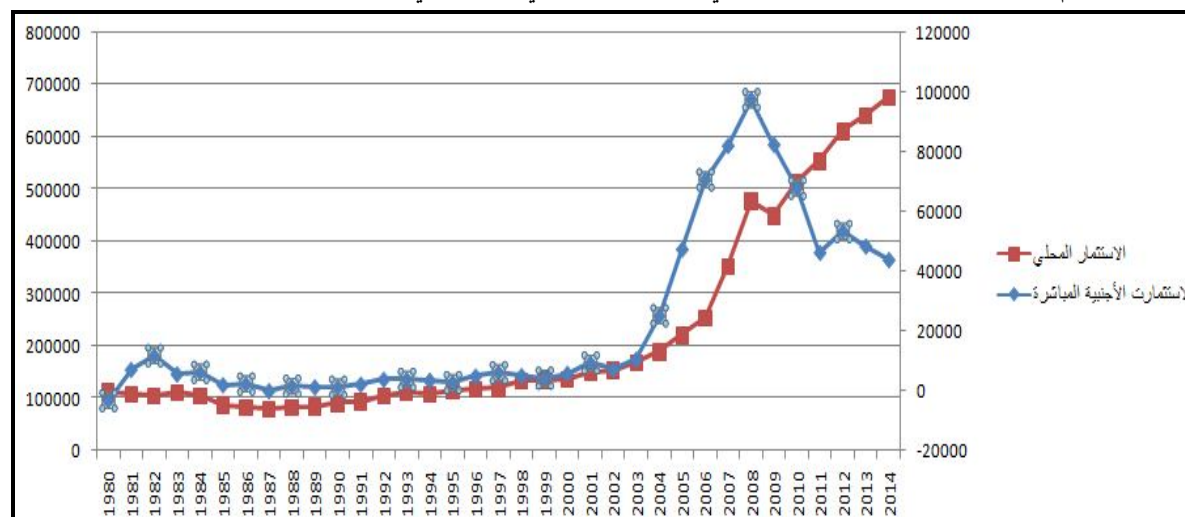
الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
إجمالي تكوين رأس المال	110171	115392	116529	117670	111462	90035	86407	80793	84548
الاستثمارات أ.م	3165-	7179	11857	5672	6286	2056	2362	42	1657
الاستثمار المحلي	113336	108213	104672	111998	105176	87979	84045	80751	82891
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي تكوين رأس المال	86479	93135	96652	108753	115423	111977	117589	124277	126521
الاستثمارات أ.م	1342	1288	2235	3874	3902	3556	2821	4930	6137
الاستثمار المحلي	85137	91847	94417	104879	111521	108421	114768	119347	120384
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي تكوين رأس المال	138596	140241	142298	159384	161526	180511	215369	269186	325514
الاستثمارات أ.م	5114	4330	5896	9393	7267	10611	25251	47455	70791
الاستثمار المحلي	133482	135911	136402	149991	154259	169900	190118	221731	254723
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
إجمالي تكوين رأس المال	435074	575537	532237	582632	600765	665030	691172	720119	
الاستثمارات أ.م	82133	97604	82455	67958	46343	53467	48471	43906.1	
الاستثمار المحلي	352941	477933	449782	514674	554422	611563	642701	676212.9	

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال، الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأنكاد

الاستثمار المحلي حساب مباشر من طرف الطالبة

شكل رقم (28): العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (57)

من خلال الشكل رقم (28) يظهر أن الاستثمار المحلي يتزايد تقريبا بنفس وتيرة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة تكاملية مع الاستثمار المحلي، حيث أن شركات

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014) تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهذا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية في الدول العربية وقدرتها على إبداء منافسة عالية، وهو ما يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي في الدول العربية.

2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية كنسبة من رأس المال الثابت:

من دوافع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف له.

لقد اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت على مستوى الدول العربية بالارتفاع مقارنة بالدول النامية خلال الفترة (1980-1996)، حيث بلغت النسبة حوالي 3.49% في المتوسط، بينما بلغت في الدول النامية حوالي 4.40% في المتوسط، وحقت أعلى مستوى لها بلغ حوالي 8.95% في سنة 1996.

بينما اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت على مستوى الدول العربية بالانخفاض مقارنة بالدول النامية خلال الفترة (1997-2002)، حيث بلغت النسبة حوالي 7.19% في المتوسط، بينما بلغت في الدول النامية حوالي 13.16% في المتوسط، وحقت أعلى مستوى لها بلغ 9.63% سنة 2001.

كما اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تكوين رأس المال الثابت على مستوى الدول العربية بالتحسن والارتفاع الملحوظين مقارنة بالفترة السابقة ومقارنة بالدول النامية خلال الفترة (2003-2012)، حيث بلغت النسبة حوالي 19.60% في المتوسط، بينما بلغت النسبة في الدول النامية حوالي 11.37% في المتوسط، وحقت أعلى نسبة لها في سنة 2006 بحوالي 28.25% (الملحق رقم 14).

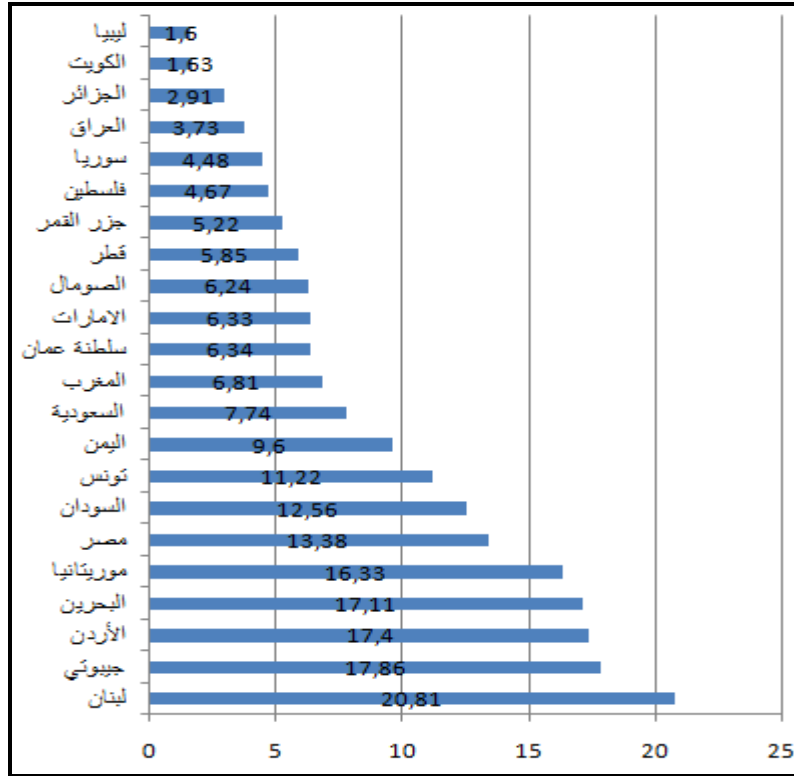
جدول رقم (58): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (2014-1980)

الوحدة: %

الترتيب	الدولة	المؤشر	الترتيب	الدولة	المؤشر
1	لبنان	20.81	12	سلطنة عمان	6.34
2	جيبوتي	17.86	13	الإمارات	6.33
3	الأردن	17.40	14	الصومال	6.24
4	البحرين	17.11	15	قطر	5.85
5	موريتانيا	16.33	16	جزر القمر	5.22
6	مصر	13.38	17	فلسطين	4.67
7	السودان	12.56	18	سوريا	4.48
8	تونس	11.22	19	العراق	3.73
9	اليمن	9.60	20	الجزائر	2.91
10	السعودية	7.74	21	الكويت	1.63
11	المغرب	6.81	22	ليبيا	1.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكل رقم (29): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (58)

بالنسبة إلى ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة تراكم رأس المال الثابت خلال الفترة (1980-2014)، فقد حصلت لبنان على المركز الأول بنسبة بلغت 20.81% وهو ما يؤكد اعتماد لبنان على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها إحدى أهم الأدوات اللازمة لسد فجوة التمويل الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات الوطنية، ثم جيبوتي في المركز الثاني بنسبة 17.86%، وجاءت الأردن في المركز الثالث بنسبة 17.40%، وبعدها البحرين في المركز الرابع بنسبة 17.11%.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتجارة الخارجية في البلدان العربية خلال

الفترة (1980-2014)

تكمن علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتجارة الخارجية، من خلال علاقتها بالصادرات والواردات

أولاً: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصادرات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، وكذلك البيانات المتعلقة بالصادرات العربية موضحة في الجدول الموالي:

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

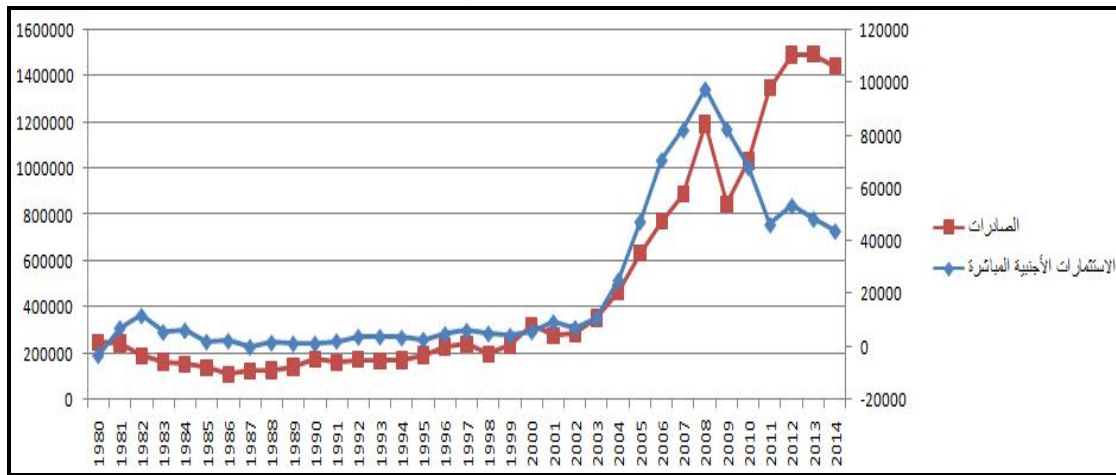
جدول رقم (59): تطور الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
البيان								
الصادرات	247496.2	244087.5	190334.9	164820.8	153206.5	138843.4	110811.5	124379.5
الاستثمارات.أ.م	3165-	7179	11857	5672	6286	2056	2362	42
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
البيان								
الصادرات	126901.7	143512.1	177436.8	158414.3	172893.2	168697.2	170893.3	192290.7
الاستثمارات.أ.م	1657	1342	1288	2235	3874	3902	3556	2821
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البيان								
الصادرات	229655.6	242432.4	198837.9	234951.5	321816	277546.9	287806.2	353239.9
الاستثمارات.أ.م	4930	6137	5114	4330	5896	9393	7267	10611
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البيان								
الصادرات	466134.6	632330.9	770508.1	888308.9	1192047	846823.3	1030942	1350214
الاستثمارات.أ.م	25251	47455	70791	82133	97604	82455	67958	46343
السنوات	2012	2013	2014					
البيان								
الصادرات	1491345	1493261	1443428					
الاستثمارات.أ.م	53467	48471	43906.1					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، صندوق النقد الدولي بالنسبة لإحصائيات الصادرات لسنة 2014

شكل رقم (30): تطور الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (59)

من خلال الشكل رقم (30) نلاحظ أنه كلما زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1981-2008) زادت كذلك الصادرات العربية، وبداية من سنة 2009 بدأت تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الانخفاض وصاحبها ذلك انخفاض في الصادرات العربية، وهذا يدل على أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر إيجابي على الصادرات العربية، وذلك من خلال زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، وأيضاً نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية العربية، وكذلك نقل المهارات الإدارية إلى الدول العربية، بالإضافة إلى استفادة الشركات المحلية العربية من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

الفصل الرابع: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2014)

ثانيا: علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالواردات في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

إن البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، وكذلك البيانات المتعلقة بالواردات العربية موضحة في الجدول التالي:

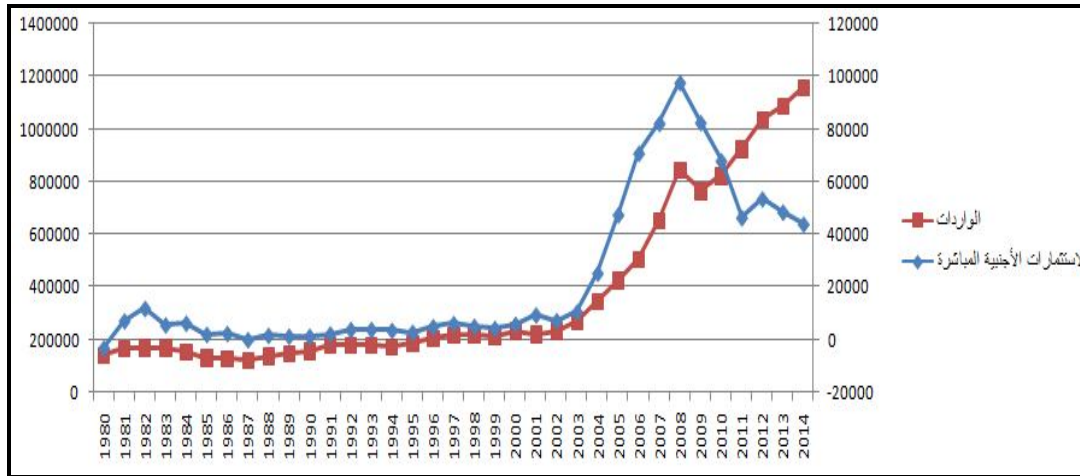
جدول رقم (60): تطور الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات		142189.1	167622	169397	169266.3	155109.2	130329.9	126587.7	122030.1
الاستثمارات.إ.م		3165-	7179	11857	5672	6286	2056	2362	42
البيان	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الواردات		137351.3	147459.6	156008.1	179666.4	177459.3	179472.1	172028.6	187162.4
الاستثمارات.إ.م		1657	1342	1288	2235	3874	3902	3556	2821
البيان	السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الواردات		205268.4	216052.2	217119.7	213890.5	232790.1	220411.6	233575.1	270894.1
الاستثمارات.إ.م		4930	6137	5114	4330	5896	9393	7267	10611
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات		344329.4	424697.2	503995.1	653387.5	845745	765070.6	821723.6	925080.1
الاستثمارات.إ.م		25251	47455	70791	82133	97604	82455	67958	46343
البيان	السنوات	2012	2013	2014					
الواردات		1035555	1089154	1157170					
الاستثمارات.إ.م		53467	48471	43906.1					

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، صندوق النقد الدولي بالنسبة لإحصائيات الواردات لسنة 2014

شكل رقم (31): تطور الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (60)

من خلال الشكل رقم (31) نلاحظ أنه كلما زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2008) انخفضت الواردات العربية، وبداية من سنة 2009 بدأت تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الانخفاض وصاحبها ذلك زيادة في الواردات العربية، مما يدل على أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية تساهم في انخفاض الواردات العربية حيث أصبحت الشركات الأجنبية تنتج منتجات كانت الدول العربية تستوردها.

خلاصة:

تعكس المظاهر التنموية لأي مجتمع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بعملية التنمية الشاملة، فمخرجات عملية التنمية ما هي إلا نتاج لطبيعة المدخلات المختلفة من حيث الكم والكيف وطريقة التفاعل وأنماط التسيير والتوجيه.

فمن المظاهر الاقتصادية في البلدان العربية وجدنا أنها تعاني من عدة مشاكل كضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدم امتلاك تكنولوجيا ذاتية، سوء استغلال الموارد الاقتصادية، عدم المرونة في الطاقة المالية، الطابع الاستهلاكي للاقتصاد، محدودية الاستثمار وكبر حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأيضا الظاهرة الربعية للاقتصاد فهي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يعاني من مشاكل عديدة بالرغم من المساحات الزراعية التي تمتلكها البلدان العربية، وأيضا الجهود والتحسينات التي حاولت البلدان العربية إدخالها على القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ضعف قطاع الخدمات.

الفصل الخامس

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

تمهيد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وكذلك واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، بالإضافة إلى واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام نماذج بيانات البانل والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: بعض النماذج القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي
المبحث الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014)

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

المبحث الأول: بعض النماذج القياسية الملائمة لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي.

هناك العديد من النماذج القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي نذكر منها:

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي البسيط يعتمد على متغيرين فقد أحدهما تابع والآخر مستقل لكن الحياة الواقعية تنفي ذلك، فنجد ظاهرة ما تتأثر بعدة عوامل ولذلك لابد من توسيع الانحدار ليشمل متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، وهو ما يسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أولاً: مفهوم وطبيعة النموذج الخطي المتعدد

يطلق على العلاقة بين أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع تسمية النموذج الخطي العام أو الانحدار الخطي المتعدد، وهي تسمية لعلاقة خطية بين أكثر من متغير اقتصادي مستقل أو مفسر ومتغير تابع واحد¹. وذلك من خلال الصيغة التالية²:

$$y_i = B_1 + B_2 X_{2i} + B_3 X_{3i} + \dots + B_K X_{Ki} + u_i$$

حيث: $(i = 1, 2, \dots, n)$

ويمكن التعبير عنه في صورة مصفوفات كالتالي³:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{21} & X_{31} & \dots & X_{K1} \\ 1 & X_{22} & X_{32} & \dots & X_{K2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{2n} & X_{3n} & \dots & X_{Kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_1 \\ B_2 \\ \vdots \\ B_K \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix}$$

ثانياً: فرضيات النموذج الخطي المتعدد

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد فإنه يجب توافر الافتراضات التالية:

1- الفرضية الأولى: القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفر أي أن: $E(u_i) = 0$ ⁴

$$E(u_i) = E \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} E(u_1) \\ E(u_2) \\ \vdots \\ E(u_n) \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix} = 0$$

¹ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 195.

² عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الثالثة، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص: 182.

³ نفس المرجع، ص: 182.

⁴ حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص-ص: 136-137.

2- الفرضية الثانية: تكون تباينات الأخطاء العشوائية u_i ثابتة وموجبة بالنسبة لكل ملاحظات العينة، أي تجانس تباينات الأخطاء لكل ملاحظات العينة¹.

3- الفرضية الثالثة: تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية وإنما لها قيم ثابتة².

4- الفرضية الرابعة: عدم الارتباط الذاتي لأخطاء أو أن التباينات المشتركة للأخطاء تكون معدومة أي أن:

$$\text{cov}(u_i, u_j) = E(u_i u_j) = 0 \quad i \neq j / i = j = 1, 2, \dots, n$$

5- الفرضية الخامسة: استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة⁴.

ثالثاً: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد

من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع y ، فإذا افترضنا وجود متغيرين مفسرين X_1 و X_2 ، فإن علاقة الانحدار المقدرة من عينة تأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{1t} + \hat{B}_2 X_{2t} + e_t$$

وتهدف طريقة المربعات الصغرى العادية إلى الحصول على مقدرات $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ بحيث تدني:

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2 = \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{1i} - \hat{B}_2 X_{2i})^2$$

والشرط اللازم للتدنية هو أن تكون مشتقاته الجزئية بالنسبة لـ $\hat{B}_0, \hat{B}_1, \hat{B}_2$ مساوية للصفر⁵.

وبالتالي يمكن الحصول على المعادلات الطبيعية التالية⁶:

$$\sum y_i = n\hat{B}_0 + \hat{B}_1 \sum X_{1i} + \hat{B}_2 \sum X_{2i} \dots \dots \dots (1)$$

$$\sum X_{1i} Y_i = \hat{B}_0 \sum X_{1i} + \hat{B}_1 \sum X_{1i}^2 + \hat{B}_2 \sum X_{1i} X_{2i} \dots \dots \dots (2)$$

$$\sum X_{2i} Y_i = \hat{B}_0 \sum X_{2i} + \hat{B}_1 \sum X_{1i} X_{2i} + \hat{B}_2 \sum X_{2i}^2 \dots \dots \dots (3)$$

ولإيجاد تقدير معالم النموذج يمكن استخدام أحد الطرق التالية:

1- طريقة المحددات: يمكن أن تحل المعادلات الطبيعية بواسطة قاعدة كرامر للحصول على قيم $\hat{B}_K$ من المعلمات.

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 38.

² مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص: 80.

³ تومي صالح، مرجع سابق، ص: 38.

⁴ هاري كليجيان، والاس أوتس، ترجمة المرسى السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1995، ص: 202.

⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص - ص: 256-257.

⁶ حسن علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص - ص: 140-141.

2- طريقة الانحرافات: يمكن تقدير معاملات الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب الانحرافات أو ما يسمى بالمتوسطات، أي انحرافات القيم الأصلية عن وسطها الحسابي¹.

رابعاً: تقييم النموذج الخطي المتعدد

بعد تكوين نموذج الانحدار وتقدير معاملاته سوف نحصل على معادلة محددة لتمثيل العلاقة محل الدراسة بين ظاهرة المفسرة Y_i ومجموعة العوامل المؤثرة فيها X_i وبعدها ننتقل إلى مرحلة تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار وتقييم جودة وفعالية تمثيله للعلاقة المدروسة².

1- تقييم النموذج من الناحية الإحصائية: يتم تقييم النموذج من الناحية الإحصائية من خلال:

أ- اختبار معنوية المعالم المقدرة باستخدام الإحصائية (t)

يستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots, X_K)$

المتغير التابع Y في نموذج الانحدار المتعدد وهو يعتمد على فرضيتين:

فرضية العدم: $H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = \dots = B_K = 0$

الفرضية البديلة: $H_A : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \dots \neq B_K \neq 0$

ثم يتم حساب قيمة (t) وتقارب مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معاملات النموذج المقدّر، والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$T = \frac{\hat{B} - B}{SE(\hat{B})}$$

وتستعمل هذه الإحصائية لإجراء اختبارات الفروض لكل معلمة $(\hat{B})$ على حدا ومنه إذا كانت (t)

المحسوبة أكبر من (t) الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية والعكس إذا كانت (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة³.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال:

- معامل التحديد (R^2) : هو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع الذي سببها التغير في المتغير المستقل أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية ويتم حسابه كمايلي⁴:

¹ حسن علي بنحيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص- ص: 142-144.

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 155.

³ حسن علي بنحيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص: 161.

⁴ نفس المرجع، ص: 87.

$$R^2 = \frac{\left(\hat{Y}_i - \bar{Y} \right)^2}{\left(Y_i - \bar{Y} \right)^2}$$

- اختبار إحصائية فيشر: يمكن اختبار المعنوية الكلية للانحدار باستخدام إحصائية فيشر والتي تحسب كمايلي:

$$F_{K-1, n-K} = \frac{\sum \hat{Y}_i^2 / (k-1)}{\sum e_i^2 / (n-k)}$$

وبعد حساب قيمة (F) تقارن مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية للبسط والمقام حيث إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة والعكس¹.

2- تقييم النموذج من الناحية القياسية: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فإن الخطوة التي تليها هو اختبار النموذج من الناحية القياسية حيث هناك العديد من مشاكل الاقتصاد القياسي تتمثل أساسا في:

- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
- مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ.
- أ- الارتباط الخطي المتعدد:** يشير الارتباط الخطي المتعدد أو التعدد الخطي إلى الحالة التي يكون فيها بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار ارتباط قوي، مما يجعل من الصعب عزل تأثيراتها الفردية على المتغير التابع²، ومن بين أسباب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي:
 - ميل المتغيرات الاقتصادية إلى التغير سويا لأنها تتأثر بنفس العوامل.
 - استخدام المتغيرات ذات الإبطاء كمتغيرات تفسيرية للنموذج.
 - صغر حجم العينة فيصبح عدد المشاهدات قريب من عدد المتغيرات التفسيرية³.
- ب- الارتباط الذاتي للأخطاء:** يشير الارتباط الذاتي للأخطاء إلى الحالة التي لا تتحقق فيها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء والتي تعد أحد الفرضيات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى في التقدير، بحيث تكون قيمة المتغير العشوائي u_i في أية فترة زمنية معينة مرتبطة مع قيمة أو قيم نفس المتغير العشوائي السابقة⁴، ومن بين أسباب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء مايلي:
 - إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره.
 - الصياغة الغير دقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.

¹ دمينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعاد حافظ منتصر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 168.

² نفس المرجع، ص: 210.

³ مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص- ص: 254-255.

⁴ تومي صالح، مرجع سابق، ص: 44.

- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

- سوء وصف المتغير العشوائي¹.

ج- عدم تجانس تباين الخطأ: إن من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية هو أن تباين حد الخطأ ثابت لكل قيم المتغيرات المستقلة، وإن لم يتوفر هذا الشرط فإنه توجد مشكلة اختلاف التباين ويؤدي هذا إلى تقديرات متحيزة²، ومن أسباب حدوث مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ مايلي:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المفسرة.

- استخدام البيانات المقطعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.

- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات تجميعية، لأن البيانات التجميعية تخفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغي بعضها البعض، فلا يكون هناك مجال لتشنت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كتلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشنت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك الوحدات الفردية³.

المطلب الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

قدم كل من غرانجر سنة 1983 وأنجل سنة 1987 تحليل التكامل المشترك، وهو يعتبر من المفاهيم الجديدة الأكثر أهمية في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، وتركز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية الغير مستقرة في حين تكون التراكيب الخطية فيما بينها مستقرة، ووجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب من مسارات السلاسل الزمنية.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، إذ نقوم بدراسة درجة استقراريته وتكاملها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات تمثل أساسا في اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل الزمنية ومن بين هذه الاختبارات كمايلي:

1- إختبار لديكي فولر (DF): تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما وهو يعتمد على ثلاثة نماذج وهي:

- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$(1)

- نموذج الانحدار زائد ثابت $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t$(2)

- نموذج الانحدار زائد ثابت واتجاه $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$(3)

حيث: $(\lambda = \phi - 1)$

¹ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية، عمان، 2007، ص: 448.

² دمينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص: 211.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص - ص: 394-395.

وفي الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات:

$$\begin{aligned} H_0 : \lambda = 0 & \quad (\phi = 1) \\ H_A : \lambda \neq 0 & \quad (\phi \neq 1) \end{aligned}$$

وعليه تتم المقارنة بين (t) المحسوبة و (t) الجدولية حيث إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة والعكس².

2- اختبار ديكي فولر المطور (ADF): لقد قام الباحثان ديكي وفولر بتطوير اختبارهما ليأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء ويرتكز (ADF) على الفرضية البديلة $|\phi_1| < 1$ ويستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots (6)$$

حيث: $(\lambda = \phi - 1)$ و ρ درجة التأخير.

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{aligned} H_0 : \phi_1 - 1 = 0 \\ H_A : \phi_1 - 1 < 0 \end{aligned}$$

3- اختبار فيليبس وبيرون (FP): إن اختبار فيليبس وبيرون يقوم على أساس تصحيح غير معلمي لإحصائية ديكي

فولر حيث يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة ذاتياً ويتم هذا الاختبار على أربعة مراحل هي:

أ- التقدير بواسطة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرافقة.

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$$

ب- تقدير التباين في المدى القصير للبواقي

ج- تقدير التباين في المدى الطويل S_t^2 (المعامل المصحح) والذي يتم الحصول عليه انطلاقاً من الانحرافات المعيارية

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^p \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لبواقي النماذج السابقة حيث:

د- ولتقدير هذا التباين فإنه من المهم تحديد عدد درجات التأخير ρ وتقدر كدالة لعدد المشاهدات n أي:

$$\rho \approx 4(n/100)^{2/9}$$

¹ شيعي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 209.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 658.

³ D.A.Dickey, W.A.Fuller, Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With a Unit Root, Econometrica, 1981, p-p: 1057-1072.

هـ- حساب إحصائية (FP) (فيليس وبيرون) كمايلي:

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وتقارن الإحصائية (FP) مع القيم الحرجة الموجودة في جدول ماك كينون¹.

4- اختبار KPSS: اقترح (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin (1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

أ- بعد تقدير النماذج (2) و(3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$

ب- نقدر التباين الطويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة فيليس وبيرون.

ج- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2}$$

د- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin ونقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة².

ثانياً: التكامل المشترك

إذا كان هناك سلسلتان (X_t, Y_t) غير مستقرتين فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في تقدير علاقة ما الحصول على انحدار زائف وذلك إذا كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

1- تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة كون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر³.

¹ Régis Bourbonnais, Michel Terraza, Analyse Des Séries Temporelles, Dunod, Paris, 2004, P-P:158-159.

² شيعي محمد، مرجع سابق، ص: 213.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص- ص: 670-671.

2- اختبارات التكامل المشترك:

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك منها:

أ- اختبار التكامل المشترك لأنجل وغرانجر: لتقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير بين المتغيرات يجب أولاً تحديد ما إذا كانت سلاسل النموذج مشتركة التكامل، ويتم اختبار أنجل وغرانجر على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات: وهو شرط مهم للتكامل المشترك حسب هذه الطريقة وهو أن تكون السلاسل الزمنية لها نفس درجة التكامل ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام عدة اختبارات أهمها اختبار ديكي فولر البسيط واختبار ديكي فولر المطور.

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل: إذا كان الشرط الأول محقق فإننا نقوم باستخدام طريقة المربعات

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$$

وحتى يتم قبول علاقة التكامل المشترك فإن حد البواقي للنموذج e_t المقدر لهذا الانحدار يجب أن يكون

$$e_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t$$

ولاختبار استقرار البواقي فإنه يتم استخدام اختبار ديكي فولر البسيط وديكي فولر المطور¹.

ب- اختبار جوهانس: إن اختبار جوهانس يعتمد على القيم الذاتية المنتجة من طريقة نماذج تصحيح الأخطاء التي تحتوي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى، ويتم اختبار جوهانس من خلال تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 y_{t-p} + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \varepsilon_t, \dots (1)$$

ويتم حساب عدد التأخر في النموذج كمايلي:

- إذا كانت (r=0) (r هي رتبة المصفوفة A): في هذه الحالة ليس هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ.

- إذا كانت (r=k) (k هي عدد المتغيرات المقترحة): في هذه الحالة تكون كل المتغيرات مستقرة والتكامل غير مطروح.

- إذا كانت $1 \leq r \leq k$ في هذه الحالة فإنه توجد علاقة تكامل مشترك، ويمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ².

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، وبالطبع إذا كانت كل المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحاً لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

¹ Régis Bourbonnais, Econométrie, édition Dunod, Paris, 2004, P: 283.

² Régis Bourbonnais, Econométrie, édition Dunod, Paris, 1989, P: 281.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل¹، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كمايلي:

لتكن السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الدرجة الأولى فإن عملية التقدير تتم في خطوتين:

الخطوة الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية $y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + \varepsilon_t$

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة المربعات الصغرى العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \quad \alpha_2 < 0$$

يجب أن يكون المعامل α_2 معنوياً سالباً، إذا لم يكن كذلك يجب رفض نموذج تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويتعد عن الهدف طويل المدى².

المطلب الثالث: بيانات البانل

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل).

أولاً: تعريف بيانات البانل

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة³.

ثانياً: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

هناك نوعين من نماذج بيانات البانل هما: نماذج بيانات بانل الساكن ونماذج بانل الديناميكي

1- نماذج بيانات بانل الساكن: تنقسم نماذج بيانات بانل الساكن إلى ثلاث نماذج أساسية هي:

أ- النموذج التجميعي (Pooled Regression Model (PRM)

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات البانل كما وضعها (Greene, 1993) بالشكل التالي⁴:

$$y_{it} = \alpha_{it} + x'_{it}B + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$i = 1, 2, 3, \dots, n$ - وهي تشير إلى الوحدات المفردة (المقطعية)

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 685.

² شيعي محمد، مرجع سابق، ص: 293.

³ Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989, P: 02.

⁴ Isabelle Cadoret et all, Econométrie Appliquée, 1^{ère} édition, édition de boeck université, Paris, 2004 , P: 199.

- $t = 1, 2, 3, \dots, T$ وهي تشير إلى فترات الزمن.
- y_{it} متجه عمودي $nT \times 1$ ويمثل المتغير التابع.
- x'_{it} مصفوفة $nT \times k$ للمتغيرات المستقلة.
- B متجه عمودي $k \times 1$ للمعاملات المراد تقديرها.
- ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.
- α_{it} تمثل الحدود الثابتة.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من $i = 1, 2, 3, \dots, n$ ، والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ ، أي لدينا مقطع لحظي ل N مشاهدة، أي T مقطع و nT مشاهدة كلية، وتمثل α_{it} الأثر الفردي والذي يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i ، فإذا كانت α_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي: $y = XB + \varepsilon$ ، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وفي هذا الحالة تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدرات متسقة وكفؤة ل B, α ، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسيين هما:

- نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعتبر α_{it} مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
- نموذج التأثيرات العشوائية الذي يعتبر α_{it} ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب¹.

ب- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)

في نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية هي الدول مثلاً أو الزمنية مثلاً السنوات، أي النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل أو الآثار غير الملحوظة سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو زمني والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة².

ولتقدير نموذج الآثار الثابتة يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية

(Least Squares Dummy Variables (LSDV)³

¹ جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2013، ص: 303.

² عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16، عدد

1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2010، ص: 19.

³ William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003, P: 287.

ج- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model (REM)

على خلاف نموذج (FEM) يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية والزمنية على أنه معالم عشوائية وليست ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات في حد خطأ العشوائي للنموذج ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع (FEM) فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وهي حالة وجود كل من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحياناً كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي¹.

لغرض تقدير معالم نموذج التأثيرات العشوائية عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS))².

2- نماذج بانل الديناميكي

تقدم نماذج بانل الديناميكي الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، حيث أن النماذج الديناميكية على بيانات البانل تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ، ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي مع الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية، وهناك عدة طرق لتقدير هذه النماذج منها طريقة العزوم المعممة (GMM)³.

أ- نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ:

تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج لاسيما في نماذج البانل الديناميكية وذلك للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة.

لنعتبر نموذج الانحدار الذاتي دون متغيرات خارجية التالي:

$$y_{it} = \delta y_{i,t-1} + \mu_{it} \quad \text{with} \quad |\delta| < 1 \dots (1)$$

حيث أن (μ_{it}) يتكون من جانبين: $\mu_{it} = \mu_i + v_{it}$

كما أن التباينات المشتركة بين الخطأ μ_i, v_{it} تكون معدومة.

يتضح من النموذج (1) أن المتغير المبطاء $y_{i,t-1}$ تكون مرتبطة مع حد الخطأ (μ_{it}) بحيث إذا تم كتابة النموذج رقم (1) في الفترة (t-1) نحصل على المتغيرة المبطاء $y_{i,t-1}$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي حسب

¹ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص: 19.

² زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 279.

³ Brigitte Dormont, Introduction à L'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999, P: 406.

خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات المعتادة (OLS) غير فعالة من الناحية العلمية في حالة البعد الزمني المحدود والذي يشكل أغلب الحالات، ويكون من الضروري استخدام طريقة التقدير المتقارب في طريقة المساعدة أو طريقة العزوم المعممة¹.

ب- نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة:

تأخذ نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j X_{j,i,t} + \mu_{it} \dots (2)$$

حيث: $i = 1, 2, 3, \dots, n$ و $t = 1, 2, 3, \dots, T$ و $\mu_{it} \approx IID(0, \sigma_u^2)$

حسب نظرية Frisch-Waugh-Lovell يتم تقدير النموذج (2) باستخدام المقدر Within وبالتالي يكون مكافئاً لتطبيق المربعات الصغرى العادية للنموذج، أين يعبر عن المتغيرات بالانحراف عن المتوسطات الفردية حيث:

$$y_{it} - y_i = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \sum_{j=1}^k b_j (X_{j,i,t} - X_{j,i}) + (\mu_{it} - \mu_i)$$

يتضح من النموذج وجود عدة علاقات ارتباط بين المتغيرة الداخلية المبطة $y_{i,t-1}$ ومتوسطها الفردي $y_{i,t-2}$ وحد الخطأ $(\mu_{it} - \mu_i)$ ، بمعنى آخر إذا كان المقدر Within متقارب في حالة $N \rightarrow \infty$ و T فإنه يكون متغير وغير متقارب في حالة $N \rightarrow \infty$ و T محددة، وبالتالي كما هو الشأن في حالة النموذج مع مركبات الخطأ يكون من الضروري استخدام طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة².

ثالثاً: اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك

تتمثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك فيما يلي:

1- اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل:

لمعرفة النموذج الملائم لبيانات الدراسة يتم تطبيق العديد من الاختبارات نذكر منها:

أ- اختبار التجانس (Hsiao) للمفاضلة بين نموذج (PRM) ونموذج (FEM):

إذا اعتبرنا النموذج التالي: $y_{it} = \alpha_{it} + B_i x_{it} + \varepsilon_{it}$

حيث ε_{it} حد الخطأ يفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع (IID) بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2 ، كما يفترض أن المعلمات (α_i, B_i) في النموذج يمكن أن تختلف في البعد الفردي وأنها ثابتة في الزمن، عند هذا المستوى هناك عدة صيغ ممكنة على النحو التالي:

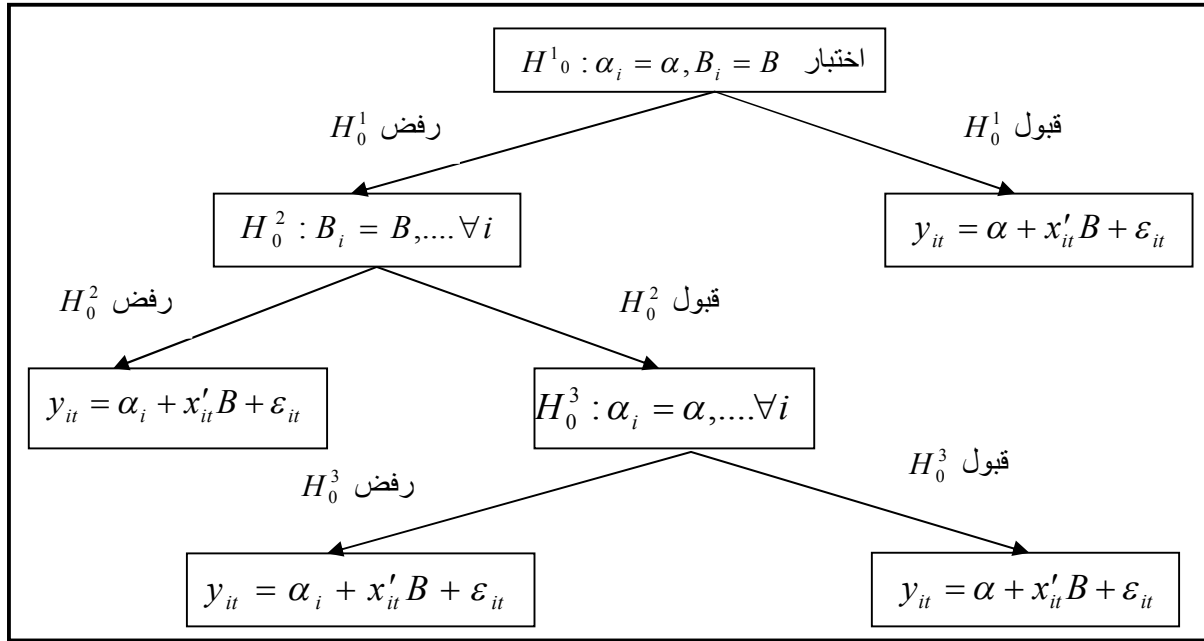
- تطابق الثوابت (α_i) وشعاع المعلمات (B_i) حيث $\forall i \in [1, N] B_i = B, \alpha_i = \alpha$ فيكون لدينا نموذج بانل المتجانس.

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 282.

² جبوري محمد، مرجع سابق، ص: 312.

- الثوابت (α_i) وشعاع المبيعات (B_i) تكون مختلفة حسب الأفراد فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف.
- الثوابت (α_i) تكون متطابقة $\forall i \in [1, N] \alpha_i = \alpha$ ، بينما أشعة المبيعات (B_i) تختلف بين الأفراد، في هذه الحالة كل مبيعات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب الأفراد، ويكون لدينا عدد N نموذج مختلف.
- شعاع المبيعات (B_i) متطابقة $\forall i \in [1, N] B_i = B$ في حين الثوابت (α_i) تختلف حسب الأفراد، ونحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية¹، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (32): خطوات اختبار التجانس ل (Hsiao)



Source: Régis Bourbonnais, Econométrie Manuel et Exercices Corrigés, Dunod, 7^e édition, Paris, 2009, P: 331.

يقوم هذا الاختبار على المفاضلة بين تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وبين تقدير النموذج المدمج الذي يفترض أن معاملات القواطع للمفردات لا تختلف معنويًا عن الصفر ولذلك يقوم هذا الاختبار بالتحقيق من

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_N$$

$$H_A : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_N$$

الفروض التالية:

ويستخدم هذا الاختبار إحصائية (Fisher) للتحقق من الفروض السابقة والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$F_{(N-1, NT-N-K)}^{\alpha} = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \dots (2)$$

حيث R_{FEM}^2 معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت و R_{PRM}^2 معامل التحديد للنموذج المدمج.

ومقارنة F المحسوبة مع F الجدولية بدرجة حرية (N-1) و (NT-N-K) على التوالي عند مستوى معنوية

1% أو 5%.

¹ جبوري محمد، مرجع سابق، ص-ص: 317-318.

فإذا كانت F المحسوبة أقل من F الجدولية تقبل فرضية العدم وهذا يعني أن جميع الحدود الثابتة لكل المقاطع العرضية متساوية، ومن ثم دمج بيانات السلسلة الزمنية والمقاطع العرضية مع بعض والتعامل معها كعينة واحدة تضم (N) من المشاهدات ولها حد ثابت واحد، وبالعكس ذلك تقبل الفرضية البديلة التي تعني تغير الحد الثابت خلال المقاطع العرضية وبالتالي اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة¹.

ب- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج (FEM) ونموذج (REM):

في هذا الاختبار تتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM)، وينص هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وهو يقوم على فرضيتين:

- فرضية العدم: مقدرة الآثار العشوائية متسقة.
- الفرضية البديلة: مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة.

ويستخدم الاختبار إحصائية H التي تتبع توزيع (X^2) بدرجة حرية K وفق الصيغة التالية:

$$H : (\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}) [Var(\hat{B}^{FEM}) - Var(\hat{B}^{REM})]^{-1} (\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}) \approx X^2(K) \dots (3)$$

وبمقارنة (H) المحسوبة مع قيمة (X^2) بدرجة حرية (K) نجد أنه لما (H) المحسوبة أقل من (X^2) تقبل فرضية العدم مما يدل على نموذج الآثار العشوائية هو المناسب، والعكس لما (H) المحسوبة أكبر من (X^2) تقبل الفرضية البديلة أي نموذج الآثار الثابتة هو المناسب².

2- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

فيما يخص اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل هناك جيلين من الاختبارات، حيث يركز الجيل الأول على الاستقلال بين الأفراد أما الجيل الثاني فيركز على عدم الاستقلالية بين الأفراد أي هناك ارتباط بين المفردات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ زغبة طلال، مرجع سابق، ص: 287.

² William. H. Greene, op-cit, P: 287.

جدول رقم (61): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

اختبارات الجيل الأول: استقلال بين الأفراد
1- تحديد متجانس لجذر الانحدار الذاتي تحت فرضية (H_a) Levin et Lin (1992,1993) Levin, Lin et chu (2002) Harris et Tzavalis (1999) 2- تحديد غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي Im, Pesaran et shin (1997,2002 et 2003) Maddala et wu (1999) Choi (1999,2001) Hadri (2000) 3- اختبار تسلسلي: Hénin, Solivaldt et Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: ارتباط بين الأفراد
1- اختبارات مبنية على أساس نماذج عاملية: Bai et Ng (2001) Noon et Perron (2004) Phillips et Sul (2003a) Pesaran (2003) Choi (2002) 2- طرق أخرى: O.Connell (1998) Chang (2002, 2004)

Source : Christophe Harlin et Valerie Mignon, Une Synthèse Des Tests de Racine Unitaire Sur Données de Panel, Université d'Orléans, Janvier 2005, P: 04.

أ- اختبار Lin و Levin:

مستوحى من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لديكي فولر، وهناك ثلاثة نماذج لاختبار جذر الوحدة:

- النموذج الأول: $\Delta y_{it} = \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{it}$

- النموذج الثاني: $\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{it}$

- النموذج الثالث: $\Delta y_{it} = \alpha_i + B_i t + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{it}$

حيث: $i = 1, 2, \dots, N$ و $t = 1, 2, \dots, T$ و $\mu_{it} \approx IID(0, \delta_u^2)$

وهو يعتمد على الفرضيات التالية:

- الفرضية $H_0: \rho = 0$

$H_A: \rho < 0$

- الفرضية 02: $H_0 : \rho = 0 \text{ et } \alpha_i = 0, \forall i = 1, \dots, N$

$H_A : \rho < 0 \text{ et } \alpha_i \in R, \forall i = 1, \dots, N$

- الفرضية 03: $H_0 : \rho = 0 \text{ et } \beta_i = 0, \forall i = 1, \dots, N$

$H_A : \rho < 0 \text{ et } \beta_i \in R, \forall i = 1, \dots, N$

حيث:

- H_0 تجانس جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.

- H_A تجانس الاستقرارية أي السلسلة مستقرة.

كما أنه يجب تحديد درجة التأخير ρ_i وذلك بإعطاء أقصى عدد من التأخيرات واختبار معنوية معامل آخر

تأخير باستخدام اختبار ستودنت المعياري، ثم حساب إحصائية t والتي تساوي: $t_{\rho} = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\delta}_{\rho}}$ ¹

ب- اختبار (IPS) Im, Pesaran et shin (2003):

يعتمد اختبار IPS على متوسط اختبارات (ADF) المحسوب لكل وحدة مقطعية، ويسمح بتفاوت معلمة

المتغيرات $y_{i,t-1}$ عبر الوحدات المقطعية وهو يعتمد على فرضيتين:

H_0 وجود جذر الوحدة $H_0 : \rho_i = 0 \text{ For } i = 1, \dots, N$

H_A توجد حالتين:

$H_A : \rho_i < 0 \text{ For } i = 1, 2, \dots, N_1$

حيث $\lim_{N \rightarrow \infty} (N_1/N) = \delta$ أين $0 < \delta \leq 1$ ، وهذا الشرط ضروري في تحليل جذر الوحدة في معطيات البائل حيث

تدمج فرضية عدم التجانس المحتمل لمعلمة الانحدار المتغير المبطل، كما أن إحصائية IPS مناظرة لمتوسط الإحصائية

الفردية ل (ADF) حيث: $\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{pi}$

حيث أن t_{pi} هي الإحصائية الفردية المرتبطة بفرضية العدم $H_0 : \rho_i = 0$ بالنسبة ل i مفردة، وفيما يخص الفرضية

H_A وإحصائية IPS تتبع القانون الطبيعي $TN \rightarrow \infty$ وعليه الإحصائية المعيارية Z_{IPS} متقاربة نحو القانون الطبيعي

$N(0,1)$

حيث:

$$Z_{IPS} = \frac{\sqrt{N} \left(\bar{t} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E[t_{it} / \rho_i = 0] \right)}{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N Var[t_{it} / \rho_i = 0]}$$

حيث أن قيم $E[t_{it} / \rho_i = 0]$ و $Var[t_{it} / \rho_i = 0]$ تحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T ودرجة

الانحدار ρ_i^2 ²

¹ Christophe Harlin et Valerie Mignon, Op-cit, P-P: 5-12.

² Badi.H.Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, John Wiley and Sons, England, 2005, P-P: 242-243.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

تتمثل منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم فيما يلي:

أولاً: أهمية النموذج القياسي المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البائل)، حيث أن لهذه البيانات أهمية بالغة، حيث أنها تتمتع ببعد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي، الأمر الذي جعل دراستها في الميدان الأكثر فعالية ونشاط في القياس الاقتصادي وهي بذلك تكتسي أهمية بالغة تتمثل في:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن معطيات البائل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر معطيات البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تسهم بيانات البائل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.
- تبرز أهمية استخدام معطيات البائل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاصة بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية¹.

ثانياً: النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة في التحليل

يتمثل النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة في التحليل فيما يلي:

1- تحديد متغيرات النموذج:

إن الخطوة الأولى في تعيين نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقاً من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة، وقد تم جمع البيانات عن متغيرات النموذج من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).

أ- **المتغير التابع:** وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز (GDP)، وهو يمثل أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد، وهو الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة من طرف الوحدات المقيمة والمخصصة للاستخدام النهائي خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي، ومعبّر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

¹ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص: 17.

ب- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي لها القدرة على تفسير المتغير التابع أي التأثير عليه من خلال طبيعة العلاقة بينهم وتمثل المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج القياسي المستخدم في:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ويرمز لها بالرمز (FDI)، ومعبّر عنها بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبيانات معبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي.

- الاستثمار المحلي: ويرمز له بالرمز (DI)، ويتمثل في مجمل الإنفاق الاستثماري المحلي السنوي، ويحسب بطرح قيمة تدفقات السنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي تكوين رأس المال (GCF) للسنة نفسها، ومعبّر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي.

- عنصر العمل: ويرمز له بالرمز (L) ومعبّر عنه بحجم القوى العاملة كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي، وهناك علاقة طردية بين حجم القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي.

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

بعد تحديد كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، يتعين في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج

وتأخذ معادلة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة

$$GDP = f(FDI, DI, L) \quad \text{الشكل التالي: (2014-1980)}$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

FDI: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

DI: الاستثمار المحلي

L: عنصر العمل

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغة العامة، مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $X_{j,i,t}$ كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_i + X_{j,i,t}B + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, T \text{ و } i = 1, 2, 3, \dots, N$$

حيث أن:

- y_{it} يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

- α_i ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات الناتج المحلي الإجمالي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن، كما أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية.

- B متجه عمودي $k \times 1$ للعمليات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.
- $X_{j,i,t}$ تمثل مصفوفة $Tn \times k$ لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو للدولة i وفي الفترة t ، حيث j ترمز إلى المتغير أي: $j=1,2,3,\dots,s$ من المتغيرات.
- ε_{it} متجه عمودي $Tn \times 1$ لحد الخطأ العشوائي للدولة i أو للفترة t

3- اختيار العينة المستخدمة في الدراسة:

تتمثل العينة المستخدمة في مجموع الدول العربية كفضاء اقتصادي واحد والمتمثلة في: (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، السودان، عمان، اليمن، المغرب، الأردن، لبنان، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، فلسطين وجزر القمر) أي 22 دولة عربية. ولتطبيق النموذج الخاص ببيانات البائل والتي تتعامل مع عدد n من الوحدات المقطعية المتمثلة في 22 دولة عربية وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $T=35$ من الفترات، فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 1980 إلى غاية 2014، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(T \times n)$ وهو (35×22) أي 770 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة النمو السابقة وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 DI_{it} + \beta_3 L_{it} + \varepsilon_{it}$$

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك

يتم في هذا الجزء دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستثمار المحلي والعمالة، وكذلك دراسة علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1980-2014)، وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يؤدي إلى نتائج مضللة وهو ما يسمى بالانحدار الزائف، في ظل ارتفاع قيمة معامل التحديد بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، لذلك لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية.

1- دراسة الاستقرارية للسلسلة GDP:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (62):

جدول رقم (62): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.9816	26.7124	1.0000	4.07355	0.9082	1.32960	وجود ثابت واتجاه زمني
0.9999	16.6964	1.0000	14.6021	1.0000	12.3915	وجود ثابت
1.0000	7.27891	-	-	1.0000	20.1424	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (15)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (62) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (63): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	368.787	0.0000	-15.9344	0.0000	-17.4568	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	237.261	0.0000	-11.9318	0.0000	-12.0238	وجود ثابت
0.0000	270.185	-	-	0.0000	-8.96933	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (16)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (63) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2- دراسة الاستقرار للسلسلة FDI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (64):

جدول رقم (64): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	91.4931	0.0597	-1.55726	0.9807	2.06911	وجود ثابت واتجاه زمني
1.1194	55.2293	1.0000	4.45319	0.9993	3.20306	وجود ثابت
0.0002	85.2839	-	-	0.0057	-2.52970	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (64) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (65): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	628.516	0.0000	-17.9722	0.0000	-10.4545	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	441.415	0.0000	-23.5348	0.0000	-20.3965	وجود ثابت
0.0000	1104.62	-	-	0.0000	-27.1572	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (65) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

3- دراسة الاستقرار للسلسلة DI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (66):

جدول رقم (66): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستوياتها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.4357	44.8579	0.9781	2.01509	0.8566	1.06498	وجود ثابت واتجاه زمني
0.6800	39.1307	1.0000	4.90696	1.0000	5.99843	وجود ثابت
1.0000	16.0086	-	-	1.0000	7.11188	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (19)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (66) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (67): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	320.264	0.0000	-16.6958	0.0000	-14.9258	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	322.211	0.0000	-15.5820	0.0000	-15.6982	وجود ثابت
0.0000	560.232	-	-	0.0000	-19.8069	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (20)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (67) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

4- دراسة الاستقرار للسلسلة L:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (68):

جدول رقم (68): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستوياتها الأصلية

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.1659	52.9982	0.9967	2.71564	0.9991	3.10816	وجود ثابت واتجاه زمني
1.0000	7.37347	1.0000	16.0794	1.0000	7.48825	وجود ثابت
1.0000	8.82977	-	-	1.0000	19.6743	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (21)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (68) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الحدودي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (69): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	217.524	0.0000	-10.8698	0.0000	-5.57350	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	202.181	0.0000	-9.67811	0.0000	-5.45159	وجود ثابت
0.0000	121.545	-	-	0.0000	-3.24514	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (22)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (69) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

من خلال الاختبارات السابقة والخاصة باختبارات جذر الوحدة اتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة وذلك عند مستواها الأصلي، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الأولى فأصبحت السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى.

ثانيا: دراسة علاقة التكامل المشترك

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتأكد من أن متغيرات البانل مستقرة من الدرجة الأولى، فذلك يقودنا إلى الخطوة الثانية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة خلال الفترة (1980-2014)، وذلك باستخدام اختبار (Pedroni)، كما هو موضح في الجدول رقم (70).

جدول رقم (70): يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

الاختبار	اختبار التكامل المشترك	نوع الاختبار	احصاء الاختبار	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك: H_0 يوجد تكامل مشترك: H_A	داخل الأبعاد within	Panel v- statistic	0.430276	0.3335
		Panel rho- statistic	1.449202	0.9264
		Panel pp- statistic	-0.104693	0.4583
		Panel ADF- statistic	0.191042	0.5758
وجود قاطع دون اتجاه	بين الأبعاد Between	Group rho- statistic	2.719449	0.9967
		Group pp- statistic	0.524079	0.6999
		Group ADF- statistic	-0.409426	0.3411
		Panel v- statistic	1.136892	0.1278
لا يوجد تكامل مشترك: H_0 يوجد تكامل مشترك: H_A	داخل الأبعاد within	Panel rho- statistic	1.906601	0.9717
		Panel pp- statistic	-2.154413	0.0156
		Panel ADF- statistic	-2.749991	0.0030
		Group rho- statistic	3.592093	0.9998
وجود قاطع واتجاه	بين الأبعاد Between	Group pp- statistic	-0.046588	0.4814
		Group ADF- statistic	-3.133181	0.0009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (23)

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (70)، إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك، وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستثمار المحلي والعمالة.

المطلب الثالث: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها وتحليل النتائج

في هذا الجزء سيتم تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها وذلك لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة.

أولاً: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن

لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاث نماذج هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كما هو موضح في الجدول رقم (71).

جدول رقم (71): يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البانل الساكن.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)			
الفترة: (2014-1980) T=35 N=22 مجموع مشاهدات البانل: 770=22×35 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي (OLS)	نموذج التأثيرات الثابتة (SUR)	نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)
constante	535.5819	1038.911	564.7608
	3.199998 *	48.28654 *	3.327184 *
	0.0014 **	0.0000 **	0.0009 **
DF DI	0.829702	0.592358	0.818723
	7.994801 *	17.81405 *	8.269272 *
	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 **
DDI	0.804958	0.595680	0.794103
	20.50969 *	27.15817 *	21.09200 *
	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 **
DL	3.118929	0.070183	2.931645
	3.537787 *	0.729941 *	3.360325 *
	0.0004 **	0.4657 **	0.0008 **
R-squared	0.398794	0.621779	0.390045
Adjusted R-squared	0.3963370	0.609224	0.387585
F-Statistic	164.5043	49.52425	158.5872
Prob(F-Statistic)	0.0000	0.0000	0.0000
Durbin watson	1.519687	1.978283	1.532430

* تمثل القيمة الإحصائية لـ t-statistic.

** تمثل القيمة الاحتمالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (24)، الملحق رقم (25) والملحق رقم (26)

ثانياً: المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار إحصائية فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقد تم استخدام اختبار (Housman).

1- اختبار (Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

يسمح هذا الاختبار بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدمه، أي هل ثابت الانحدار مشترك بين جميع الدول أم لكل دولة ثابت خاص بها، والاختبار موضح في الجدول رقم (72).

جدول رقم (72): يوضح نتائج اختبار إحصائية (F)

Effects Test	statistic	D,F	Pref
Gross-section F	13.033202	(21.723)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8 .

من خلال الجدول رقم (72) نلاحظ أن قيمة (Gross-section F) هي 13.033202 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.0000 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس قواطع الدول، أي نموذج التأثيرات الثابتة هو المرجح أي أن لكل دولة ثابت خاص بها.

2- اختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM).

تشير نصوص التحليل القياسي إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Housman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ونتائج موضحة في الجدول رقم (73).

جدول رقم (73): نتائج اختبار (Housman)

Test Summary	Chi-sq statistic	Chi-sq-d,f	Pref
Gross-section random	66.265117	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (73) نلاحظ أن اختبار Housman قد أشارت إلى أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وهو يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على معنوية نموذج التأثيرات الثابتة، وبالتالي يكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة وهذه النتيجة مشابها لما هو متوقع.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج باستخدام التأثيرات الثابتة

بعد نتائج اختبار Housman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة والنتائج موضحة في الجدول رقم (74).

جدول رقم (74): يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج التأثيرات الثابتة

varialele	coefficient	t-statistic	Prof
C	1038.911	48.28654	0.0000
DFDI	0.592358	17.81405	0.0000
DDI	0.595680	27.15817	0.0000
DL	0.070183	0.729941	0.4657
R ²	0.621779		
Actjusted R ²	0.609224		
F-statistic	49.52425		
Prob(F- statistic)	0.00000		
Durbin watson	1.978283		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (25)

رابعاً: تشخيص النموذج المقدر وتحليل النتائج

في هذا الجزء سيتم تشخيص النموذج المقدر وتحليل النتائج:

1- تشخيص النموذج المقدر: يتم تشخيص النموذج كمايلي:

أ- الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.592358 وحدة، إذن معامل (DFDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار المحلي، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار المحلي عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.595680 وحدة، إذن معامل (DDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل العمالة، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (العمالة عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت العمالة بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.070183 وحدة، إذن معامل (DL) له معنوية اقتصادية.

ب- الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

- اختبار معنوية المعامل: حيث أنه:

- بالنسبة لمعامل DFDI، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DFDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DFDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- بالنسبة لمعامل DDI، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار المحلي) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- بالنسبة لمعامل DL، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.4657 أكبر من 5%، ومنه (DL) ليست له معنوية إحصائية وبالتالي لا يمكن قبول DL في النموذج يعني أن المتغير المفسر (العمالة) لا يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

وبالتالي يجب إعادة تقدير النموذج بعد حذف متغير العمالة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (75): يوضح نتائج تقدير معاملات النموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة

varialele	coefficient	t-statistic	Prof
C	1046,392	58,19941	0,0000
DFDI	0,592248	17,85117	0,0000
DDI	0,595845	27,25115	0,0000
R ²	0,621890		
Actjusted R ²	0,609879		
F-statistic	51,77343		
Prob(F- statistic)	0,0000		
Durbin watson	1,978114		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (27)

من خلال الجدول رقم (75) نلاحظ أن كلا المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفروق الأولى والاستثمار المحلي عند الفروق الأولى لهما معنوية اقتصادية ومعنوية إحصائية وبالتالي هما يؤثران في المتغير التابع أي الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يمكن قبول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في النموذج.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه كمايلي:

- معامل التحديد (R²): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.621890، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 62.189% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن هناك ارتباط بين التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار المحلي، أما الباقي 37.811% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- اختبار فيشر: بما أن الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي 51.77343 والتي يقابلها الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

2- تحليل النتائج:

أظهرت نتائج النموذج المقدّر أن هناك علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014) كما هو متوقع من النظرية الاقتصادية، كما أن هناك معنوية إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.592248 وحدة، لكن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة بالرغم من أن الدول العربية بذلت الكثير من الجهود لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن دول المنطقة العربية مجتمعة لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يسمح بأن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة رغم أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة.

وأيضاً عند النظر إلى أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، نلاحظ أيضاً أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي الناتج المحلي الإجمالي كما أن له معنوية إحصائية، وهذا يدل أيضاً على أن الدول العربية تسعى إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وبالنظر إلى مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية مجتمعة، حيث إذا تغير الاستثمار المحلي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.595845 وحدة، وتعتبر هذه المساهمة تقريباً متساوية مع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يدل على أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والاستثمارات المحلية، لكن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)

من أجل مقارنة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال فترة الدراسة فقد تم تقسيم الدول العربية إلى عيّنتين، حيث تتعلق العينة الأولى بمجموع الدول العربية النفطية والمتمثلة في (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، السودان، عمان واليمن)، أي 14 دولة عربية.

ولتطبيق النموذج الخاص ببيانات البانل والتي تتعامل مع عدد n من الوحدات المقطعية والمتمثلة في 14 دولة عربية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t=35$ من الفترات، فهي بذلك تغطي

الفترة السنوية من 1980 إلى غاية 2014، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(T \times n)$ أي (35×14) أي 490 مشاهدة.

أما العينة الثانية فتتعلق بمجموع الدول العربية غير النفطية والمتمثلة في (المغرب، الأردن، لبنان، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، فلسطين، وجزر القمر)، أي 08 دول عربية.

ولتطبيق النموذج الخاص ببيانات البانل، والتي تتعامل مع عدد n من الوحدات المقطعية المتمثلة في 08 دولة عربية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t=35$ من الفترات، فهي بذلك تغطي الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(T \times n)$ أي (35×08) أي 280 مشاهدة.

المطلب الأول: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال الفترة (2014-1980)

لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية المنتجة للنفط خلال الفترة (2014-1980) يتم إتباع الخطوات التالية:

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لتجنب الحصول على انحدار زائف والذي يتميز بارتفاع قيمة معامل التحديد بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج القياسي.

1- دراسة الاستقرارية للسلسلة GDP:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (76):

جدول رقم (76): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.6627	24.3536	0.9198	1.40342	0.5605	0.15229	وجود ثابت واتجاه زمني
0.9668	75.9355	1.0000	9.92446	1.0000	8.94135	وجود ثابت
1.0000	6.85743	-	-	1.0000	17.5436	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (28)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (76) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (77): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معمة الاختبار	
0.0000	176.114	0.0000	-10.3863	0.0000	-12.9706	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	175.664	0.0000	-11.3800	0.0000	-11.7825	وجود ثابت
0.0000	216.216	-	-	0.0000	-7.85256	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (29)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (77) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2- دراسة الاستقرار للسلسلة FDI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (78):

جدول رقم (78): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0013	55.9615	0.2343	-0.72491	0.9993	3.1928	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0056	50.5368	0.9713	1.90016	0.9765	1.98692	وجود ثابت
0.0000	77.1402	-	-	0.0001	-3.74830	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (30)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (78) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الحدودي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (79): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	236.579	0.0000	-10.9096	0.0000	4.48803	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	255.935	0.0000	-14.6997	0.0000	-10.5177	وجود ثابت
0.0000	436.770	-	-	0.0000	-18.2556	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (31)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (79) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

3- دراسة الاستقرار للسلسلة DI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (80):

جدول رقم (80): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.2898	31.6298	0.9931	1.24329	0.7483	0.66916	وجود ثابت واتجاه زمني
0.9893	13.6801	1.0000	5.13561	1.0000	5.36986	وجود ثابت
1.0000	7.65870	-	-	1.0000	6.55484	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (32)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (80) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (81): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	178.890	0.0000	-11.7265	0.0000	-10.1599	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	166.893	0.0000	-10.2896	0.0000	-10.9653	وجود ثابت
0.0000	383.595	-	-	0.0000	-15.8954	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (33)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (81) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

4- دراسة الاستقرار للسلسلة L:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (82):

جدول رقم (82): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستوياتها الأصلية

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0187	45.7019	0.8708	1.13012	0.9984	2.95433	وجود ثابت واتجاه زمني
1.0000	5.14209	1.0000	14.1161	1.0000	6.34966	وجود ثابت
0.9998	8.69827	-	-	1.0000	14.9494	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (82) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (83): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	101.152	0.0000	-5.98523	0.0324	-1.84682	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	81.4154	0.0000	-4.62940	0.0087	-2.37973	وجود ثابت
0.2284	33.2005	-	-	0.0173	-2.11369	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (35)

من خلال الجدول رقم (83) نلاحظ حتى بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى بقيت هناك قيم احتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا ما يستدعي القيام بإجراء فروقات من الدرجة الثانية.

جدول رقم (84): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDL

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	281.293	0.0000	-16.3938	0.0000	-13.8238	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	283.828	0.0000	-18.0710	0.0000	-15.8559	وجود ثابت
0.0000	494.741	-	-	0.0000	-19.2701	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (36)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (84) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

من خلال الاختبارات السابقة والخاصة باختبارات جذر الوحدة اتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الأولى فأصبحت السلاسل الزمنية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي مستقرة من الدرجة الأولى، أما بالنسبة لمتغير العمالة فوجدنا أنه غير مستقر عند الفروقات من الدرجة الأولى مما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الثانية، فوجد أن متغير العمالة مستقر من الدرجة الثانية.

ثانياً: دراسة علاقة التكامل المشترك

بعد التأكد من أن كل متغير من متغيرات البانل مستقرة، حيث أن درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة، فذلك يقودنا في الخطوة التالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته، حيث أن وجود بعض المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة وهي الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي حيث أنها متكاملة من الدرجة الأولى يقودنا إلى إجراء التكامل المشترك من خلال اختبار (Pedroni)، كما هو موضح في الجدول رقم (85)

جدول رقم (85): يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

الاختبار	اختبار التكامل المشترك	نوع الاختبار	احصاء الاختبار	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك H_0	داخل الأبعاد within	Panel v- statistic	-1.110725	0.8667
		Panel rho- statistic	1.362900	0.9135
		Panel pp- statistic	0.745857	0.7721
		Panel ADF- statistic	0.656202	0.7442
يوجد تكامل مشترك H_A وجود قاطع دون اتجاه	بين الأبعاد Between	Group rho- statistic	1.182192	0.8814
		Group pp- statistic	-0.410241	0.3408
		Group ADF- statistic	-0.921440	0.1784
لا يوجد تكامل مشترك H_0	داخل الأبعاد within	Panel v- statistic	4.282681	0.0000
		Panel rho- statistic	0.321886	0.6262
		Panel pp- statistic	-2.667612	0.0038
		Panel ADF- statistic	-2.827227	0.0020
يوجد تكامل مشترك H_A وجود قاطع واتجاه	بين الأبعاد Between	Group rho- statistic	1.706353	0.9560
		Group pp- statistic	-0.704417	0.2406
		Group ADF- statistic	-2.162766	0.0153

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (37)

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (85)، إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي قبول فرضية عدم والتي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك، وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتكاملة من نفس الدرجة.

ثالثاً: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها

في هذا الجزء سيتم تقدير نماذج بيانات البانل الساكن والمفاضلة بينها وذلك لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة.

1- تقدير نماذج بيانات البانل الساكن: لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاث نماذج هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كما هو موضح في الجدول رقم (86)

جدول رقم (86): يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البانل الساكن

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)			
الفترة: (1980-2014) T=35 N=14 مجموع مشاهدات البانل: 14×35=490 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي (OLS)	نموذج التأثيرات الثابتة (SUR)	نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)
constante	1279.455	1590.608	1314.780
	5.721750 *	26.43121 *	4.982924 *
	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 **
DFDI	0.777875	0.522157	0.758004
	5.797378 *	8.469606 *	5.904312 *
	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 **
DDI	0.825555	0.562574	0.795349
	16.92778 *	18.32567 *	16.77830 *
	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 **
D(L,2)	-1.595251	-1.173025	-1.603585
	-1.025999 *	-2.648685 *	-1.078895 *
	0.3054 **	0.0084 **	0.2812 **
R-squared	0.394056	0.578491	0.378390
Adjusted R-squared	0.390087	0.563335	0.374318
F-Statistic	99.28191	38.17060	92.93210
Prob(F-Statistic)	0.0000	0.0000	0.0000
Durbin watson	1.418194	1.884157	1.454643

* تمثل القيمة الإحصائية لـ t-statistic.

** تمثل القيمة الاحتمالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (38)، الملحق رقم (39) والملحق رقم (40)

2-المفاضلة بين النماذج: يعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار إحصائية فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقد تم استخدام اختبار (Housman).

أ- اختبار (Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

يسمح هذا الاختبار بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدمه، أي هل ثابت الانحدار مشترك بين جميع الدول أم لكل دولة ثابت خاص بها، والاختبار موضح في الجدول رقم (87).

جدول رقم (87): يوضح نتائج اختبار إحصائية (F)

Effects Test	statistic	D,F	Pref
Gross-section F	10.239750	(13.445)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (87) نلاحظ أن قيمة (Gross-section F) هي 10.239750 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.0000 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي نموذج التأثيرات الثابتة هو المرجح.

ب- اختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

تشير نصوص التحليل القياسي إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Housman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ونتائج موضحة في الجدول رقم (88)

جدول رقم (88): نتائج اختبار (Housman)

Test Summary	Chi-sq statistic	Chi-sq-d,f	Pref
Gross-section random	26.952127	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (88) نلاحظ أن اختبار Housman قد أشارت إلى أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وهو يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على معنوية نموذج التأثيرات الثابتة، أي وجود ارتباط بين تأثيرات الدول والمتغيرات التفسيرية، فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة وهذه النتيجة مشابحة لما هو متوقع.

رابعاً: تقدير معلمات النموذج باستخدام التأثيرات الثابتة

بعد نتائج اختبار Housman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة والنتائج موضحة في الجدول رقم (89)

جدول رقم (89): يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج التأثيرات الثابتة

varialele	coefficient	t-statistic	Prof
C	1590.608	26.43121	0.0000
DFDI	0.522157	8.469606	0.0000
DDI	0.562574	18.32567	0.0000
D(L,2)	-1.173025	-2.648685	0.0084
R ²	0.578491		
Adjusted R ²	0.563335		
F-statistic	38.17060		
Prob(F- statistic)	0.0000		
Durbin watson	1.884157		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (39)

خامساً: تشخيص النموذج المقدر

يتم تشخيص النموذج كمايلي:

أ- الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.522157 وحدة، إذن معامل (DFDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار المحلي، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار المحلي عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.562574 وحدة، إذن معامل (DDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل العمالة، نلاحظ أن إشارته سالبة، مما يدل على العلاقة العكسية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (العمالة عند الفروق الثانية)، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، إذن معامل (D(L,2)) ليست له معنوية اقتصادية، وبالتالي لا يمكن قبوله في النموذج.

وبالتالي يجب إعادة تقدير النموذج بعد حذف متغير العمالة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (90): إعادة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة

varialele	Coefficient	t-statistic	prof
C	1545.810	25.23959	0.0000
DFDI	0.530191	8.477573	0.0000
DDI	0.543103	17.39699	0.0000
R ²	0.563881		
Actjusted R ²	0.549660		
F-statistic	39.65059		
Prob(F- statistic)	0.0000		
Durbin watson	1.881885		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (41)

من خلال الجدول رقم (90) نلاحظ أن كلا المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لهما معنوية اقتصادية ومعنوية إحصائية وبالتالي هما يؤثران في المتغير التابع أي الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يمكن قبول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في النموذج.

ب- الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

- اختبار معنوية المعالم: حيث أنه:

- بالنسبة لمعامل DFDI: نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DFDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DFDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- بالنسبة لمعامل DDI: نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار المحلي) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه كمايلي:

- معامل التحديد (R²): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.563881، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 56.3881% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن هناك ارتباط بين التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 43.6119% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- اختبار فيشر: بما أن الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي 39.65059 والتي يقابلها الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)

لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير منتجة للنفط خلال الفترة (1980-2014) نتبع مايلي:

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لتجنب الحصول على ما يسمى بالانحدار الزائف، في ظل ارتفاع قيمة معامل التحديد بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية.

1- دراسة الاستقرارية للسلسلة GDP:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (91):

جدول رقم (91): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة GDP عند مستوياتها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
1.0000	2.35778	1.0000	4.87656	0.9858	2.19056	وجود ثابت واتجاه زمني
1.0000	0.75087	1.0000	11.0923	1.0000	9.17048	وجود ثابت
1.0000	0.42148	-	-	1.0000	10.4270	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (42)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (91) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (92): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DGDP

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	192.672	0.0000	-12.6771	0.0000	-11.9174	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	61.5973	0.0000	-4.78510	0.0002	-3.58419	وجود ثابت
0.0000	53.9694	-	-	0.0000	-4.19788	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (43)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (92) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2- دراسة الاستقرار للسلسلة FDI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (93):

جدول رقم (93): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند مستواها الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0034	35.5316	0.0504	-1.64118	0.2173	-0.78146	وجود ثابت واتجاه زمني
0.9971	4.69246	1.0000	4.90009	0.9966	2.70774	وجود ثابت
0.9445	8.14379	-	-	0.6740	0.45099	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (44)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (93) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الواحد على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (94): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	391.937	0.0000	-15.4825	0.0000	-10.4205	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	185.480	0.0000	-19.6227	0.0000	-18.9793	وجود ثابت
0.0000	667.849	-	-	0.0000	-20.9488	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (45)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (94) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

3- دراسة الاستقرارية للسلسلة DI:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (95):

جدول رقم (95): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DI عند مستوياتها الأصلية

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	
0.6560	13.2281	0.9574	1.72178	0.7904	0.80786	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0623	25.4506	0.9072	1.32375	0.9929	2.45056	وجود ثابت
0.9378	8.34988	-	-	0.9982	2.90503	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (46)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (95) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (96): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معطمة الاختبار	
0.0000	141.374	0.0000	-12.1815	0.0000	-11.3926	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	155.318	0.0000	-12.3144	0.0000	-11.5734	وجود ثابت
0.0000	176.637	-	-	0.0000	-12.0796	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (47)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (96) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

4- دراسة الاستقرارية للسلسلة L:

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (97):

جدول رقم (97): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة L عند مستوياتها الأصلية

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.9671	7.29635	0.9990	3.07586	0.8166	0.90248	وجود ثابت واتجاه زمني
1.0000	2.23138	1.0000	7.93714	1.0000	4.46836	وجود ثابت
1.0000	0.13150	-	-	1.0000	14.9277	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (48)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (97) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية أي أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة. ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (98): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DL

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة						
ADF test		IPS test		LLC test		الاختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0000	116.372	0.0000	-10.3614	0.0000	-12.4909	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	120.766	0.0000	-10.0053	0.0000	-11.8388	وجود ثابت
0.0000	88.3447	-	-	0.0000	-5.16963	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (49)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (98) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة. من خلال الاختبارات السابقة والخاصة باختبارات جذر الوحدة اتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الأولى فأصبحت السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى.

ثانياً: دراسة علاقة التكامل المشترك

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتأكد من أن متغيرات البائل مستقرة من الدرجة الأولى، فذلك يقودنا إلى الخطوة الثانية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البائل، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، العمالة خلال الفترة (1980-2014)، وذلك باستخدام اختبار (Pedroni)، كما هو موضح في الجدول رقم (99).

جدول رقم (99): يوضح نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

الاختبار	اختبار التكامل المشترك	نوع الاختبار	احصاءة الاختبار	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك: H_0	داخل الأبعاد within	Panel v- statistic	4.713918	0.0000
		Panel rho- statistic	-0.692713	0.2442
		Panel pp- statistic	-2.207625	0.0136
		Panel ADF- statistic	-4.475146	0.0000
يوجد تكامل مشترك: H_A وجود قاطع دون اتجاه	بين الأبعاد Between	Group rho- statistic	1.4164309	0.9217
		Group pp- statistic	-0.466129	0.3206
		Group ADF- statistic	-1.375355	0.0845
لا يوجد تكامل مشترك: H_0	داخل الأبعاد within	Panel v- statistic	5.948482	0.0000
		Panel rho- statistic	1.645127	0.9500
		Panel pp- statistic	-0.681242	0.2479
		Panel ADF- statistic	-4.137818	0.0000
يوجد تكامل مشترك: H_A وجود قاطع واتجاه	بين الأبعاد Between	Group rho- statistic	2.332515	0.9902
		Group pp- statistic	0.475802	0.6829
		Group ADF- statistic	-1.374865	0.0846

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (50)

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (99)، إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك، وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: تقدير نماذج بيانات البائل الساكن والمفاضلة بينها

في هذا الجزء سيتم تقدير نماذج بيانات البائل الساكن والمفاضلة بينها وذلك لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والعمالة.

1- تقدير نماذج بيانات البائل الساكن: لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاث نماذج هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كما هو موضح في الجدول رقم (100).

جدول رقم (100): يوضح نتائج تقدير المعلمات لنماذج انحدار البائل الساكن

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)			
الفترة: (2014-1980) T=35 N=08 مجموع مشاهدات البائل: 280=08×35 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي (OLS)	نموذج التأثيرات الثابتة (SUR)	نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)
constante	224.5799	388.5058	224.5799
	3.160782	17.44422	3.532713 *
	0.0018	0.0000	0.0005 **
DFDI	0.699733	0.314894	0.699733
	4.099903	5.811351	4.582340 *
	0.0001	0.0000	0.0000 **
DDI	0.516292	0.325913	0.516292
	6.836921	6.454167	7.641424 *
	0.0000	0.0000	0.0000 **
DL	1.621963	-1.287087	1.621963
	1.988784	-2.694203	2.222805 *
	0.0477	0.0075	0.0271 **
R-squared	0.192530	0.446723	0.192530
Adjusted R-squared	0.183491	0.425525	0.183491
F-Statistic	21.30032	21.07349	21.30032
Prob(F-Statistic)	0.0000	0.0000	0.0000
Durbin watson	1.966299	1.799465	1.966299

* تمثل القيمة الإحصائية لـ t-statistic.

** تمثل القيمة الاحتمالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (51)، الملحق رقم (52) والملحق (53)

2- المفاضلة بين النماذج: يعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار إحصائية فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقد تم استخدام اختبار (Housman).

أ- اختبار (Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

يسمح هذا الاختبار بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدمه، أي هل ثابت الانحدار مشترك بين جميع الدول أم لكل دولة ثابت خاص بها، والاختبار موضح في الجدول رقم (101).

جدول رقم (101): يوضح نتائج اختبار إحصائية (F)

Effects Test	statistic	D,F	Pref
Gross-section F	15.277466	(7.261)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (101) نلاحظ أن قيمة (Gross-section F) هي 15.277466 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.0000 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي نموذج التأثيرات الثابتة هو المرجح.

ب- اختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM).

تشير نصوص التحليل القياسي إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Housman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ونتائج موضحة في الجدول رقم (102).

جدول رقم (102): نتائج اختبار (Housman)

The Summary	Chi-sq statistic	Chi-sq-d,f	Pref
Gross-section random	73.549963	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (102) نلاحظ أن اختبار Housman قد أشارت إلى أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وهو يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على معنوية نموذج التأثيرات الثابتة، أي وجود ارتباط بين تأثيرات الدول والمتغيرات التفسيرية، فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة وهذه النتيجة مشابحة لما هو متوقع.

رابعاً: تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

بعد نتائج اختبار Housman سوف نقدر معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة والنتائج موضحة في الجدول رقم (103).

جدول رقم (103): يوضح نتائج تقدير معاملات النموذج التأثيرات الثابتة

variable	coefficient	t-statistic	prof
C	388.5058	17.44422	0.0000
DFDI	0.314894	5.811351	0.0000
DDI	0.325913	6.454167	0.0000
DL	-1.287087	-2.694203	0.0075
R ²	0.446723		
Actjusted R ²	0.425525		
F-statistic	21.07349		
Prob(F- statistic)	0.0000		
Durbin watson	1.799465		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (52)

خامسا: تشخيص النموذج المقدر

يتم تشخيص النموذج كمايلي:

أ- الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: من خلال النموذج نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.314894 وحدة، إذن معامل (DFDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار المحلي، نلاحظ أن إشارته موجبة، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (الاستثمار المحلي عند الفروق الأولى)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.325913 وحدة، إذن معامل (DDI) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل العمالة، نلاحظ أن إشارته سالبة، مما يدل على العلاقة العكسية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق الأولى) والمتغير المفسر (العمالة عند الفروق الأولى)، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، إذن معامل (DL) ليست له معنوية اقتصادية، وبالتالي لا يمكن قبوله في النموذج.

وبالتالي يجب إعادة تقدير النموذج بعد حذف متغير العمالة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (104): إعادة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة

varialele	Coefficient	t-statistic	prof
C	344.7063	39.20936	0.0000
DFDI	0.291448	5.282617	0.0000
DDI	0.273366	6.013212	0.0000
R ²	0.366546		
Actjusted R ²	0.344786		
F-statistic	16.84505		
Prob(F- statistic)	0.000000		
Durbin watson	1.776633		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (54)

من خلال الجدول رقم (104) نلاحظ أن كلا المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لهما معنوية اقتصادية ومعنوية إحصائية وبالتالي هما يؤثران في المتغير التابع أي الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يمكن قبول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في النموذج.

ب- الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

- اختبار معنوية المعالم: حيث أنه:

- بالنسبة لمعامل DFDI: نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DFDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DFDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- بالنسبة لمعامل DDI: نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0000 أقل من 5%، ومنه (DDI) له معنوية إحصائية وبالتالي يمكن قبول DDI في النموذج يعني أن المتغير المفسر (الاستثمار المحلي) يؤثر في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه كمايلي:

- معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.366546، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 36.6546% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن هناك ارتباط بين التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 63.3454% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- اختبار فيشر: بما أن الإحصائية المحسوبة لفيلشر تساوي 16.84505 والتي يقابلها الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

المطلب الثالث: مقارنة بين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان

العربية النفطية وغير النفطية خلال الفترة (1980-2014)

بعد تقدير النموذجين الخاصين بأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية، وكذلك أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)، تأتي الخطوة الثانية وهي تحليل ومقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال النموذجين.

جدول رقم (105): مقارنة نموذجي التأثيرات الثابتة للدول العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط

البلدان العربية النفطية		البلدان العربية غير النفطية	
نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات الثابتة	
variable	coefficient	variable	coefficient
C	1545.810	C	344.7063
DFDI	0.530191	DFDI	0.291448
DDI	0.543103	DDI	0.273366
R ²	0.563881	R ²	0.366546
Adjusted R ²	0.549660	Adjusted R ²	0.344786
F-statistic	39.65059	F-statistic	16.84505
Prob(F- statistic)	0.0000	Prob(F- statistic)	0.000000
Durbin watson	1.881885	Durbin watson	1.776633

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد عي الجدول رقم (41) والجدول رقم (54)

من خلال الجدول رقم (105) نلاحظ أن نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال الفترة (1980-2014) هو نموذج التأثيرات الثابتة أي أن للدول قواطع مختلفة، وهذا ما ينطبق أيضاً على النموذج الخاص بأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)، أما بالنسبة لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال فترة الدراسة هو تأثير إيجابي حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.530191 وحدة، وهو أكبر من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية، وهذا يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بالدرجة الأولى إلى البلدان العربية النفطية لأنها تبحث عن الربح السريع، كما أن البلدان العربية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة الإستخراجية المتمثل في قطاع النفط أما باقي القطاعات مثل الزراعة والخدمات فهي تعاني من عدة مشاكل ولم ترتقي إلى المستوى المطلوب من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها تكون بنسب قليلة مثل قطاع الخدمات.

أما بالنسبة لتأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية المنتجة للنفط فهو تأثير إيجابي حيث أنه عند زيادة الاستثمار المحلي في الدول العربية النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.543103 وحدة، وهذا التأثير أكبر من تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال نفس الفترة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الاستثمار المحلي في الدول العربية النفطية يعتمد على العائدات النفطية بالإضافة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون أكبر في البلدان العربية النفطية وبالتالي تنشأ علاقة تكاملية بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما بالنسبة لتأثير العمالة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية فقد ظهرت غير معنوية اقتصادياً لأنه من المفروض أن تظهر ذات علاقة طردية مع النمو الاقتصادي لكن ظهر العكس وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو ما ينطبق على تأثير العمالة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

أما بالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المفسرة فقد ظهر في نموذج التأثيرات الثابتة للدول العربية النفطية أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 56.3881% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكبر من القوة التفسيرية للمتغيرات المفسرة في نموذج التأثيرات الثابتة في البلدان العربية غير النفطية، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 36.6546% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة:

هدف هذا الفصل إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة والضرورية لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أظهر نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014)، إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية مجتمعة بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.592248 وحدة، وأيضاً هناك أثر إيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014)، حيث أنه عند زيادة الاستثمار المحلي في الدول العربية مجتمعة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.595645 وحدة، أما بالنسبة لمتغير العمالة فهو غير معنوي إحصائياً.

- أظهر نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال الفترة (1980-2014)، إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.530191 وحدة، وأيضاً هناك أثر إيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية خلال الفترة (1980-2014)، حيث أنه عند زيادة الاستثمار المحلي في الدول العربية النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.543103 وحدة، أما بالنسبة لمتغير العمالة فهو غير معنوي اقتصادياً.

- أظهر نموذج أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)، إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية غير النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.291448 وحدة، وأيضاً هناك أثر إيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة (1980-2014)، حيث أنه عند زيادة الاستثمار المحلي في الدول العربية غير النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.273366 وحدة، أما بالنسبة لمتغير العمالة فهو غير معنوي اقتصادياً.



أولاً: النتائج

على ضوء العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) مازال يعاني من الانخفاض في حجم التدفقات منها، وأيضاً ضعف الاستثمارات العربية البينية، وتصنف البلدان العربية من بين البلدان ذات المخاطر العالية.
- من المظاهر الاقتصادية في البلدان العربية وجد أنها تعاني من عدة مشاكل كضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدم امتلاك تكنولوجيا ذاتية، سوء استغلال الموارد الاقتصادية، عدم المرونة في الطاقة المالية، الطابع الاستهلاكي للاقتصاد، محدودية الاستثمار وكبر حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- من خلال ما سبق تبين بأن البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط، أما باقي القطاعات فهي مهمشة وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، فالإقتصاد العربي يعرف بأنه إقتصاد ريعي.

ثانياً: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** "يعتبر المناخ الاستثماري في البلدان العربية مشجعاً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة". فمن خلال ما سبق تبين بأن المناخ الاستثماري في البلدان العربية لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، أي إلى مستوى جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه يواجه عدة مخاطر منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية وضريبية، وبالتالي هذه المخاطر تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يؤكد عدم تحقق الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** "تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة".

من خلال الدراسة القياسية وجد أن هناك أثر إيجابياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية كفضاء اقتصادي واحد، حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية مجتمعة بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.592248 وحدة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** "إن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية يعتبر تأثيراً إيجابياً ولكن هو أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

من خلال الدراسة القياسية وجد أن هناك أثراً إيجابياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية، حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية النفطية

بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.530191 وحدة، وهو أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية، حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية غير النفطية بوحدة واحدة خلال الفترة (1980-2014) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.291448 وحدة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

ثالثاً: الاقتراحات

من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات سوء كانت محلية أو أجنبية وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة منه، يجب على البلدان العربية أن تتخذ العديد من الإجراءات لتحسين بيئتها الاستثمارية من بينها:

- قيام الحكومات العربية بمساعدة القطاعين العام والخاص بتحسين صورة الاقتصاد ومؤشرات أدائه الكلية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة، بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصاديات العربية.
- تقوية الروابط وتعزيز العلاقات فيما بين الدول العربية المضيفة للاستثمار والشركات الأجنبية المستثمرة.
- تعزيز القطاع الخاص وتشجيعه وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد.
- عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وخصوصاً في مجالات الاستثمار المشترك.
- إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات حديثة.
- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات.
- إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات.
- زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار.
- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة في الطرق، الجسور، الموانئ ووسائل النقل.
- تعزيز الاقتصاد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- خفض معدلات الضريبة بأنواعها خصوصاً ضرائب الأرباح والعمل على توحيدها.
- خفض الرسوم الجمركية.
- إيجاد آلية تحسن من قدرة كافة البلدان العربية، خاصة البلدان العربية الأقل نمواً على جذب حصص أكبر من الاستثمارات.
- عدم الاعتماد على قطاع واحد، وإنما خلق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية العربية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات.

رابعاً: آفاق الدراسة

- نظراً إلى محددات موضوع هذا البحث التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإنشاء والبحث مستقبلاً، مثل:
- دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان التي نجحت في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل ماليزيا، سنغافورة.
 - دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ودول الخليج العربي.
 - دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في البلدان العربية.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أبديجان مايكل ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 2- أبديجان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة-، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 3- أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
- 4- أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 5- أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 6- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2001.
- 7- أشقر أحمد ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002.
- 8- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
- 9- البخار سعيد ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991.
- 10- بحيت حسن علي ، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 11- بكري كمال ، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 12- بكري كمال ، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988.
- 13- تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 14- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 15- حربي محمد موسى عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2014.
- 16- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 17- حسين مجيد علي ، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007.
- 18- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- 19- الداوي محمد أحمد ، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

- 20- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 21- دمينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 22- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
- 23- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 24- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، بدون سنة النشر.
- 25- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، 2001.
- 26- سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 27- سيفان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 2000.
- 28- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 29- السيفو وليد إسماعيل وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 30- شريف عصام عزيز، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الثالثة، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 31- شقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007.
- 32- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 33- الشوربجي مجدي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 34- شينخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 35- صبري عبد الرحمن، اتجاهات الاستثمار الدولي دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1998.
- 36- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.

- 37- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 39- عجمية محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003.
- 40- عجمية محمد عبد العزيز ، فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 41- عجمية محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية -مفهومها، نظرياتها وسياساتها-، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994.
- 42- العسوي إبراهيم ، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985.
- 43- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 44- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.
- 45- عمر حسين ، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد -الاستثمار والعولمة-، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- 46- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 47- العيسي نزار سعد الدين ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 48- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشه، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، 2002.
- 49- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 50- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 51- قبالن فريد أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة": كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 52- قدي عبد الجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 53- قريوع كمال عليوش ، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

- 54- القريشي محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 55- كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد الوهاب، دار ابن خلدون، لبنان، 1994.
- 56- كليجيان هاري ، أوتس والاس ، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1995.
- 57- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 58- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 59- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 60- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 61- منصور الزين محمد، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 62- ميشيل ب تودارو، ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
- 63- نامق صلاح الدين ، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
- 64- النجار إبراهيم عبد العزيز ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 65- النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 66- النجفي سالم توفيق ، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- 67- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 68- نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 69- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، الأردن، 2005.
- 70- يتيم عبد الجابر وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية، 1998.
- 71- يسري عبد الرحمان ، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998.

ب- الأطروحات الجامعية:

- 1- بوزيدي قدور، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 1999.
- 2- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2013.
- 3- زغبة طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2015.
- 4- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006/2007.
- 5- شين زهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2015.
- 6- علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين حتمية إقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009/2010.
- 7- فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004.
- 8- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2014.

ج- المجالات:

- 1- أبو حبش بهاء، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 11، جامعة تكريت، العراق، 2008.
- 2- بن حسين ناجي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2005.
- 3- التميمي سامي عبيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- 4- جباري شوقي، محمد محجوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

- 5- جعفر محمد راضي، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الخليج العربي، العدد (3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011.
- 6- الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 .
- 7- خضر حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، العدد 32.
- 8- رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011.
- 9- الشمري حسين عباس حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 8، جامعة بابل، العراق، 2013.
- 10- صالح مفتاح، بن سمية دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، صيف - خريف 2008.
- 11- صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن كنموذج-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2005.
- 12- العبدلي عابد بن عابد، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16، عدد 1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2010.
- 13- فيرمان غاي، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 1992.
- 14- كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- 15- كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.
- 16- الكواز سعد محمود، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 37، جامعة الموصل، العراق، 2005.
- 17- مشعل زكية أحمد، أبو ليلي زياد محمد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2007.

- 18- مناتي صالح عدنان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- 19- الموسوي عبد الوهاب، حيدر نعمة بخيت، الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 22، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- 20- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- 21- يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.

د- الملتقيات:

- 1- الدليمي علي عبد الهادي، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 8-9 أيار 2001.

هـ- المنشورات والتقارير:

- 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- 4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- 5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- 6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- 7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- 8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

- 9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
- 10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 11- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
- 13- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
- 14- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، القطاع الصناعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
- 15- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملاحق الإحصائية، الإمارات العربية المتحدة.
- 16- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2003.
- 17- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2004.
- 18- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003.
- 19- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012.
- 20- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008.
- 21- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، 2010.
- 22- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، الكويت، 2014.
- 23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011.
- 24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013/2012، الكويت، 2013.

قائمة المراجع

- 25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015.
- 26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001.
- 27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011.
- 28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 29 العدد الفصلي الرابع (أكتوبر – ديسمبر)، 2011، الكويت، 2011.
- 29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2014، الكويت، 2014.

و- مواقع الانترنت:

- 1- <https://en.wikipedia.org/wiki/sames-meade> (10/03/2016, 16:40)
- 2- [www. Heritage.Org/index/ranking](http://www.Heritage.Org/index/ranking) (23/08/2015, 22:07)
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) على الموقع:
<http://unctad.org/en/Pages/Home.aspx> (15/09/2014, 08:07)
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع:
<http://www.iaigc.net/> (20/09/2014, 07:30)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Ouvrages:

- 1- Badi.H.Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, John Wiley and Sons, England, 2005
- 2- Baykal Mehmet, Factors Influencing The Success of US Ventures in Turkey, 2003.
- 3- Bernard Guillochon, Kawecki, Economie Internationale, Commerce et macroéconomie, Dunod, Paris, 2006
- 4- Bernard Hugenier, L'investissement Direct, Economica, Paris, 1984.
- 5- Bertrand Bellon, Ridha Gouir, Investissement Direct étrangers et développement industriel méditerranéen, economica, Paris, 1998.
- 6- Bertrand Raymond, Economie Financière Internationale, Edition PUF, Paris, 1997.
- 7- Brigitte Dormont, Introduction à L'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999
- 8- Broadan, Charlott B, Topics in Foreign Direct Investment, Foundation of Foreign Direct Investment, Southern New Hampshire University, 1999.
- 9- D.A.Dickey, W.A.Fuller, Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With a Unit Root,
- 10- Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989
- 11- Fabrice Hatem, Investissement International et Politiques d'Attractivité, Edition Economica, Paris, 2004

- 12- Francois Bost et autres, **Images Economique du Monde (Géopolitique Economique 2008)**, edition Armand Colin, Paris, 2007.
- 13- Guir Roger, **L'investissement Direct et Les Firmes Multinationales**, Economica, Paris, 1984
- 14- Isabelle Cadoret et all, **Econométrie Appliquée**, 1^{ere} édition, édition de boeck université, Paris, 2004
- 15- Jean Arrous, **Les Theories de La Croissance**, Edition Seuil, Paris, 1999.
- 16- Kojima Kiyoshi, **Direct Foreign Investment**, Croom Helm Ltd, London, 1978
- 17- M Blomstrom and A KoKKo, **The Impact of Foreign Direct Investment in Host countries: A Review of Empirical Evidence**, Policy Research Working Paper, WB, Washington, D.C, December, 1996,
- 18- Marc Nouchi, **Croissance – histoire Economique**, Edition Hasan, France, 1999.
- 19- Marouan Alaya, **Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les pays de Rive Sud de la Méditerrané**, les cahiers de L'IRD, Paris, AUF, Septembre, 2006
- 20- N.Hood and S.Young, **The Economics of Multinational Enterprise**, Essex, U.K, longman Group Ltd, 1981.
- 21- OCDE, **L'investissement Direct étranger au service du développement optimiser –les avantages minmiser les couts**, synthese, 2002.
- 22- OECD, **survey of OECD: work on international investment**, working papers on international investment, OECD Publishing, 1998
- 23- Pierre Jacquemot, **La Firme Multinationale une Introduction Economique**, Edition Economica, Paris, 1990.
- 24- Raymond Vernon, **The Manager in The International Economy**, Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996 .
- 25- Regis Benichi, Marc Nouschi, **La Croissance aux XIXème et XVème Siècles**, 2^{eme} Edition, edition Marketing, Paris, 1999
- 26- Régis Bourbonnais, **Econométrie Manuel et Exercices Corrigés**, Dunod, 7^eédition, Paris, 2009
- 27- Régis Bourbonnais, Econométrie, édition Dunod, Paris, 1989
- 28- Régis Bourbonnais, Econométrie, édition Dunod, Paris, 2004
- 29- Régis Bourbonnais, Michel Terraza, **Analyse Des Séries Temporelles**, Dunod, Paris, 2004
- 30- Richard E.Gaves, **Multinational Enterprise and Economic Analysis**, 3rd Edition, Cambridge Surveys of Economic Literature, Cambridge University Press, 2007.
- 31- Robert barro, Xavier sala-I-Martin, **Economic Growth**, Second Edition, The MIT Press, 2003, London
- 32- stanpey fisher et autres, **macroéconomie**, 2 éme édition, édition dunod, paris, 2002
- 33- T.G.Parry, **The Multinational Enterprise, International Investment and Host Country Impacts**, Greenwich, JAI Press INC.
- 34- UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development**, Unctad, Series on Issues in International Investment Agreements, Geneva, Dec 1998.
- 35- UNCTAD, **World Investment Report 2012**, Towards a New Generation of Investment Policies, New York and Geneva, 2012
- 36- William. H. Greene, **Econometric Analysis**, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003
- 37- World Bank, **The Role of Foreign Direct Investment in Development**, Development Committee Meeting, Washington, 1991.

B-Revues:

- 1-demetriades, financial markets and economic development, working paper, N° 27, the Egyptian centre for economic studies, June, 1998
- 2-Kyttack Hong, Foreign Capital and Economic Growth in Korea 1970 – 1990, Journal of Economic Development, Volume 22, Number 01, Chung-Ang University, Korea, June 1997.
- 3-L.R de Mello, Foreign Direct Investment in Developing countries and Growth :a selective survey, The Journal of Development Studies, Vol 34, N01, October, 1997
- 4-Lionel Fontagné, Michael Pajot, Investissement Direct à L'étranger et échanges extérieurs: un impact plus fort aux Etats-Unis qu'en France, Revue Economie et Statistique, n°326-327, 1999
- 5-Salim Driss, L'Attractivité des investissements Direct étrangers Industriels en Tunisie, Revue Région et Développement, n°:25, 2007
- 6-Ray Barrell, N. pain, Foreign Direct investment Technological Change and Economic Growth within Europe, The Economic journal, Vol 107, N° 445, Blackwell publishers, USA, November 1997

C-Colloques:

- 1- Christian Aubin, Le Rôle des Effets De Change Sur L'investissement Direct étranger: Analyse comparative des investissement Américains et Européens dans les PECOS, Communication au Colloques International "Les Nouvelles Frontières de L'union Européenne", Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc, 16/17 Mars, 2005.

D-Rapports:

- 1- World Economic Forum, The Global Competitiveness, Report 2014/2015, Geneva, 2014

العالم

الملاحق

ملحق رقم (01): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
40	12	13	4	5	0	1	0	54-	13	349	الجزائر
165	167	85	60	1	20	47	46	80	59	89	المغرب
159	125	98	98-	177-	119	17-	327-	392-	744-	1089-	ليبيا
89	92	76	103	86	139	141	209	371	327	246	تونس
312	654-	328-	1175-	967	491	4850	4944	11128	6498	3192-	السعودية
116-	39	189	47	110	221-	170	46	95	17-	98	الإمارات
38	1-	24	40	23	25	77	35	59	141	34	الأردن
0	3	0	13	2	0	5-	1	2	4	2	العراق
183-	181	222	36-	32-	101	141	64	28	4	418-	البحرين
6	4	16	6-	15-	7	6-	0	0-	1	1	الكويت
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فلسطين
734	1250	1190	948	1217	1178	729	490	294	753	548	مصر
131-	14	8	1	6	3	7	8	30	40	34	اليمن
40	30	27	22	20	15	0	0-	0	0	0-	سوريا
142	112	92	35	140	161	158	155	182	63	98	سلطنة عمان
5	2-	21-	3-	1-	8	15-	1	4	4	11	قطر
31-	3	2	12	8-	3-	9	6	17	19	9	السودان
6	2	0-	1	10	7	5	1	1-	2	12-	لبنان
7	3	2	2	4	7	9	1	15	12	27	موريتانيا
0	0-	1	0	1	0	0	0-	0-	0	0	جيبوتي
6	41-	43-	64	3	1-	15-	8-	1-	0	0-	الصومال
0	3	4	8	0	0	0	0	0	0	0	جزر القمر
1288	1342	1657	42	2362	2056	6286	5672	11857	7179	3165-	مجموع الدول العربية
208168	198365	164645	137278	87014	56175	56992	50459	58269	69581	54110	العالم
35018	31371	30769	22013	16017	14286	17672	17655	26406	24057	7510	الدول النامية
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
1108	280	292	607	260	270	0	0	0	30	80	الجزائر
2807	422	1364	400	1207	322	332	551	491	424	317	المغرب
133-	141+	128-	128-	68-	112-	88-	73-	58	99	92	ليبيا
487	779	368	668	365	351	378	566	656	584	173	تونس
504	183	123	94	57	64	578	690	180	250	165	السعودية
1184	506-	985-	258	232	301	400	62	401	130	26	الإمارات
274	913	156	310	361	16	13	3	34-	41	12-	الأردن
6-	3-	7-	7	1	4-	2	0-	1	8	3-	العراق
80	364	454	275-	329	2048	431	208	275-	869	620	البحرين
112-	16	72	59	20	347	7	0	13	35	1	الكويت
19	62	189	218	163	177	123	0	0	0	0	فلسطين
510	1235	1065	1076	887	636	595	1133	1207	459	253	مصر
155	6	308-	219-	139-	60-	218-	16	903	718	283	اليمن
110	270	263	82	80	89	70	65	60	57	54	سوريا
5	83	39	101	65	61	46	76	142	104	135	سلطنة عمان
396	252	113	347	418	339	94	132	72	40	43	قطر
574	392	371	371	98	0	12	99	0-	0	1-	السودان
1451	964	872	1135	1800	80	35	23	7	18	2	لبنان
77	40	15	0-	3-	0-	07	03	17	07	02	موريتانيا
3	3	3	3	3	3	3	1	1	2	2	جيبوتي
0	0	1-	0	1	1	1	1	2	0-	0-	الصومال
1	0	0	0	1	1	0	0	0	1-	3	جزر القمر
9393	5896	4330	5114	6137	4930	2822	3556	3902	3874	2235	مجموع الدول العربية
837748	1414999	1092553	707157	488719	390673	343280	255924	222701	167425	155366	العالم
172323	266164	232364	189642	192877	149983	117674	103687	77024	53494	39833	الدول النامية

الملاحق

تابع للملحق رقم (01)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1499	2581	2301	2746	2632	1743	1888	1145	882	638	1065	الجزائر
2728	2568	1574	1952	2487	2805	2449	1654	895	2314	481	المغرب
1425	0	1909	3310	3180	3850	2064	1038	357	143	145	ليبيا
1603	1148	1513	1688	2759	1616	3308	783	639	584	821	تونس
12182	16308	29233	36458	39456	24319	18293	12077	1942	778	453	السعودية
9602	7679	5500	4003	13724	14187	12806	10900	10004	4256	95	الإمارات
1497	1474	1651	2413	2826	2625	3544	1984	997	547	238	الأردن
2376	2082	1396	1598	1856	972	383	515	300	1000	2-	العراق
891	781	156	257	1794	1756	2915	1049	865	517	217	البحرين
3931	3260	1304	1114	6-	111	121	234	24	67-	4	الكويت
244	214	180	301	52	28	19	47	49	18	9	فلسطين
6881	483-	6386	6712	9495	11578	10043	5376	2157	237	647	مصر
531-	518-	518-	129	1555	917	1121	302-	144	89-	114	اليمن
0	804	1469	2570	1466	1242	659	500	320	160	115	سوريا
1040	1563	1782	1485	2952	3332	1597	1538	111	25	122	سلطنة عمان
327	87-	4670	8125	3779	4700	3500	2500	1199	625	624	قطر
2488	2692	2894	2572	2600	2436	2589	2237	1511	1349	713	السودان
3674	3485	4280	4804	4333	3376	3132	3321	2484	2860	1336	لبنان
1383	589	131	3-	343	138	155	812	404	102	67	موريتانيا
110	78	27	100	229	195	108	22	39	14	3	جيبوتي
107	102	112	108	87	141	96	24	5-	1-	0	الصومال
10	23	8	14	5	8	1	1	1	1	0	جزر القمر
53467	46343	67958	82455	97604	82133	70791	47455	25259	16011	7267	مجموع الدول العربية
1330273	1700082	1422255	1221840	1818834	2001987	1481561	996714	737682	604303	628760	العالم
729449	724840	648208	532580	668758	591161	432869	341428	284619	197459	172323	الدول النامية
2014	2013										
1488	1691										الجزائر
3582.3	3358										المغرب
50.00	702										ليبيا
1060.0	1096										تونس
8012	9298										السعودية
10065.8	10488										الإمارات
1760.4	1798										الأردن
4781.8	2852										العراق
957.4	989										البحرين
485.8	2329										الكويت
123.9	177										فلسطين
4783.2	5553										مصر
577.6-	134-										اليمن
0	0										سوريا
1179.9	1626										سلطنة عمان
1040.4	840-										قطر
1277.4	3094										السودان
3070.1	2833										لبنان
492.5	1154										موريتانيا
153	286										جيبوتي
105.5	107										الصومال
14	14										جزر القمر
43906.1	48471										مجموع الدول العربية
1228262	1451965										العالم
681386	778372										الدول النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

الملحق رقم (02): تطور قيمة عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبايع) خلال الفترة (1991-2014)

الوحدة: مليون دولار

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
0	105	42	0	0	9	0	0	0	0	0	الجزائر
02	125	30	0	0	0	0	0	4	0	0	البحرين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
236	186	700	56	10	163	10	17	177	131	0	مصر
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	العراق
20	568	0	0	0	0	26	0	0	0	0	الأردن
163	0	0	0	0	117	0	25	6	0	0	الكويت
0	32	0	11	167	0	0	0	0	0	0	لبنان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ليبيا
0	48	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موريتانيا
2186	0	270-	73	550	40	2	17	81	0	0	المغرب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
0	0	20	96-	0	0	0	0	0	0	0	سلطنة عمان
0	0	0	0	0	0	0	0	12	0	43	قطر
0	136	83	12	0	0	8-	0	0	24	0	السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	السودان
0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	سوريا
45	298	11	415	8	2	0	0	14	0	0	تونس
1041	10-	84	0	115	0	0	0	0	0	0	الإمارات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	اليمن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جزر القمر
3693	2388	700	471	850	331	30	59	288	155	43	إجمالي الدول العربية
434666	959344	560480	350580	187669	142245	110541	94482	43670	48034	59020	العالم
64278	89492	69730	61174	37902	19774	7412	10997	6596	6831	3343	الدول النامية
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
0	0	0	0	82	0	18	0	0	3	0	الجزائر
0	30	452	0	0	335	63	410-	84	0	0	البحرين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
705	609	120	1680	18903	1798	3142	1478	72	378	374	مصر
1727	717	11	0	34	0	0	0	9	0	0	العراق
22	183	99-	30	877	760	750	89	0	566	60	الأردن
2230	16	460	55-	506	3963	13	0	5	0	0	الكويت
317	46	642	0	108	153-	5948	236	0	98	0	لبنان
0	20	91	145	307	200	1	0	0	0	0	ليبيا
0	0	0	0	0	0	375	0	0	10	0	موريتانيا
296	274	846	691	80	296	133	1438	4	1560	47	المغرب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
774-	-	388	0	10	621	1	116	20	0	60-	سلطنة عمان
169	28	12	298	124	0	0	0	0	0	0	قطر
1429	657	297	42	330	125	21	0	0	0	13	السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
0	450	0	0	0	0	1332	390	34	910	25	السودان
0	0	66	2	0	0	0	0	7	0	0	سوريا
21	0	9	4	122	0	2313	46	0	0	78	تونس
366	556	755	299	122	856	24	61	9	23	9	الإمارات
44	0	20	0	0	144	716	0	0	0	0	اليمن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جزر القمر
5142	3586	4070	3136	23110	8646	14377	3939	160	3548	486	إجمالي الدول العربية
331651	556051	349399	285396	6262235	1045085	630049	542022	200025	166972	244756	العالم
56147	84645	84913	41999	120669	97023	86853	71020	22472	20339	38559	الدول النامية

تابع للمحلق رقم (02)

2014	2013	
180-	10	الجزائر
-	111-	البحرين
-	-	جيبوتي
61	1836	مصر
-	324	العراق
35	5-	الأردن
629	414	الكويت
-	0	لبنان
-	0	ليبيا
-	0	موريتانيا
11	1092	المغرب
-	-	فلسطين
-	0	سلطنة عمان
-	0	قطر
235	291	السعودية
-	-	الصومال
13-	0	السودان
-	0	سوريا
30	31	تونس
215-	286	الإمارات
-	0	اليمن
-	-	جزر القمر
593	4268	إجمالي الدول العربية
398899	348755	العالم
120130	112969	الدول النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)

الملاحق

الملحق رقم (03): تطور قيمة مشاريع إنشاء الفروع الجديدة في الدول العربية (العالم كمصدر) في الفترة (2003-2014)

الوحدة: مليون دولار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		
4286	2370	1204	1716	2380	19107	8952	10020	14113	773	4909	الجزائر	
1154	3535	3931	1997	2036	8050	820	5911	1972	480	904	البحرين	
180	25	0	1255	1245	1555	5	521	300	0	0	جيبوتي	
3035	10205	6247	12161	20678	13376	12780	11677	14392	1679	4766	مصر	
14998	976	10597	5486	12849	23982	474	6134	1464	197	6085	العراق	
10946	1401	3250	2824	2506	11903	1250	4770	2121	205	1330	الأردن	
2183	1051	494	673	987	2255	373	1922	1581	680	759	الكويت	
104	201	531	1336	1772	1292	1128	2160	864	851	2193	لبنان	
121	98	49	1858	1689	3004	4061	20992	5631	1274	278	ليبيا	
23	361	279	59	0	272	37	579	1177	557	822	موريتانيا	
2461	1398	2535	4217	6189	16925	5113	4114	4442	2516	1636	المغرب	
8	0	0	15	16	1050	52	76	0	0	0	فلسطين	
2641	4970	5043	4255	5608	8954	1794	2459	2791	2327	1950	سلطنة عمان	
1573	2172	4362	5434	21519	19021	1368	5395	9074	29138	8515	قطر	
6430	8393	15766	813	14860	36718	14630	20205	4127	13604	1955	السعودية	
381	44	0	59	0	361	0	351	0	8	0	الصومال	
55	66	58	2440	2025	1612	0	639	1661	393	1687	السودان	
0	10	1315	2165	3134	494	1854	2535	16580	504	661	سوريا	
432	1426	1602	2010	8484	7931	18458	1132	1523	633	1811	تونس	
6821	12053	11623	12870	13067	362018	12372	15327	10388	3613	8951	الإمارات	
178	366	11	1019	961	2830	347	332	1976	1207	1220	اليمن	
11	138	7	0	0	9	9	0	0	0	0	جزر القمر	
58021	51259	68904	71988	122005	221375	85177	117151	95177	60639	50232	إجمالي الدول العربية	
429221	349946	547047	510098	634961	880220	499559	503159	405023	406862	458728	العالم	
672108	613939	902365	860905	1008273	1413540	880832	871508	694409	684508	738018	الدول النامية	
											2014	
											536	الجزائر
											1018	البحرين
											284	جيبوتي
											18129	مصر
											2270	العراق
											1730	الأردن
											238	الكويت
											1182	لبنان
											179	ليبيا
											1312	موريتانيا
											4598	المغرب
											20	فلسطين
											1528	سلطنة عمان
											1215	قطر
											9967	السعودية
											165	الصومال
											68	السودان
											4	سوريا
											2178	تونس
											12856	الإمارات
											510	اليمن
											11	جزر القمر
											59998	إجمالي الدول العربية
											447548	العالم
											695577	الدول النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

الملحق رقم (04): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
5	8	5	15	5-	2	15	15	11	15	34	الجزائر
13	2	14	8	1	1	0	0	0	0	0	المغرب
105	35	56	113	0	0	0	0	19	25	47	ليبيا
0	5	0	3	2	1	1	0	4	1	0	تونس
638-	704	1566	12	97	44	78	34-	265	22	211	السعودية
58-	4	70	11-	23-	11	10	3	8	3	2-	الإمارات
31-	17	0-	1	4	1-	3	5	3	7-	3	الأردن
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	العراق
25	27	26	18	27	7-	0	0	6	0	0	البحرين
239-	994	477	775	248	70	95	240	108	151-	407	الكويت
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فلسطين
12	23	12	19	6	3	16	19	8	6	7	مصر
0	0	0	0	0	0	0	0	4	0	0	اليمن
3	1-	2	0-	0	0	1	0	0	0	0	سوريا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلطنة عمان
2	2	15-	0-	0	1	0	3	0	2-	2	قطر
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	السودان
16-	7	7	3	4	15	24	1	1-	5-	2	لبنان
0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	موريتانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيبوتي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصومال
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جزر القمر
817-	1825	2220	956	363	140	242	252	435	92-	710	مجموع الدول العربية
11317	19661	11714	6267	4985	3802	2527	1981	202	1262	2855	الدول النامية
241614	234786	182546	142054	97040	62257	50629	37700	27316	51194	51252	العالم
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
9	14	8	1	0	0	0	0	0	0	0	الجزائر
97	59	18	20	09	29	12	24	23	32	23	المغرب
175	98	226	256	284	63	83	28	479-	151-	174	ليبيا
6	1	3	2	9	2	3	8	2	5	4	تونس
46	1550	111	128	326	323	120	287	45	195	128-	السعودية
214	424	317	127	231	129	62	577	31	15	10	الإمارات
32	9	3	2	10	43-	27-	23-	53-	3-	14	الأردن
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	العراق
215	10	163	39	48	305	16-	199	39	53	50	البحرين
242-	303-	23-	1867-	969-	1740	1022-	1515-	654	1211-	186-	الكويت
377	213	87	82	156	142	129	0	0	0	0	فلسطين
12	51	318	46	166	5	34	62	25	4	62	مصر
1	9-	4-	4	5	8	0	2	0	0	0	اليمن
9	44	20	2	4	2	1	1	1	5	23	سوريا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلطنة عمان
17	18	7	21	14	9	5	31	4	5	2	قطر
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	السودان
1	108	132	38	6	21	11	158	48	17	4	لبنان
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	موريتانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيبوتي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصومال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جزر القمر
969	2286	1104	1100-	300	2734	605-	161-	339	1033-	52	مجموع الدول العربية
91758	147372	70851	49049	73325	64005	55655	47655	39632	22605	12904	الدول النامية
758818	1241223	1091895	689370	475909	394786	361942	286873	242773	204050	199782	العالم

الملاحق

تابع للملحق رقم (04)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
-	534	220	215	318	151	34	20-	253	28	99	الجزائر
406	179	589	470	485	622	445	77	30	12	28	المغرب
2509	131	2722	1165	5888	3947	474	128	286	63	136-	ليبيا
13	21	74	77	42	20	33	12	4	5	6	تونس
4402	3430	3907	2177	3498	135-	39-	350-	79	473	2020	السعودية
2536	2178	2015	2723	1582	14568	10892	3750	2208	991	441	الإمارات
5	31	28	72	13	48	138-	163	18	4-	14	الأردن
448	366	125	72	34	8	305	89	0	0	0	العراق
922	894	334	1791-	1620	1669	980	1135	1036	741	190	البحرين
3231	4434	3663	8584	9100	9778	8212	5142	2581-	495-	77-	الكويت
2-	37-	77	15-	8-	8-	125	13	46-	49	360	فلسطين
211	626	1176	571	0	665	148	92	159	21	28	مصر
71	77	70	66	66	54	56	65	21	61	39	اليمن
0	0	0	0	2	2	11-	80	54	56	122	سوريا
877	1233	1498	109	585	36-	276	234	42	88	0	سلطنة عمان
1840	6027	1863	3215	3658	5160	127	352	438	88	21-	قطر
175	84	66	89	8	0	0	0	0	0	0	السودان
572	755	487	1126	987	848	875	715	827	611	0	لبنان
4	4	4	4	4	4	5	2	4	1-	0	موريتانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيبوتي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصومال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جزر القمر
18181	20967	18918	18929	44129	37376	22806	11679	7994	1676-	3114	مجموع الدول العربية
440164	422582	420919	276664	338354	327091	242531	141041	133559	51771	44674	الدول النامية
1346671	1711652	1467580	1171240	1999326	2267157	1425316	904270	919765	580695	528112	العالم
2014	2013										
-	-										الجزائر
443.7	331										المغرب
940	180										ليبيا
39.3	22										تونس
5396	4943										السعودية
3071.8	2905										الإمارات
83.4	16										الأردن
241.5	538										العراق
79.8-	152										البحرين
13108.4	8377										الكويت
32.2-	9-										فلسطين
252.7	301										مصر
73.4	73										اليمن
0	0										سوريا
1164.3	1384										سلطنة عمان
6748.4	8021										قطر
-	915										السودان
1892.9	690										لبنان
4	4										موريتانيا
0	0										جيبوتي
0	0										الصومال
0	0										جزر القمر
33412.2	29475										مجموع الدول العربية
468147.8	454067										الدول النامية
1354046.2	1410810										العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

الملحق رقم (05): تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2011)

الوحدة: مليون دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
28797	958	297.3	716.9	651.4	76.8	82	198	27	20.6	12.2	السعودية
2455	657	610	567.4	554.9	414.6	151.7	70.3	142.5	554.0	38.8	السودان
363.1	418	125.5	100.4	96.5	113	277	390	532	711	455	مصر
1779.8	1050	850	650	225	35	500	400	312	250	157.8	لبنان
260.6	263.3	80.4	54.6	350	347.5	85.8	122	-	-	3.5	الجزائر
0	525	650.2	217.5	215	196	176	380	-	-	-	الإمارات
1121.4	1105.2	672.1	12.8	39.5	24.8	22.2	48.6	48	61.2	59.8	المغرب
955.4	427.2	42.4	46.5	43.5	8.7	224	212	328	33.0	333.5	سوريا
153.8	107.3	67.4	75	69.1	49.1	506	290	135	70.2	54.7	تونس
29.4	27	17.6	21	27.6	26.2	24.2	12.7	10.6	13.5	35.7	الأردن
573.3	62.6	-	-	-	-	45.8	42	18.7	24	4.2	سلطنة عمان
203.9	58.8	126.4	139.4	6.5	68.5	16.7	22.2	11	86	11.9	اليمن
300.3	23.6	102.6	827	85	80.4	-	-	-	-	-	ليبيا
-	274.2	191.7	159.6	217.4	-	14	16	-	-	13.0	البحرين
0.5	0.3	-	-	-	-	-	56	24.8	-	250.0	فلسطين
-	-	10	68.5	65.5	61.8	58	54.4	-	-	-	قطر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
37263	5958	3844	2912	2647	1817	2183	2314	1590	2094	1430	الإجمالي
47563	25244	15102	7257	9329	5898	4330	5093	6138	4930	2820	إجمالي الوارد عالميا
78.3	23.6	25.5	40.1	28.4	30.8	50.4	45.4	25.9	42.5	5.7	نسبة البيني من العالمي
14	15	14	14	14	13	14	15	11	10	13	عدد الدول المشاركة
الإجمالي	2011	2010	2009	2008	2007	2006					
69879	-	2624	11623	12758	6388	1649					السعودية
23312	-	2909.8	4036	4806.5	3339.8	2004					السودان
15776	1052.6	1859.9	1711.7	2422	1874.6	3273.6					مصر
14795	-	-	-	2661.1	3342.8	2266.8					لبنان
137885	5345.8	729.1	-	5666	476	-					الجزائر
11254	-	-	3019	3559.7	-	23.16					الإمارات
6464	-	616	608.6	841.1	832.6	350.1					المغرب
5059	-	-	-	1539.6	370	225					سوريا
4751	120.9	165.5	144.6	213.2	165.5	2363.8					تونس
4053	264.9	266.4	756.3	473.2	816.5	959.9					الأردن
3424	-	-	-	-	2653.5	-					سلطنة عمان
2961	31.5	191.8	652.2	392.8	92	849.6					اليمن
1322	-	19.4	47.5	31.6	302.1	246.4					ليبيا
886	-	-	-	-	-	-					البحرين
332	-	-	-	-	-	-					فلسطين
318	-	-	-	-	-	-					قطر
155	-	142.6	-	5.1	7.2	-					جيبوتي
178526	6816	12525	22599	3537	2660	16504					الإجمالي
569589	42960	68577	76295	96258	81414	7380					إجمالي الوارد عالميا
31	15.9	18.3	29.6	36.7	25.4	23.5					نسبة البيني من العالمي
17	5	10	9	13	13	11					عدد الدول المشاركة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

الملحق رقم (06): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية (2010-2012)

الدولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS			مؤشر اليورومني للتقويم القطري
	Dec-10	Jun-12	التغير	
سلطنة عمان	81.5	83.5	+	Apr-12 66.98
الإمارات	81.3	82.8	+	61.74
قطر	82.0	81.0	-	74.26
السعودية	80.3	81.0	+	64.81
الكويت	82.5	79.8	-	7.17
ليبيا	8.5	75.5	-	24.07
البحرين	78.3	74.8	-	53.90
الجزائر	72.0	72.0	0	40.1
المغرب	72.3	70.5	-	48.52
الأردن	69.5	67.8	-	46.86
تونس	72.8	64.3	-	49.81
لبنان	59.8	61.8	+	42.74
مصر	65.3	6.3	-	39.11
العراق	58.3	59.5	+	29.85
اليمن	61.8	57.8	-	22.90
سوريا	67.3	54	-	24.27
السودان	52.0	46.0	-	26.98
الصومال	37.3	41.3	+	13.85
جيبوتي	-	-	-	7.72
موريتانيا	-	-	-	5.62
فلسطين	-	-	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص: 62.

ملحق رقم (07): مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة 2011

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الأرجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصين	0.62	0.40	0.51	8
التشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
إيرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.56	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب إفريقيا	0.44	0.39	0.41	19
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50	

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ص-ص، 29-30، ص 51.

الملاحق

ملحق رقم (08): معدلات النمو الحقيقية في الدول العربية خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: %

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
1.25	4.80	1.90-	0.70-	0.20-	5.60	5.60	5.40	6.40	3.00	0.79	الجزائر
4.63	2.42	9.02	1.91	1.17	16.06-	4.90	8.48	7.51-	6.65-	2.58	البحرين
4.72	1.64-	2.69	1.64	1.87	2.28	4.11	4.82	6.38	3.86	7.58	جزر القمر
6.91	2.60-	1.20	0.49	1.19-	0.2-	0.56	1.24	1.69	2.90	4.72	جيبوتي
5.82	5.82	5.30	7.86	1.99	6.75	10.20	5.66	9.91	3.76	9.95	مصر
0.02	8.87-	3.05	19.38	8.14	0.02-	0.18	8.29-	1.08-	17.98-	0.41	العراق
0.27-	10.73-	1.46	2.32	5.50	2.71-	4.29	2.22-	7.03	17.18	11.19	الأردن
26.23	25.89	10.05-	8.15	8.57	4.26-	5.24	7.94	11.75-	18.92-	19.41-	الكويت
26.53	42.45-	28.21-	16.73	6.77-	24.30	44.48	22.71	36.79-	0.55	3.45	لبنان
3.72	7.20	7.58	14.7-	11.35-	8.33	5.04-	2.47-	2.81	19.19-	0.69	ليبيا
1.04-	3.69	1.22	2.31	5.81	3.35	2.13-	2.49	7.64-	3.98	0.70	موريتانيا
3.88	2.48	10.54	2.42-	8.10	6.32	4.33	0.56-	9.62	2.77-	4.23	المغرب
8.38	2.98	5.25	3.99-	2.14	14.52	13.90	12.92	11.58	17.41	6.05	سلطنة عمان
3.41	6.22	5.90	0.04	5.34	2.12-	4.66	1.83-	6.87-	0.90	1.02	قطر
8.33	0.06	8.22	3.76-	4.85	5.50-	3.27-	7.85-	10.43-	4.80	6.58	السعودية
1.60-	0.18-	0.05-	10.09	2.15-	9.53	3.27	1.58-	2.62	6.26	1.79	الصومال
18.98	2.21	1.39-	2.63-	19.32	64.-	5.03	3.82-	8.60	6.25-	14.60	فلسطين
7.51	5.47-	8.93	0.33-	4.22	5.41	6.28-	5.1-	2.06	7.44	1.52	السودان
4.59	17.02-	13.27+	1.91	4.95-	6.12	4.7-	1.43	2.12	9.51	11.98	سوريا
7.08	3.46	1.62	4.91	2.00-	5.66	5.73	4.68	48.-	5.52	7.41	تونس
17.75	13.53	2.40-	2.26	18.96-	2.39-	4.32	5.03-	8.25-	2.84	26.42	الإمارات
-	4.83	4.61	5.50	5.83	5.83	2.4	3.49	9.7	3.33	6.04	اليمن
4.97	0.15-	2.06	2.58	1.60	3.18	4.65	1.93	0.45-	0.97	4.91	معدل النمو
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
3.00	3.80	3.20	5.10	1.10	3.80	3.85	0.90-	2.10-	1.60	1.20-	الجزائر
2.49	7.02	5.95	4.89	2.31	3.26	1.93	2.12-	12.89	7.80	4.56	البحرين
3.33	9.42	1.92	1.15	4.22	1.34-	3.61	5.28	3.01	3.47	1.78	جزر القمر
2.00	1.30	2.18	0.19-	4.60	5.09-	5.60	2.42-	4.84	5.86	3.15-	جيبوتي
3.52	5.38	6.11	4.02	5.49	5.12	4.56	3.95	2.90	6.66	5.34	مصر
2.31	1.41	17.58	34.86	21.88	49.64	18.31-	4.62-	48.57	25.63	66.12-	العراق
5.27	4.25	3.39	3.01	3.31	2.08	6.19	4.99	4.48	14.35	1.61	الأردن
0.22	4.68	1.79-	3.66	2.50	2.70-	1.38	8.63	33.75	82.81	41.01-	الكويت
3.95	1.34	0.45-	3.59	2.29-	4.14	6.53	8.00	7.00	4.50	38.20	لبنان
0.51	2.34	0.75	3.55-	5.21	2.13	2.22	1.93	3.76-	2.71-	15.66	ليبيا
2.01	0.43-	6.67	2.78	4.04-	10.56	2.40-	4.82	8.67	2.19	2.86	موريتانيا
7.55	1.59	0.53	7.67	2.23-	12.22	6.58-	10.36	1.01-	4.03-	6.95	المغرب
5.57	4.63	0.61-	2.70	6.18	2.89	4.83	3.84	6.13	8.51	6.04	سلطنة عمان
3.90	8.03	2.28	11.22	30.01	4.73	2.40	1.42	1.33-	11.33	1.66-	قطر
0.55	4.86	0.75-	2.83	2.59	3.38	0.20	0.67	0.03	4.63	9.10	السعودية
3.00	3.00	3.20	2.50	2.70-	3.90	0.00	21.00-	0.00	12.00-	1.00-	الصومال
9.31-	8.56-	8.28	14.33	14.67	1.22	7.12	16.00	10.59	3.88	4.21-	فلسطين
10.81	8.39	4.24	8.24	6.06	5.92	6.00	6.00	0.01	4.57	6.58	السودان
3.79	0.68	3.55-	6.79	5.02	9.83	7.03	7.21	5.18	13.47	7.90	سوريا
4.85	4.30	6.02	4.96	5.44	7.15	2.35	3.18	2.19	7.81	3.90	تونس
1.38	12.22	4.39	1.63	8.65	5.86	8.22	8.60	1.26	3.35	0.86	الإمارات
5.93	7.61	4.51	4.75	5.23	20.53	16.65	2.16	4.07	4.90	0.31	اليمن
3.02	3.60	3.45	5.77	5.60	6.81	2.67	2.51	6.74	9.93	0.30	معدل النمو

الملاحق

تابع للملحق رقم (08)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3.30	2.80	3.60	1.60	2.40	3.40	1.70	5.90	4.30	7.20	3.60	الجزائر
3.59	2.10	4.34	2.54	6.24	8.29	6.47	6.77	6.98	6.30	3.35	البحرين
3.00	2.60	2.00	1.10	0.56	0.49	1.24	4.23	0.24-	2.47	4.15	جزر القمر
4.80	4.50	4.50	5.50	5.00	5.00	12.70	3.20	3.00	3.20	2.60	جيبوتي
2.20	1.77	5.14	4.69	7.15	7.09	6.84	4.47	4.12	3.11	3.19	مصر
10.29	10.21	5.54	5.81	6.61	1.38	10.16	4.40	54.16	33.10-	6.90-	العراق
2.65	2.59	2.31	5.49	7.22	8.18	8.09	8.15	8.57	4.16	5.78	الأردن
8.31	10.21	6.04-	7.08-	2.48	5.99	7.52	10.61	10.24	17.32	3.02	الكويت
2.76	0.92	8.04	10.06	9.25	9.34	1.70	2.75	7.48	3.24	3.37	لبنان
104.48	61.57-	4.32	0.75-	14.63	5.09	6.72	10.29	4.44	12.96	1.25-	ليبيا
5.97	4.39	3.53	1.58	0.34-	2.82	18.87	8.97	5.75	5.98	0.67	موريتانيا
2.67	4.99	3.64	4.76	5.59	2.71	7.76	2.98	4.80	6.32	3.32	المغرب
5.76	0.88	4.80	6.11	8.20	4.45	5.37	2.49	1.29	2.67-	1.10-	سلطنة عمان
6.12	13.02	16.73	11.96	17.66	17.99	26.17	7.49	19.22	3.72	7.18	قطر
5.81	8.57	7.43	1.83	8.43	5.99	5.58	7.26	9.25	7.66	0.13	السعودية
2.60	2.60	2.60	2.60	2.60	2.60	2.40	3.00	3.00	3.50	3.50	الصومال
6.28	12.41	8.10	8.66	6.08	6.59	3.90-	10.80	10.34	14.02	12.49-	فلسطين
-	1.97-	6.60	8.43	2.18	5.77	6.54	9.04	5.18	7.39	5.99	السودان
19.50-	3.40-	3.44	5.91	4.48	5.67	5.05	6.22	6.90	0.59	7.86	سوريا
3.95	1.92-	2.96	3.12	4.46	6.25	5.65	4.00	5.96	5.47	1.70	تونس
4.68	4.89	1.64	5.24-	3.19	3.18	9.84	4.86	9.57	8.80	2.43	الإمارات
2.02	12.77-	5.70	4.13	4.01	3.48	4.64	5.14	4.64	5.76	5.04	اليمن
7.80	0.35	4.58	3.76	5.82	5.53	7.14	6.04	8.58	4.24	2.14	معدل النمو
2014	2013										
3.30	2.80										الجزائر
4.30	5.34										البحرين
3.50	3.57										جزر القمر
5.50	5.00										جيبوتي
2.20	2.10										مصر
0.00	4.21										العراق
3.20	2.83										الأردن
2.30	0.44-										الكويت
2.00	3.01										لبنان
18.00-	16.21-										ليبيا
5.90	6.70										موريتانيا
2.49	4.38										المغرب
3.40	4.82										سلطنة عمان
6.00	6.50										قطر
3.60	3.95										السعودية
2.60	2.60										الصومال
3.00	1.92										فلسطين
1.00	3.35										السودان
0.00-	20.60-										سوريا
2.30	2.26										تونس
4.60	5.20										الإمارات
2.00	4.82										اليمن
2.05	1.73										معدل النمو

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

ملحق رقم (09): إنتاج النفط الخام في البلدان العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (ألف برميل/يوم)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2564	2324	2241.6	2630	2557	2568	2378	2344	2601	2208	2231	الإمارات
190	182	182	182	184	183	187	209	189	187	182	البحرين
70	78.8	82	85	70	97	66	69	66	72	70	تونس
1262	1189.8	1221	1367	1398	1426	1352	1311	942	730	842	الجزائر
9311	8165.6	8184	9318	8754	9208	9353	8897	8410	7093	7890	السعودية
330	387	375.1	390	370	377	428	461	499	508	522	سوريا
2653	2359	2346	2278	1851	1963	1913	2107	1378	2127	2600	العراق
734	733.4	733	854	803	83	766	754	721	695	632	قطر
2658.7	2312.1	2261.6	2680	2575	2644	2572	2288	2107	1746	1947	الكويت
589.5	1495	1473.9	1746	1661	1761	1693	1581	1432	1316	1324	ليبيا
566.0	560.7	546.2	659	632	619	579	79	750	751	760	مصر
453	462.1	475.2	490	46	380	290	287	255	230	230	السودان
780.2	758.3	712	748	710	687	774	780	815	897	956	عمان
190	275	284.1	291	315	357	385	350	431	438	439	اليمن
22351.4	21282.8	21117.7	23719	22240	23073	22734	22148	20599	18998	20625	إجمالي الدول العربية
								2014	2013	2012	
								2769	2797	2652.5	الإمارات
								199.5	197	173	البحرين
								55.5	62.7	66.8	تونس
								1191	1203	1203	الجزائر
								9701	9640	9763.4	السعودية
								10	31	170	سوريا
								3073	2980	2942	العراق
								703	724	736	قطر
								2866.8	2921.6	2977.6	الكويت
								560	993.3	1454	ليبيا
								666.4	581	571.5	مصر
								122	117.8	99.7	السودان
								857	841	813.2	عمان
								140.4	158.8	180.1	اليمن
								2214.6	23248.2	23802.8	إجمالي الدول العربية
								2011	2010	2009	المسجلة السنوات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

الملاحق

ملحق رقم (10): احتياطات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار برميل

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	الإمارات
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	البحرين
04	04	04	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	تونس
12.3	12.3	12.3	12.3	11.4	11.8	11.3	11.3	الجزائر
264.3	264.3	264.3	264.2	264.3	262.7	262.8	262.7	السعودية
4.2	4.2	3.	3.0	3.2	3.2	3.2	3.2	سوريا
115	115	115	115	115	115	115	115	العراق
15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	قطر
101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	99.	96.5	96.5	الكويت
43.7	41.5	41.5	41.5	3.1	39.1	36.0	36.0	ليبيا
4.2	3.9	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	مصر
5.0	5.0	5.0	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	السودان
5.5	5.7	5.7	5.0	4.8	5.0	5.7	5.9	عمان
3.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	اليمن
672.1	669.7	668.4	664.5	661.2	663.8	652.4	652.5	إجمالي الدول العربية
								السنوات
								2014
								2013
								2012
								2011
								2010
								2009
								الإمارات
								البحرين
								تونس
								الجزائر
								السعودية
								سوريا
								العراق
								قطر
								الكويت
								ليبيا
								مصر
								السودان
								عمان
								اليمن
								إجمالي الدول العربية
								713.1
								713.0
								713.0
								712.1
								711.5
								713.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

الملاحق

ملحق رقم (11): إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2013)

الوحدة: مليار متر مكعب

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
50.2	49.2	47.4	47.0	46.3	44.8	43.4	39.4	الإمارات
12.6	11.5	11.1	10.7	9.4	9.6	9.5	8.9	البحرين
3.1	3.1	2.4	2.5	2.4	2.2	2.2	1.9	تونس
86.5	83.0	88.2	89.2	82.0	82.8	8.4	78.2	الجزائر
80.4	79.5	73.5	71.2	65.7	60.1	57.3	53.7	السعودية
6.0	5.3	7.3	7.2	5.9	6.8	6.5	5.6	سوريا
1.9	1.7	3.5	2.7	1.8	1.1	2.4	2.8	العراق
77.0	59.8	49.5	45.8	39.2	31.4	29.5	27.0	قطر
12.7	12.6	12.	12.3	1.9	10.0	8.7	9.5	الكويت
15.9	15.2	13.2	11.3	8.1	6.4	6.2	6.2	ليبيا
48.3	46.5	52.8	42.3	32.4	29.7	26.5	24.5	مصر
25.2	25.2	25.1	21.8	20.1	16.5	15.0	14.0	عمان
421.2	393.1	387.4	364.6	324.5	301.8	287.9	271.9	إجمالي الدول العربية
								السنوات
2013	2012	2011	2010	2009				
54.6	54.3	52.3	51.28	48.84				
14.7	13.7	12.7	13.2	12.7				
1.8	1.8	1.	2.0	0				
82.7	85.7	82.6	83.8	82.6				
100.0	99.3	92.3	87.7	78.5				
5.3	6.8	7.9	8.9	6.5				
8.6	8.0	8.4	8.6	9.4				
204.6	20.4	202.5	182.4	119.4				
12.1	15.5	13.5	11.7	11.5				
18.3	18.2	7.9	23.4	22.5				
52.2	58.8	61.3	61.6	62.0				
29.9	28.7	27.	25.8	24.5				
584.9	594.8	570.4	560.4	480.3				

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

الملاحق

الملحق رقم (12): احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار متر مكعب

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
6072	6072	6040	6060	6060	6060	6060	6060	الإمارات
91	92	92	93	92	92	92	92	البحرين
64	55	64	78	78	78	78	78	تونس
4504	4504	4580	4545	4545	4523	4523	4523	الجزائر
7305	7305	7153	6899	6834	6754	6646	6456	السعودية
300	290	290	310	371	371	371	371	سوريا
3170	3170	3170	3170	3170	3170	3190	3109	العراق
25172	25172	25636	25783	25783	25783	25783	25783	قطر
1780	1780	1780	1586	1572	1572	1557	1557	الكويت
1540	1540	1420	1491	1491	1491	1503	1314	ليبيا
2128	2024	1910	1890	1870	1725	1657	1557	مصر
85	85	86	85	85	85	85	85	السودان
950	950	914	830	849	849	829	859	عمان
555	555	515	479	479	479	453	396	اليمن
53723	53601	53581	53341	53286	53061	52835	52248	إجمالي الدول العربية
2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات		
6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091	الإمارات
92	92	92	92	92	92	92	92	البحرين
65	65	65	65	65	65	65	65	تونس
4505	4505	4504	4504	4504	4504	4504	4504	الجزائر
8316	8234	8234	8150	8016	7920	7920	7920	السعودية
285	285	285	285	285	285	285	285	سوريا
3694	3694	3694	3158	3170	3170	3170	3170	العراق
24400	24400	24400	25030	25190	25340	25340	25340	قطر
1784	1784	1784	1784	1784	1784	1784	1784	الكويت
1532	1532	1532	1547	1495	1549	1549	1549	ليبيا
2186	2186	2186	2045	2193	2211	2211	2211	مصر
85	85	85	85	85	85	85	85	السودان
705	705	950	950	950	950	950	950	عمان
479	479	479	479	479	479	479	479	اليمن
54219	54137	54382	54265	5439	54525	54525	54525	إجمالي الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

الملاحق

الملحق رقم (13): تطور أرصدة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: %

الدولة السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الجزائر	3.60	3.47	3.29	3.04	2.81	2.56	2.37	2.32	2.57	2.74	2.52
المغرب	10.86	13.72	14.05	15.84	17.65	17.62	13.39	12.41	10.86	11.15	20.44
ليبيا	4.86	3.32	2.19	1.24	1.30	1.66	1.31	1.38	1.54	1.92	2.18
تونس	34.80	36.15	40.36	41.51	40.70	53.25	49.58	58.41	53.65	53.09	56.32
السعودية	-	0.22	3.78	8.31	13.02	15.47	19.61	18.54	17.63	15.63	13.03
الإمارات	0.94	0.80	1.05	1.24	1.68	1.19	1.75	1.76	2.28	2.09	1.48
الأردن	22.62	24.50	24.34	24.01	25.12	24.32	20.51	20.04	22.00	32.21	34.02
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	1.61	1.53	2.09	3.44	6.23	8.93	8.73	13.27	16.40	11.23	11.23
الكويت	0.11	0.013	0.15	0.15	0.12	0.15	0.10	0.05	0.14	0.13	0.2
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصر	11.24	22.51	21.18	20.23	21.09	24.16	28.11	28.79	30.42	31.53	30.73
اليمن	54.82	57.58	54.52	53.31	51.14	53.23	62.36	60.59	59.32	54.01	4.48
سوريا	-	-	-	-	0	0.15	0.36	0.56	0.70	1.11	1.38
سلطنة عمان	7.72	7.22	9.16	10.50	11.24	11.69	16.49	16.13	17.71	17.05	14.91
قطر	1.06	1.00	1.19	1.41	1.11	1.37	1.64	1.47	0.98	0.89	0.85
السودان	0.45	0.63	1.12	1.36	1.14	1.17	0.77	0.70	0.72	0.76	0.44
لبنان	0.49	0.56	0.79	60.	1.06	1.55	1.65	2.18	1.36	1.72	1.89
موريتانيا	-	0.62	1.83	1.91	2.93	3.77	3.56	3.25	3.22	3.38	3.65
جيبوتي	3.39	3.20	3.04	2.99	2.89	2.86	2.97	2.99	2.96	2.87	2.79
الصومال	5.96	5.14	4.61	3.78	1.43	1.18	1.56	8.43	3.57	-	-
جزر القمر	1.55	1.68	1.93	1.86	1.93	1.81	1.27	4.90	6.45	8.38	7.00
مجموع الدول العربية	7.54	8.36	8.66	8.94	9.29	10.36	10.87	11.52	11.42	11.68	9.07
الدول النامية	11.45	11.29	12.37	13.15	13.3	14.35	14.97	14.64	13.62	13.30	13.12
العالم	5.81	6.08	6.42	6.68	6.73	7.46	7.42	7.71	7.88	9.04	9.22
الدولة السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الجزائر	3.52	3.39	3.28	3.94	3.97	4.13	4.57	5.83	6.37	6.17	8.13
المغرب	10.70	11.80	14.17	14.14	13.91	13.31	17.83	17.63	21.19	23.88	30.88
ليبيا	2.24	2.38	2.81	2.78	2.71	2.09	1.77	1.53	0.98	1.23	0.99
تونس	56.48	49.65	554.40	57.78	55.40	51.99	51.23	56.13	49.83	5376	52.20
السعودية	11.71	11.47	11.96	12.28	11.99	10.87	10.42	11.85	10.81	9.33	9.44
الإمارات	1.51	1.67	2.35	2.31	2.69	2.81	2.92	3.38	1.87	1.02	2.18
الأردن	32.33	26.25	24.31	21.90	2.48	20.13	24.23	26.1	27.26	37.06	38.19
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	22.53	37.54	29.67	30.77	35.42	63.08	70.91	71.40	65.16	66.69	66.69
الكويت	0.35	0.37	0.35	0.34	0.34	1.40	1.52	2.00	1.97	1.61	1.23
فلسطين	0	0	0	0	0	0.45	4.82	10.05	14.00	15.43	17.10
مصر	28.82	25.67	25.60	24.93	22.34	20.72	20.32	20.26	20.37	20.86	22.56
اليمن	11.07	26.31	43.66	42.17	31.75	25.02	21.59	15.01	11.42	7.76	8.88
سوريا	1.67	1.83	2.09	3.15	3.40	3.63	3.89	4.07	5.47	6.33	6.45
سلطنة عمان	16.57	15.94	17.03	17.07	16.32	15.14	15.02	17.62	16.05	13.25	13.31
قطر	1.53	1.8	3.03	4.73	5.44	8.62	10.62	15.08	13.40	10.76	12.59
السودان	0.48	0.45	0.44	1.29	1.29	1.98	2.58	5.81	9.39	10.68	12.55
لبنان	1.32	1.34	1.07	1.16	1.26	1.68	12.94	18.64	23.66	85.34	91.92
موريتانيا	3.53	3.88	5.66	5.52	5.65	5.56	6.30	6.30	7.54	11.29	17.19
جيبوتي	3.23	3.60	3.89	3.95	4.59	5.38	5.92	6.54	6.86	7.21	7.52
الصومال	-	-	-	0.07	0.16	0.24	0.28	0.22	0.18	18.	0.28
جزر القمر	7.97	6.80	6.94	9.5	8.35	8.62	9.38	9.42	9.23	10.23	9.90
مجموع الدول العربية	9.88	10.55	11.48	11.82	11.24	12.13	13.30	14.74	14.96	18.11	19.55
الدول النامية	13.34	13.45	13.92	14.43	14.25	15.22	16.23	19.15	24.3	25.05	26.89
العالم	9.93	9.56	10.06	10.32	11.26	12.85	14.81	18.73	22.33	22.88	23.25

الملاحق

تابع للملحق رقم (13)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
11.40	11.14	12.07	12.51	8.44	8.76	8.62	7.96	8.29	9.12	9.78	الجزائر
47.2	40.24	20.18	20.95	11.66	51.33	45.61	34.86	34.91	34.33	30.01	المغرب
47.14	44.87	49.67	46.84	44.32	12.66	7.42	4.45	2.95	2.39	2.21	ليبيا
74.02	68.22	70.36	71.97	63.59	67.32	63.51	52.18	57.22	59.15	59.90	تونس
27.99	27.91	32.36	34.29	21.48	17.66	13.44	10.21	7.91	8.63	9.41	السعودية
24.75	24.50	27.04	28.35	21.63	21.13	18.15	15.23	11.23	5.31	2.14	الإمارات
80.39	81.04	82.87	87.16	92.87	111.12	84.43	105.08	72.87	49.08	41.37	الأردن
8.33	7.44	6.54	5.79	4.68	4.18	3.96	4.91	4.83	583	-	العراق
55.42	54.86	58.93	65.38	57.33	59.58	60.47	51.83	55.2	60.68	64.66	البحرين
10.32	9.47	9.90	9.66	5.92	0.82	0.76	0.80	0.69	0.80	1.16	الكويت
25.09	23.82	26.11	29.15	14.21	16.13	17.49	17.03	17.69	18.06	19.68	فلسطين
31.21	31.40	34.06	35.49	36.40	38.21	36.13	30.58	29.68	28.82	24.40	مصر
11.60	13.82	15.59	16.41	14.93	11.65	8.44	4.22	8.00	7.46	9.08	اليمن
23.08	16.71	16.44	15.65	11.23	11.01	9.64	8.92	7.94	7.81	6.74	سوريا
23.21	24.42	26.40	28.49	20.18	22.21	16.23	14.17	11.51	12.67	13.49	سلطنة عمان
16.01	17.77	24.43	26.48	15.42	19.26	17.50	16.09	14.67	14.69	14.62	قطر
46.51	31.00	29.96	29.69	24.09	21.55	22.91	22.12	20.81	18.89	14.80	السودان
124.20	122.45	122.86	119.28	121.44	128.49	128.44	117.51	104.20	100.41	90.97	لبنان
112.39	66.65	75.17	77.81	63.64	56.66	57.97	73.61	43.40	25.08	21.90	موريتانيا
78.37	77.28	77.84	81.17	76.5	61.05	41.93	22.40	14.96	9.74	7.87	جيبوتي
59.39	62.61	52.86	22.58	13.31	10.44	4.95	0.96	-	0.20	0.31	الصومال
15.10	13.10	11.22	9.76	7.15	7.05	6.22	6.27	6.54	7.09	8.85	جزر القمر
42.02	39.58	40.12	39.76	34.10	34.46	30.64	28.24	24.37	22.10	20.60	مجموع الدول العربية
30.65	28.38	31.30	30.51	24.89	30.65	27.45	25.90	26.29	26.33	25.46	الدول النامية
32.10	29.68	31.66	31.30	25.28	32.04	28.80	25.27	26.34	25.09	22.50	العالم
2014	2013										
12.50	12.04										الجزائر
47.3	49.65										المغرب
45.00	48.25										ليبيا
65.00	70.79										تونس
28.7	28.80										السعودية
28.8	26.90										الإمارات
80.3	79.15										الأردن
10.5	9.32										العراق
55.4	55.81										البحرين
8.9	11.43										الكويت
-	25.38										فلسطين
30.7	34.25										مصر
7.2	9.30										اليمن
-	33.42										سوريا
25.3	24.76										سلطنة عمان
14.8	14.98										قطر
30.7	53.11										السودان
113.9	124.32										لبنان
117.5	135.19										موريتانيا
94.7	92.50										جيبوتي
-	67.59										الصومال
16.9	15.77										جزر القمر
43.9	45.09										مجموع الدول العربية
28.3	30.95										الدول النامية
33.6	34.17										العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

الملاحق

الملحق رقم (14): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من تراكم رأس المال الثابت خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: %

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
0.25	0.08	0.08	0.02	0.02	0.00	0.00	0.0	0.34-	0.0	2.44	الجزائر
2.24	2.70	1.57	1.33	0.01	0.57	1.34	1.14	1.59	1.24	1.80	المغرب
3.69	3.01	2.48	2.84-	3.77-	2.11	0.24-	4.26-	4.57-	7.38-	12.66-	ليبيا
2.81	3.83	3.48	4.65	3.62	5.57	5.43	7.70	12.71	11.88	9.45	تونس
1.41	3.70-	1.97-	6.15-	4.93	2.12	16.12	14.21	29.17	16.62	9.36-	السعودية
1.18-	0.42	2.17	0.55	1.11	2.21-	1.42	0.35	0.72	0.14-	0.82	الإمارات
3.60	0.14-	1.73	2.98	1.95	2.56	5.62	2.31	3.21	7.55	2.32	الأردن
0.02	0.09	0.01	0.65	0.10	0.02	0.23-	0.05	0.05	0.09	0.07	العراق
16.06-	16.50	22.58	3.49-	2.45-	8.11	7.35	3.70	2.09	0.36	39.03-	البحرين
0.19	0.15	0.58	0.17-	0.37-	0.17	0.13-	0	0-	0.03	02.	الكويت
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فلسطين
7.97	13.58	12.12	12.64	22.7	19.82	12.69	8.83	6.18	18.87	9.27	مصر
29.41-	6.20	4.15	0.55	3.42	1.42	2.78	3.52	14.88	24.56	25.49	اليمن
2.17	1.81	162	1.19	0.92	0.63	0	0-	0	0	0-	سوريا
7.74	6.66	5.64	2.02	5.10	4.83	5.30	5.88	7.16	2.95	6.00	سلطنة عمان
0.39	0.16-	2.26-	0.36-	0.16-	0.73	1.26-	0.06	0.18	0.26	0.83	قطر
1.53-	0.26	0.16	0.71	0.64-	0.36-	1.48	1.41	1.71	1.40	0.72	السودان
0.80	0.15	0.02-	0.15	1.40	0.92	0.66	0.08	0.27-	0.21	1.90-	لبنان
3.06	1.56	0.74	0.54	1.50	2.18	2.25	0.40	4.45	3.82	9.70	موريتانيا
0.05	0.17-	0.68	0.55	2	0.26	0.22	0.05-	0.07-	0.05	0.56	جيبوتي
2.44	18.98-	25.57-	42.05	2.26	0.99-	23.44-	8.03-	4.06-	0.81	0.05-	الصومال
1.32	11.41	10.39	21.11	0	0		0	0.47	0	0	جزر القمر
0.36-	2.05	1.83	3.57	1.95	2.20	1.70	1.69	3.42	3.78	0.29	مجموع الدول العربية
3.92	3.80	4.12	3.42	2.75	2.52	2.88	2.81	3.96	3.43	1.17	الدول النامية
3.90	4.10	3.54	3.36	2.41	1.80	1.87	1.70	1.98	2.29	1.80	العالم
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
8.86	2.47	2.46	4.89	2.35	2.31	0.00	0.00	0.00	0.24	0.68	الجزائر
29.95	4.39	13.67	4.28	14.73	3.82	3.96	7.38	6.78	5.61	4.32	المغرب
0.80-	2.91	3.50-	3.90-	1.72-	2.65-	2.68-	1.45-	1.09	2.57	2.32	ليبيا
8.71	14.42	6.58	12.75	7.44	7.33	8.22	12.70	15.16	13.13	5.24	تونس
1.50	0.56	0.39	0.31	0.20	0.23	2.10	2.78	0.62	0.90	0.62	السعودية
5.46	2.19-	4.39-	1.16	1.09	1.52	2.14	0.36	2.68	1.03	0.24	الإمارات
15.70	51.12	8.20	18.51	19.31	0.76	0.67	0.14	1.78-	2.64	1.19-	الأردن
0.4-	0.51-	1.80-	2.80	0.65	5.71-	1.97	0.02-	0.13	0.87	0.46-	العراق
5.27	24.48	35.59	17.53-	19.58	143.26	31.38	13.03	15.62-	58.04	46.62	البحرين
2.34-	0.41	1.69	1.24	0.48	7.89	018	0	0.37	1.02	0.02	الكويت
1.74	4.49	11.38	16.46	13.31	15.18	11.43	0	0	0	0	فلسطين
3.54	7.57	6.48	6.63	6.16	4.69	4.72	10.32	12.76	5.59	2.89	مصر
8.70	0.38	22.4-	15.07-	9.36-	4.34-	20.00-	1.87	121.47	90.3	48.38	اليمن
2.65	7.96	7.87	2.28	2.37	2.49	1.90	1.75	1.49	1.70	2.41	سوريا
0.15	2.75	1.13	2.34	1.82	2.29	1.75	2.90	5.00	3.97	6.18	سلطنة عمان
7.21	7.28	4.98	10.95	10.70	10.70	3.83	7.30	5.41	2.79	3.55	قطر
31.17	30.86	24.04	15.17	7.64	0.06	1.69	7.83	0.01-	0.00	0.04-	السودان
41.16	27.59	22.09	23.17	38.77	1.92	0.88	0.69	0.27	1.1	0.12	لبنان
33.44	19.12	7.77	0.14-	1.68-	0.21-	2.28	1.06	7.13	2.05	0.82	موريتانيا
5.25	4.85	3.77	2.74	2.95	3.41	3.34	1.17	1.16	1.88	1.95	جيبوتي
0.02	0.06	0.21-	0.01	0.36	0.50	0.43	0.43	0.90	0.05-	0.12-	الصومال
5.18	0.46	1.02	1.21	0.07	1.62	2.47	0.49	0.46	2.96-	8.33	جزر القمر
9.63	9.61	5.75	4.10	6.23	8.5	2.84	3.21	7.52	8.74	6.04	مجموع الدول العربية
13.81	16.16	15.33	12.27	11.37	9.16	7.82	7.84	6.19	4.94	4.16	الدول النامية
11.56	19.05	15.25	10.29	7.00	5.57	4.99	4.13	3.83	2.92	2.85	العالم

الملاحق

تابع للملحق رقم (14)

الدولة السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الجزائر	4.70	4.08	3.93	5.23	5.27	4.91	6.96	4.96	4.30	3.90	7.64
المغرب	9.07	8.43	5.65	6.95	8.47	11.93	13.26	10.09	5.98	18.50	4.72
ليبيا	4.47	0	5.87	12.38	9.55	21.25	17.25	8.21	3.60	1.25	1.23
تونس	15.39	11.53	13.97	15.96	26.03	18.02	42.61	11.31	9.26	9.28	14.32
السعودية	7.73	10.75	22.65	32.99	33.29	24.72	23.73	19.07	3.92	1.97	1.33
الإمارات	11.41	10.01	7.69	5.46	19.44	23.33	32.80	32.84	36.22	16.46	0.41
الأردن	17.97	23.61	26.60	40.27	46.18	55.76	92.48	51.47	33.12	26.01	13.12
العراق	7.84	7.98	6.22	11.54	9.73	16.19	3.47	7.45	15.25	39.48	0.14-
البحرين	15.05	17.21	2.33	4.44	20.21	24.09	53.40	25.57	29.23	19.79	9.79
الكويت	14.21	14.06	5.81	5.86	0.02-	0.55	0.75	1.98	0.27	0.86-	0.06
فلسطين	13.33	10.58	12.45	24.85	4.43	1.84	1.33	3.70	4.98	1.72	1.10
مصر	16.93	1.25-	15.49	18.88	25.85	42.91	49.81	33.60	17.54	1.86	4.55
اليمن	8.22-	12.50-	3.08	2.29	29.10	18.43	29.39	8.69-	4.59	3.21-	5.14
سوريا	0	5.81	11.70	26.51	16.70	15.12	9.25	7.65	6.02	3.30	2.61
سلطنة عمان	4.50	8.49	10.87	8.89	16.15	26.00	17.92	21.50	1.76	0.52	3.24
قطر	0.60	0.17-	11.89	19.34	7.97	12.81	18.01	17.54	12.54	8.78	11.10
السودان	21.47	18.96	21.05	23.33	22.49	21.51	28.66	30.80	34.72	47.49	20.28
لبنان	29.23	27.17	33.72	41.55	48.88	50.29	60.82	68.83	56.10	73.55	36.76
موريتانيا	131.33	51.23	9.65	0.36-	40.53	15.07	18.58	63.04	49.57	27.64	30.1
جيبوتي	41.67	36.65	13.61	53.69	138.04	125.70	79.16	18.4	27.34	14.65	3.54
الصومال	41.19	47.84	52.56	26.86	16.68	28.92	19.82	5.11	1.31-	0.30-	0.06
جزر القمر	12.07	31.58	12.40	20.60	6.92	15.95	2.22	1.55	1.98	2.37	1.56
مجموع الدول العربية	18.61	15.09	14.05	18.52	25.08	26.14	28.25	19.84	16.22	14.28	7.87
الدول النامية	9.10	9.80	10.23	10.09	13.30	14.32	12.88	12.09	11.91	10.04	10.06
العالم	7.76	10.32	9.72	9.09	12.48	15.11	12.76	9.51	7.78	7.32	8.58
الدولة السنة	2014	2013									
الجزائر	2.1	3.7									
المغرب	10.9	10.5									
ليبيا	0.4	4.5									
تونس	11.3	11.7									
السعودية	4.4	5.0									
الإمارات	11.2	11.9									
الأردن	23.1	25.1									
العراق	9.0	8.2									
البحرين	22.4	19.3									
الكويت	1.7	5.8									
فلسطين	-	-									
مصر	12.6	11.2									
اليمن	17.1-	4.1-									
سوريا	-	-									
سلطنة عمان	5.3	7.5									
قطر	1.4	1.4-									
السودان	10.7	13.7									
لبنان	26.9	25.0									
موريتانيا	23.5	45.4									
جيبوتي	20.0	66.9									
الصومال	-	-									
جزر القمر	10.1	7.1									
مجموع الدول العربية	8.63	13.3									
الدول النامية	7.4	7.6									
العالم	6.5	8.0									

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

ملحق رقم (15): اختبارات السكون للسلسلة GDP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 20:01				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.32960	0.9082	22	731
Breitung t-stat	7.07377	1.0000	22	709
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.07355	1.0000	22	731
ADF - Fisher Chi-square	26.7114	0.9816	22	731
PP - Fisher Chi-square	21.7518	0.9980	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 20:03				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	12.3915	1.0000	22	724
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	14.6021	1.0000	22	724
ADF - Fisher Chi-square	16.6864	0.9999	22	724
PP - Fisher Chi-square	8.30784	1.0000	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 20:04				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	20.1424	1.0000	22	728
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	7.27891	1.0000	22	728
PP - Fisher Chi-square	2.96714	1.0000	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (16): اختبارات السكون للسلسلة DGDP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 20:12				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.4568	0.0000	22	714
Breitung t-stat	-7.70950	0.0000	22	692
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-15.9344	0.0000	22	714
ADF - Fisher Chi-square	368.787	0.0000	22	714
PP - Fisher Chi-square	361.465	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 20:13				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.0238	0.0000	22	716
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.9318	0.0000	22	716
ADF - Fisher Chi-square	237.261	0.0000	22	716
PP - Fisher Chi-square	295.357	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 20:13				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.96933	0.0000	22	715
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	270.185	0.0000	22	715
PP - Fisher Chi-square	329.893	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (17): اختبارات السكون للسلسلة السلسلة FDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 20:14				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.06911	0.9807	22	699
Breitung t-stat	5.72805	1.0000	22	677
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.55726	0.0597	22	699
ADF - Fisher Chi-square	91.4931	0.0000	22	699
PP - Fisher Chi-square	74.6527	0.0027	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 20:15				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.20306	0.9993	22	688
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.45319	1.0000	22	688
ADF - Fisher Chi-square	55.2293	0.1194	22	688
PP - Fisher Chi-square	50.8763	0.2212	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 20:16				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.52970	0.0057	22	692
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	85.2839	0.0002	22	692
PP - Fisher Chi-square	85.0902	0.0002	22	748

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (18): اختبارات السكون للسلسلة DFDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:17				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.4545	0.0000	22	672
Breitung t-stat	2.60666	0.9954	22	650
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-17.9722	0.0000	22	672
ADF - Fisher Chi-square	628.516	0.0000	22	672
PP - Fisher Chi-square	1343.57	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:18				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-20.3965	0.0000	22	688
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-23.5348	0.0000	22	688
ADF - Fisher Chi-square	441.415	0.0000	22	688
PP - Fisher Chi-square	477.429	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:18				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-27.1572	0.0000	22	679
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1104.62	0.0000	22	679
PP - Fisher Chi-square	1497.60	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (19): اختبارات السكون للسلسلة DI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 20:20				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.06498	0.8566	22	728
Breitung t-stat	6.77044	1.0000	22	706
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.01509	0.9781	22	728
ADF - Fisher Chi-square	44.8579	0.4357	22	728
PP - Fisher Chi-square	28.4603	0.9665	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 20:20				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.99843	1.0000	22	728
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.90696	1.0000	22	728
ADF - Fisher Chi-square	39.1307	0.6800	22	728
PP - Fisher Chi-square	24.6747	0.9918	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 20:21				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.11188	1.0000	22	729
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	16.0086	1.0000	22	729
PP - Fisher Chi-square	14.4019	1.0000	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (20): اختبارات السكون للسلسلة DDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:22				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.9258	0.0000	22	705
Breitung t-stat	-7.69266	0.0000	22	683
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-16.6958	0.0000	22	705
ADF - Fisher Chi-square	320.264	0.0000	22	705
PP - Fisher Chi-square	819.057	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:22				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.6982	0.0000	22	702
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-15.5820	0.0000	22	702
ADF - Fisher Chi-square	322.211	0.0000	22	702
PP - Fisher Chi-square	421.192	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 20:23				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-19.8069	0.0000	22	710
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	560.232	0.0000	22	710
PP - Fisher Chi-square	768.277	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (21): اختبارات السكون للسلسلة L

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 20:24				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.10816	0.9991	22	720
Breitung t-stat	1.60864	0.9462	22	698
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.71564	0.9967	22	720
ADF - Fisher Chi-square	52.9982	0.1659	22	720
PP - Fisher Chi-square	8.99004	1.0000	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 20:25				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.48825	1.0000	22	720
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	16.0794	1.0000	22	720
ADF - Fisher Chi-square	7.37347	1.0000	22	720
PP - Fisher Chi-square	9.07859	1.0000	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 20:25				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	19.6743	1.0000	22	721
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	8.82977	1.0000	22	721
PP - Fisher Chi-square	0.10792	1.0000	22	748
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (22): اختبارات السكون للسلسلة DL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 20:29				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.57350	0.0000	22	711
Breitung t-stat	-4.67050	0.0000	22	689
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.9698	0.0000	22	711
ADF - Fisher Chi-square	217.524	0.0000	22	711
PP - Fisher Chi-square	213.268	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 20:30				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.45159	0.0000	22	711
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.67811	0.0000	22	711
ADF - Fisher Chi-square	202.181	0.0000	22	711
PP - Fisher Chi-square	192.453	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 20:31				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.24514	0.0006	22	702
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	121.545	0.0000	22	702
PP - Fisher Chi-square	150.643	0.0000	22	726
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (23): اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

- وجود ثابت دون اتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DIL				
Date: 04/12/16 Time: 20:36				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 770				
Cross-sections included: 22				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.430276	0.3335	0.166593	0.4338
Panel rho-Statistic	1.449202	0.9264	0.587170	0.7215
Panel PP-Statistic	-0.104693	0.4583	-1.186165	0.1178
Panel ADF-Statistic	0.055237	0.5220	-2.255938	0.0120
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.719449	0.9967		
Group PP-Statistic	0.524079	0.6999		
Group ADF-Statistic	-1.078558	0.1404		

- وجود ثابت واتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DIL				
Date: 04/12/16 Time: 20:37				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 770				
Cross-sections included: 22				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: Deterministic intercept and trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.136892	0.1278	-0.485248	0.6862
Panel rho-Statistic	1.906601	0.9717	1.520524	0.9358
Panel PP-Statistic	-2.154413	0.0156	-1.777097	0.0378
Panel ADF-Statistic	-2.976635	0.0015	-3.971309	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	3.592093	0.9998		
Group PP-Statistic	-0.046588	0.4814		
Group ADF-Statistic	-3.198806	0.0007		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (24): نموذج بانل التجميعي

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: D(GDP)									
Method: Panel Least Squares									
Date: 04/12/16 Time: 20:40									
Sample (adjusted): 1981 2014									
Periods included: 34									
Cross-sections included: 22									
Total panel (balanced) observations: 748									
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
D(FDI)		0.829702	0.103780	7.994801	0.0000				
D(DI)		0.804958	0.039248	20.50969	0.0000				
D(L)		3.118929	0.881604	3.537787	0.0004				
C		535.5819	167.3694	3.199998	0.0014				
R-squared		0.398794	Mean dependent var		1534.445				
Adjusted R-squared		0.396370	S.D. dependent var		4849.871				
S.E. of regression		3768.041	Akaike info criterion		19.31183				
Sum squared resid		1.06E+10	Schwarz criterion		19.33652				
Log likelihood		-7218.625	Hannan-Quinn criter.		19.32135				
F-statistic		164.5043	Durbin-Watson stat		1.519687				
Prob(F-statistic)		0.000000							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (25): نموذج بانل ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: D(GDP) Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 04/12/16 Time: 20:41 Sample (adjusted): 1981 2014 Periods included: 34 Cross-sections included: 22 Total panel (balanced) observations: 748 Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.592358	0.033252	17.81405	0.0000
D(DI)	0.595680	0.021934	27.15817	0.0000
D(L)	0.070183	0.096149	0.729941	0.4657
C	1038.911	21.51554	48.28654	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.621779	Mean dependent var	0.266248	
Adjusted R-squared	0.609224	S.D. dependent var	1.587428	
S.E. of regression	0.994174	Sum squared resid	714.6005	
F-statistic	49.52425	Durbin-Watson stat	1.978283	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (26): نموذج بانل ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: D(GDP) Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 04/12/16 Time: 20:44 Sample (adjusted): 1981 2014 Periods included: 34 Cross-sections included: 22 Total panel (balanced) observations: 748 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.818723	0.099008	8.269272	0.0000
D(DI)	0.794103	0.037649	21.09200	0.0000
D(L)	2.931645	0.872429	3.360325	0.0008
C	564.7608	169.7414	3.327184	0.0009
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		244.6924	0.0046	
Idiosyncratic random		3591.973	0.9954	
Weighted Statistics				
R-squared	0.390045	Mean dependent var	1426.061	
Adjusted R-squared	0.387585	S.D. dependent var	4781.144	
S.E. of regression	3741.577	Sum squared resid	1.04E+10	
F-statistic	158.5872	Durbin-Watson stat	1.532430	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (27): نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة

Dependent Variable: D(GDP) Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) Date: 04/13/16 Time: 22:20 Sample (adjusted): 1981 2014 Periods included: 34 Cross-sections included: 22 Total panel (balanced) observations: 748 Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.592248	0.033177	17.85117	0.0000
D(DI)	0.595845	0.021865	27.25115	0.0000
C	1046.392	17.97942	58.19941	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.621890	Mean dependent var	0.264312	
Adjusted R-squared	0.609879	S.D. dependent var	1.589947	
S.E. of regression	0.993349	Sum squared resid	714.4018	
F-statistic	51.77343	Durbin-Watson stat	1.978114	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (28): اختبارات السكون للسلسلة GDP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 21:04				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.15229	0.5605	14	467
Breitung t-stat	5.19212	1.0000	14	453
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.40342	0.9198	14	467
ADF - Fisher Chi-square	24.3536	0.6627	14	467
PP - Fisher Chi-square	19.6173	0.8780	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 21:05				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	8.94135	1.0000	14	461
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	9.92446	1.0000	14	461
ADF - Fisher Chi-square	15.9355	0.9668	14	461
PP - Fisher Chi-square	7.61356	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/12/16 Time: 21:07				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	17.5436	1.0000	14	465
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	6.85743	1.0000	14	465
PP - Fisher Chi-square	2.58379	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (29): اختبارات السكون للسلسلة DGGP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 21:09				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.9706	0.0000	14	455
Breitung t-stat	-4.55542	0.0000	14	441
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.3863	0.0000	14	455
ADF - Fisher Chi-square	176.114	0.0000	14	455
PP - Fisher Chi-square	189.044	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 21:11				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.7825	0.0000	14	460
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.3800	0.0000	14	460
ADF - Fisher Chi-square	175.664	0.0000	14	460
PP - Fisher Chi-square	175.768	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/12/16 Time: 21:12				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.85256	0.0000	14	459
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	216.216	0.0000	14	459
PP - Fisher Chi-square	217.374	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (30): اختبارات السكون للسلسلة FDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 21:15				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.19288	0.9993	14	441
Breitung t-stat	5.68939	1.0000	14	427
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.72491	0.2343	14	441
ADF - Fisher Chi-square	55.9615	0.0013	14	441
PP - Fisher Chi-square	35.3579	0.1597	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 21:16				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.98692	0.9765	14	436
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.90016	0.9713	14	436
ADF - Fisher Chi-square	50.5368	0.0056	14	436
PP - Fisher Chi-square	36.9580	0.1198	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/12/16 Time: 21:17				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.74830	0.0001	14	436
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	77.1402	0.0000	14	436
PP - Fisher Chi-square	60.5450	0.0003	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (31): اختبارات السكون للسلسلة DFDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:20				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.48803	0.0000	14	424
Breitung t-stat	3.20317	0.9993	14	410
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.9096	0.0000	14	424
ADF - Fisher Chi-square	236.579	0.0000	14	424
PP - Fisher Chi-square	695.409	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:23				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.5177	0.0000	14	436
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.6997	0.0000	14	436
ADF - Fisher Chi-square	255.935	0.0000	14	436
PP - Fisher Chi-square	287.769	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:24				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-18.2556	0.0000	14	430
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	436.770	0.0000	14	430
PP - Fisher Chi-square	791.745	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (32): اختبارات السكون للسلسلة DI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 21:26				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.66916	0.7483	14	456
Breitung t-stat	6.10970	1.0000	14	442
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.24329	0.8931	14	456
ADF - Fisher Chi-square	31.6298	0.2898	14	456
PP - Fisher Chi-square	17.3936	0.9404	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 21:27				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.36986	1.0000	14	461
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.13561	1.0000	14	461
ADF - Fisher Chi-square	13.6801	0.9893	14	461
PP - Fisher Chi-square	6.54599	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/12/16 Time: 21:29				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	6.55484	1.0000	14	457
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	7.65870	1.0000	14	457
PP - Fisher Chi-square	6.87397	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (33): اختبارات السكون للسلسلة DDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:30				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.1599	0.0000	14	448
Breitung t-stat	-4.68425	0.0000	14	434
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.7265	0.0000	14	448
ADF - Fisher Chi-square	178.890	0.0000	14	448
PP - Fisher Chi-square	650.484	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:31				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9653	0.0000	14	442
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.2896	0.0000	14	442
ADF - Fisher Chi-square	166.893	0.0000	14	442
PP - Fisher Chi-square	242.303	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/12/16 Time: 21:32				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.8954	0.0000	14	453
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	383.595	0.0000	14	453
PP - Fisher Chi-square	515.754	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (34): اختبارات السكون للسلسلة L

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 21:35				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.95433	0.9984	14	452
Breitung t-stat	1.38068	0.9163	14	438
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.13012	0.8708	14	452
ADF - Fisher Chi-square	45.7019	0.0187	14	452
PP - Fisher Chi-square	5.31861	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 21:36				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	6.34966	1.0000	14	452
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	14.1161	1.0000	14	452
ADF - Fisher Chi-square	5.14209	1.0000	14	452
PP - Fisher Chi-square	0.97040	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/12/16 Time: 21:37				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	14.9494	1.0000	14	453
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	8.69827	0.9998	14	453
PP - Fisher Chi-square	0.00583	1.0000	14	476
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (35): اختبارات السكون للسلسلة DL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 21:38				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.84682	0.0324	14	449
Breitung t-stat	-2.84348	0.0022	14	435
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.98523	0.0000	14	449
ADF - Fisher Chi-square	101.152	0.0000	14	449
PP - Fisher Chi-square	91.4274	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 21:40				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.37973	0.0087	14	449
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.62940	0.0000	14	449
ADF - Fisher Chi-square	81.4154	0.0000	14	449
PP - Fisher Chi-square	69.9716	0.0000	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/12/16 Time: 21:41				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.11369	0.0173	14	444
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	33.2005	0.2284	14	444
PP - Fisher Chi-square	43.5641	0.0307	14	462
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (36): اختبارات السكون للسلسلة DDL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L,2)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L,2)				
Date: 04/12/16 Time: 21:45				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.8238	0.0000	14	433
Breitung t-stat	-8.15496	0.0000	14	419
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-16.3938	0.0000	14	433
ADF - Fisher Chi-square	281.293	0.0000	14	433
PP - Fisher Chi-square	1170.31	0.0000	14	448
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(L,2)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L,2)				
Date: 04/12/16 Time: 21:46				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.8559	0.0000	14	436
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-18.0710	0.0000	14	436
ADF - Fisher Chi-square	283.828	0.0000	14	436
PP - Fisher Chi-square	242.675	0.0000	14	448
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L,2)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L,2)				
Date: 04/12/16 Time: 21:47				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-19.2701	0.0000	14	436
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	494.741	0.0000	14	436
PP - Fisher Chi-square	986.747	0.0000	14	448
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (37): اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

- وجود ثابت دون اتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DI				
Date: 04/12/16 Time: 21:52				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 490				
Cross-sections included: 14				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.110725	0.8667	-0.777872	0.7817
Panel rho-Statistic	1.362900	0.9135	0.487557	0.6871
Panel PP-Statistic	0.745857	0.7721	-0.441537	0.3294
Panel ADF-Statistic	0.656202	0.7442	-0.571387	0.2839
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.182192	0.8814		
Group PP-Statistic	-0.410241	0.3408		
Group ADF-Statistic	-0.921440	0.1784		

- وجود ثابت واتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DI				
Date: 04/12/16 Time: 21:57				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 490				
Cross-sections included: 14				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: Deterministic intercept and trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.282681	0.0000	4.862832	0.0000
Panel rho-Statistic	0.321886	0.6262	-0.504692	0.3069
Panel PP-Statistic	-2.667612	0.0038	-2.619170	0.0044
Panel ADF-Statistic	-2.827227	0.0023	-3.689401	0.0001
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.706353	0.9560		
Group PP-Statistic	-0.704417	0.2406		
Group ADF-Statistic	-2.162766	0.0153		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (38): نموذج بانل التجميعي

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel Least Squares				
Date: 04/12/16 Time: 22:01				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Periods included: 33				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 462				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.777875	0.134177	5.797378	0.0000
D(DI)	0.825555	0.048769	16.92778	0.0000
D(L,2)	-1.595251	1.554828	-1.025999	0.3054
C	1279.455	223.6126	5.721750	0.0000
R-squared	0.394056	Mean dependent var		2254.012
Adjusted R-squared	0.390087	S.D. dependent var		5950.492
S.E. of regression	4647.150	Akaike info criterion		19.73452
Sum squared resid	9.89E+09	Schwarz criterion		19.77032
Log likelihood	-4554.673	Hannan-Quinn criter.		19.74861
F-statistic	99.28191	Durbin-Watson stat		1.418194
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (39): نموذج بانل ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 04/12/16 Time: 22:06				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Periods included: 33				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 462				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.522157	0.061651	8.469606	0.0000
D(DI)	0.562574	0.030699	18.32567	0.0000
D(L2)	-1.173025	0.442871	-2.648685	0.0084
C	1590.608	60.17918	26.43121	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.578491	Mean dependent var	0.483853	
Adjusted R-squared	0.563335	S.D. dependent var	1.419556	
S.E. of regression	0.981927	Sum squared resid	429.0602	
F-statistic	38.17060	Durbin-Watson stat	1.884157	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (40): نموذج بانل ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 04/12/16 Time: 22:17				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Periods included: 33				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 462				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.758004	0.128381	5.904312	0.0000
D(DI)	0.795349	0.047403	16.77830	0.0000
D(L,2)	-1.603585	1.486321	-1.078895	0.2812
C	1314.780	263.8571	4.982924	0.0000
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		577.7093	0.0166	
Idiosyncratic random		4441.817	0.9834	
Weighted Statistics				
R-squared	0.378390	Mean dependent var	1805.680	
Adjusted R-squared	0.374318	S.D. dependent var	5760.407	
S.E. of regression	4556.484	Sum squared resid	9.51E+09	
F-statistic	92.93210	Durbin-Watson stat	1.454643	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (41): نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العملة

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 04/20/16 Time: 20:42				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 476				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.530191	0.062540	8.477573	0.0000
D(DI)	0.543103	0.031218	17.39699	0.0000
C	1545.810	61.24543	25.23959	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.563881	Mean dependent var	0.456728	
Adjusted R-squared	0.549660	S.D. dependent var	1.399741	
S.E. of regression	0.978500	Sum squared resid	440.4327	
F-statistic	39.65059	Durbin-Watson stat	1.881885	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ثالثا: الدول غير منتجة للنفط

ملحق رقم (42): اختبارات السكون للسلسلة GDP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/13/16 Time: 08:56				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.19056	0.9858	8	264
Breitung t-stat	5.33504	1.0000	8	256
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.87656	1.0000	8	264
ADF - Fisher Chi-square	2.35778	1.0000	8	264
PP - Fisher Chi-square	2.13447	1.0000	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/13/16 Time: 08:59				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	9.17048	1.0000	8	263
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	11.0923	1.0000	8	263
ADF - Fisher Chi-square	0.75087	1.0000	8	263
PP - Fisher Chi-square	0.69429	1.0000	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on GDP				
Panel unit root test: Summary				
Series: GDP				
Date: 04/13/16 Time: 09:00				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	10.4270	1.0000	8	263
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.42148	1.0000	8	263
PP - Fisher Chi-square	0.38335	1.0000	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (43): اختبارات السكون للسلسلة DGGDP

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/13/16 Time: 09:02				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.9174	0.0000	8	259
Breitung t-stat	-7.63984	0.0000	8	251
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.6771	0.0000	8	259
ADF - Fisher Chi-square	192.672	0.0000	8	259
PP - Fisher Chi-square	172.421	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/13/16 Time: 09:04				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.58419	0.0002	8	256
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.78516	0.0000	8	256
ADF - Fisher Chi-square	61.5973	0.0000	8	256
PP - Fisher Chi-square	119.588	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(GDP)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(GDP)				
Date: 04/13/16 Time: 09:05				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.19788	0.0000	8	256
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	53.9694	0.0000	8	256
PP - Fisher Chi-square	112.519	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (44): اختبارات السكون للسلسلة FDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/13/16 Time: 09:12				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.78146	0.2173	8	258
Breitung t-stat	1.87861	0.9699	8	250
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.64118	0.0504	8	258
ADF - Fisher Chi-square	35.5316	0.0034	8	258
PP - Fisher Chi-square	39.2948	0.0010	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/13/16 Time: 09:14				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.70774	0.9966	8	252
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.90009	1.0000	8	252
ADF - Fisher Chi-square	4.69246	0.9971	8	252
PP - Fisher Chi-square	13.9183	0.6048	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on FDI				
Panel unit root test: Summary				
Series: FDI				
Date: 04/13/16 Time: 09:15				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.45099	0.6740	8	256
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	8.14379	0.9445	8	256
PP - Fisher Chi-square	24.5453	0.0783	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (45): اختبارات السكون للسلسلة DFDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:17				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.4205	0.0000	8	248
Breitung t-stat	-1.77036	0.0383	8	240
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-15.4825	0.0000	8	248
ADF - Fisher Chi-square	391.937	0.0000	8	248
PP - Fisher Chi-square	648.156	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:19				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-18.9793	0.0000	8	252
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-19.6227	0.0000	8	252
ADF - Fisher Chi-square	185.480	0.0000	8	252
PP - Fisher Chi-square	189.659	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(FDI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(FDI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:25				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-20.9488	0.0000	8	249
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	667.849	0.0000	8	249
PP - Fisher Chi-square	705.851	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (46): اختبارات السكون للسلسلة DI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/13/16 Time: 09:22				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.80786	0.7904	8	272
Breitung t-stat	2.41336	0.9921	8	264
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.72178	0.9574	8	272
ADF - Fisher Chi-square	13.2281	0.6560	8	272
PP - Fisher Chi-square	11.0667	0.8054	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/13/16 Time: 09:25				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.45056	0.9929	8	267
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.32375	0.9072	8	267
ADF - Fisher Chi-square	25.4506	0.0623	8	267
PP - Fisher Chi-square	18.1287	0.3164	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on DI				
Panel unit root test: Summary				
Series: DI				
Date: 04/13/16 Time: 09:38				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.90503	0.9982	8	272
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	8.34988	0.9378	8	272
PP - Fisher Chi-square	7.52795	0.9617	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (47): اختبارات السكون للسلسلة DDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:41				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.3926	0.0000	8	257
Breitung t-stat	-8.00204	0.0000	8	249
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.1815	0.0000	8	257
ADF - Fisher Chi-square	141.374	0.0000	8	257
PP - Fisher Chi-square	168.572	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 EvIEWS

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:42				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5734	0.0000	8	260
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.3144	0.0000	8	260
ADF - Fisher Chi-square	155.318	0.0000	8	260
PP - Fisher Chi-square	178.889	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 EvIEWS

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(DI)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(DI)				
Date: 04/13/16 Time: 09:43				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.0796	0.0000	8	257
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	176.637	0.0000	8	257
PP - Fisher Chi-square	252.524	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 EvIEWS

ملحق رقم (48): اختبارات السكون للسلسلة L

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/13/16 Time: 09:45				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.90248	0.8166	8	268
Breitung t-stat	1.61015	0.9463	8	260
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.07586	0.9990	8	268
ADF - Fisher Chi-square	7.29635	0.9671	8	268
PP - Fisher Chi-square	3.67143	0.9994	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/13/16 Time: 09:47				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.46836	1.0000	8	268
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	7.93714	1.0000	8	268
ADF - Fisher Chi-square	2.23138	1.0000	8	268
PP - Fisher Chi-square	8.10819	0.9456	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on L				
Panel unit root test: Summary				
Series: L				
Date: 04/13/16 Time: 09:48				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	14.9277	1.0000	8	268
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.13150	1.0000	8	268
PP - Fisher Chi-square	0.10209	1.0000	8	272
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ملحق رقم (49): اختبارات السكون للسلسلة DL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/13/16 Time: 09:49				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.4909	0.0000	8	262
Breitung t-stat	-9.54867	0.0000	8	254
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.3614	0.0000	8	262
ADF - Fisher Chi-square	116.372	0.0000	8	262
PP - Fisher Chi-square	121.841	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج وجود ثابت

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/13/16 Time: 09:51				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.8388	0.0000	8	262
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.0053	0.0000	8	262
ADF - Fisher Chi-square	120.766	0.0000	8	262
PP - Fisher Chi-square	122.481	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

نموذج بدون ثابت واتجاه زمني

Panel Unit Root Test on D(L)				
Panel unit root test: Summary				
Series: D(L)				
Date: 04/13/16 Time: 09:52				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.16963	0.0000	8	258
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	88.3447	0.0000	8	258
PP - Fisher Chi-square	107.079	0.0000	8	264
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (50): اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

– وجود ثابت دون اتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DI L				
Date: 04/13/16 Time: 10:00				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 280				
Cross-sections included: 8				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.713918	0.0000	-0.368512	0.6438
Panel rho-Statistic	-0.692713	0.2442	-0.127052	0.4494
Panel PP-Statistic	-2.207625	0.0136	-1.612733	0.0534
Panel ADF-Statistic	-4.475146	0.0000	-2.503138	0.0062
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.416430	0.9217		
Group PP-Statistic	-0.466129	0.3206		
Group ADF-Statistic	-1.375355	0.0845		

– وجود ثابت واتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI DI L				
Date: 04/13/16 Time: 10:05				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 280				
Cross-sections included: 8				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: Deterministic intercept and trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	5.948462	0.0000	-1.494880	0.9325
Panel rho-Statistic	1.645127	0.9500	0.879837	0.8105
Panel PP-Statistic	-0.681242	0.2479	-0.995460	0.1598
Panel ADF-Statistic	-4.137818	0.0000	-2.524245	0.0058
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.332515	0.9902		
Group PP-Statistic	0.475802	0.6829		
Group ADF-Statistic	-1.374865	0.0846		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (51): نموذج بانل التجميعي

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel Least Squares				
Date: 04/13/16 Time: 10:09				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 272				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.699733	0.170671	4.099903	0.0001
D(DI)	0.516292	0.075515	6.836921	0.0000
D(L)	1.621963	0.815555	1.988784	0.0477
C	224.5799	71.05200	3.160782	0.0018
R-squared	0.192530	Mean dependent var		398.8982
Adjusted R-squared	0.183491	S.D. dependent var		1141.972
S.E. of regression	1031.896	Akaike info criterion		16.73078
Sum squared resid	2.85E+08	Schwarz criterion		16.78381
Log likelihood	-2271.386	Hannan-Quinn criter.		16.75207
F-statistic	21.30032	Durbin-Watson stat		1.966299
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (52): نموذج بانل ذو الأثر الثابت

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 04/13/16 Time: 10:12				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 272				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.314894	0.054186	5.811351	0.0000
D(DI)	0.325913	0.050496	6.454167	0.0000
D(L)	-1.287087	0.477725	-2.694203	0.0075
C	388.5058	22.27131	17.44422	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.446723	Mean dependent var	0.247592	
Adjusted R-squared	0.425525	S.D. dependent var	1.251234	
S.E. of regression	0.936201	Sum squared resid	228.7594	
F-statistic	21.07349	Durbin-Watson stat	1.799465	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

ملحق رقم (53): نموذج بانل ذو الأثر العشوائي

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 04/13/16 Time: 10:16				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 272				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.699733	0.152702	4.582340	0.0000
D(DI)	0.516292	0.067565	7.641424	0.0000
D(L)	1.621963	0.729692	2.222805	0.0271
C	224.5799	63.57151	3.532713	0.0005
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			923.2561	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.192530	Mean dependent var	398.8982	
Adjusted R-squared	0.183491	S.D. dependent var	1141.972	
S.E. of regression	1031.896	Sum squared resid	2.85E+08	
F-statistic	21.30032	Durbin-Watson stat	1.966299	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

لحق رقم (54): نموذج التأثيرات الثابتة بعد حذف متغير العمالة

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 08/03/16 Time: 12:58				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 272				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.291448	0.055171	5.282617	0.0000
D(DI)	0.273366	0.045461	6.013212	0.0000
C	344.7063	8.791430	39.20936	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.366546	Mean dependent var	0.498202	
Adjusted R-squared	0.344786	S.D. dependent var	1.160011	
S.E. of regression	0.993867	Sum squared resid	258.7959	
F-statistic	16.84505	Durbin-Watson stat	1.776633	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (55): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية

الجزائر ALG

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
63200.62	64424.69	64878.84	65008.85	61561.41	58296.8	55310.05	51983.13	50469.06	GDP
16562	19354	21119	19246	18567	18338	16896	16400	16202	DI
13	4	5	0	1	0	54-	13	34	FDI
6359.14	6046.53	5748.35	5464.7	5266.95	5089.43	4914.45	4743.74	4549.7	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
71174.84	7040.44	67823.16	65310.22	65903.35	67318.72	66258.58	670663.34	66234.25	GDP
10960	11504	13281	13347	1441	14616	14359	17846	16912	DI
260	270	0	0	0	30	80	40	12	FDI
8097.519	7870.821	7544.562	7216.502	6905.556	6608.252	6318.19	632.5	6682.07	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
104952.6	103198.2	97448.74	93431.2	87155.97	82534.06	80130.16	77196.68	74802.99	GDP
33420	31524	27503	19952	16334	13586	12631	12475	12569	DI
1888	1145	882	638	1065	1108	280	292	607	FDI
10201.7	9985.7	9746.98	9518.04	9294.3	9058.53	8802.25	8569.05	8332.28	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	131902.8	127689.1	124211.1	120243.1	116968	112903.5	111125.5	108521	GDP
	90723	88624	79022	72517	64488	61574	61234	44783	DI
	1488	1691	1499	2581	2301	2746	2632	1743	FDI
	12199.1	11967.5	11727.1	11473.5	11206.9	10910.6	10678.5	10436.1	L

البحرين BAH

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
7264.074	6663.066	6537.991	4662.188	7698.315	7338.73	6765.399	7314.428	7835.302	GDP
695	1018	1240	1349	1808	1967	1643	1772	2123	DI
222	36-	32-	101	141	64	28	4	418-	FDI
203.331	195.682	188.029	180.288	172.269	164.321	156.033	146.97	135.739	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
10440.28	10204.56	9882.061	9694.559	9904.142	8773.632	8139.054	7784.406	7440.044	GDP
1440	586-	1027	1393	1576	1041	1258	1174	1077	DI
329	2048	431	208	275-	869	620	183-	181	FDI
273.03	263.377	255.633	245.735	236.635	228.445	221.113	213.763	200.218	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
17001.43	15968.73	14956.34	13980.38	13152.25	12726.12	12416.81	11602.52	10950.61	GDP
2756	3274	1871	1746	2044	1350	1156	724	1965	DI
2915	1049	865	517	217	80	364	454	275-	FDI
399.20	340.01	311.61	300.84	300.16	303.11	301.68	293.36	283.51	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	24317.88	23315.32	22133.89	21366.95	20927.55	2057.69	19560.75	18411.53	GDP
	4061.6	4501	5297	3964	6860	5740	7249	5833	DI
	957.4	989	891	781	156	257	1794	1756	FDI
	769.606	768.512	763.461	746.191	711.333	643.622	561.638	475.87	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

جزر القمر COI

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
297.26	289.48	284.82	279.60	273.36	262.57	250.5	235.46	226.70	GDP
41	42	39	38	48	34	34	31	41	DI
4	8	0	0	0	0	0	0	0	FDI
166.287	161.154	156.296	151.774	147.622	143.873	140.286	136.667	132.673	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
322.80	309.74	313.95	303.01	319.89	310.55	300.14	294.89	292.40	GDP
34	44	44	38	51	56	37	49	35	DI
0	1	1	0	0	1-	3	0	3	FDI
160.979	155.263	150.001	144.599	139.709	135.197	130.709	126.003	172.145	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
391.84	387.03	371.32	372.22	363.23	348.76	337.52	332.80	326.52	GDP
36	35	33	32	28	21	20	33	39	DI
1	1	1	1	0	1	0	0	0	FDI
216.174	209.999	203.686	197.454	191.306	185.274	179.434	173.228	167.040	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	462.56	446.52	431.95	418.95	408.33	400.32	395.97	393.76	GDP
	31	29	43	41	66	68	101	40	DI
	14	14	10	23	8	14	5	8	FDI
	271.929	264.166	256.715	249.541	242.615	235.721	229.030	222.521	L

جيوتي DJI

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
521.79	515.60	513.06	519.24	520.28	517.38	511.05	502.56	488.4	GDP
87	76	61	90	100	94	89	40	43	DI
0	0	0	0	0	0	0	0	0	FDI
183.04	168.595	155.254	144.413	136.892	132.039	128.612	124.811	119.446	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
597.47	571.18	601.82	569.8	584.04	557.09	526.23	543.33	508.22	GDP
103	88	92	123	122	122	119	124	78	DI
3	3	3	1	1	2	2	0	0	FDI
183.311	175.504	169.093	163.840	159.733	156.075	151.778	146.909	196.906	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
798.62	708.63	686.66	666.66	645.98	629.61	617.27	609.36	56.37	GDP
29	95	102	83	94	62	65	83	114	DI
108	22	39	14	3	3	3	3	3	FDI
256.029	247.985	239.846	232.235	224.903	217.421	209.489	200.883	192.006	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	1177.63	1116.24	1063.09	1014.4	970.71	928.91	880.48	838.56	GDP
	165	19-	127	138	170	86	63-	40-	DI
	153	286	110	78	27	100	229	195	FDI
	32.276	319.789	310.438	301.217	292.159	282.888	173.669	264.637	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

EGY مصر

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
43435.11	41248.64	38242.47	37495.02	35123.61	31872.7	27556.28	25072.32	24164.68	GDP
9595	7372	4654	5171	5209	4949	4573	3344	2312	DI
1190	948	1217	1178	729	490	294	753	548	FDI
1604.17	15667.04	15251.02	14842.14	14503.36	14154.78	13833.98	13568.96	13227.46	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
67772.6	64244.83	61117.07	58452.97	56232.89	54645.77	51231.97	48634.26	45961.25	GDP
14232	16265	12653	10528	8839	7818	8276	10486	9546	DI
887	636	595	1133	1207	459	253	734	1250	FDI
1830.5	18049.1	17759.38	17754.49	1965.71	16344.3	16377.18	16841.65	16438.21	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
100920.8	94456.32	90413.27	86834.97	84212.36	81612.58	78834.39	74807.29	70499.82	GDP
10781	11238	10700	13211	14168	14537	15741	16349	16826	DI
10043	5376	2157	237	647	510	1235	1065	1076	FDI
23977.78	23923.43	22894.49	21827.97	20761.22	20411.66	20085.3	19666.66	18555.8	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	138335.2	135357.3	132573.2	129719.4	127464.3	121233.4	115806.5	108073.8	GDP
	29693.23	29049.33	28396.61	27738.03	27076.15	26413.47	25749.23	25082.07	DI
	4783.2	5553	6881	483-	6386	6712	9495	11578	FDI
	26416.8	30632	35737	40008	35498	29359	27401	15988	L

IRQ العراق

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
26851.16	26055.85	21826.35	20184.07	20187.47	20151.66	21972.59	22211.94	2780.33	GDP
3179	2473	3356	2219	1616	1580	4385	4003	1196	DI
0	13	2	0	5-	1	2	4	2	FDI
3933.504	3855.556	3768.517	3656.006	3547.808	3459.174	3353.177	3215.115	3107.368	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
21994.07	18045.22	12059.2	14762.26	15476.96	10417.14	8291.644	24473.51	24469.36	GDP
430	48	168	420	1410	1697	1814	2912	2344	DI
1	4-	2	0	1	8	3-	0	3	FDI
4871.171	4682.629	4497.2	4323.191	4152.894	3990.482	3842.067	3711.594	4022.436	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
39952.13	36267.95	34739.21	22534.68	33684.79	36181.37	35366.07	34875.56	29660.56	GDP
11877	10553	5898	1534	3822	9306	6114	6717	774	DI
383	515	300	1000	2-	6-	3-	7-	7	FDI
6475.789	6265.636	6067.018	5908.614	5752.673	5596.349	5437.231	5249.892	5060.77	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	61081.38	61081.38	58612.52	53143.04	48218.01	45687.53	43179.26	40502.51	GDP
	3033.2	33450	31081	26730	20584	13022	1702	7327	DI
	4781.8	2852	2376	2082	1396	1598	1856	972	FDI
	8737.189	8394.013	8061.215	7745.639	7451.771	7177.92	6928.685	6703.32	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

الأردن JOR

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
6551.91	6457.58	6310.87	5981.64	6148.13	5895.15	6028.89	5633.13	487.31	GDP
1399	1483	1247	1026	1383	1623	2014	1959	1566	DI
24	40	23	25	77	35	59	141	34	FDI
668.626	647.315	632.197	614.71	587.462	558.44	524.504	498.289	479.288	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
8325.56	8058.54	7894.09	7434.19	7081.07	6777.43	5926.71	5832.89	5848.92	GDP
1503	2099	2206	2080	2088	1737	1097	1243	981	DI
361	16	13	3	34-	41	12-	38	1-	FDI
1148.836	1121.852	1082.874	1011.965	931.866	849.549	783.926	708.362	714	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
13606.79	12588.67	11640.38	10721.82	10293.44	9730.63	9243.51	8867.04	8576.34	GDP
723	2315	2128	1578	1688	1616	979	1602	1416	DI
3544	1984	997	547	238	274	913	156	310	FDI
1392.27	1368.852	1309.399	1281.034	1261.151	1239.032	1212.23	1188.342	1169.977	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	19035.51	18445.26	17937.83	17474.62	17033.92	16649.11	15782.55	14719.5	GDP
	6140.6	5808	5671	5220	5092	3852	3744	2557	DI
	1760.4	1798	1497	1474	1651	2413	2825	2622	FDI
	1861.067	1795.273	1727.86	1659.325	1588.781	1573.679	1504.173	1475.691	L

الكويت KUW

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
34889.95	38789.29	358667.47	3336.96	34508.61	32789.89	30378.32	34422.67	424557.68	GDP
3231	3928	3972	4036	4569	4992	4953	4167	3987	DI
16	6-	15-	7	6-	0	0-	1	1	FDI
810.36	760.091	708.453	660.855	618.529	579.765	549.638	507.56	461.063	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
51332.24	50080.54	51471.66	50773.41	46739.69	34944.66	19115.36	32403.19	43923.96	GDP
4119	4410	4004	4015	4105	3914	4326	227	2988	DI
20	347	7	0	13	35	1	6	4	FDI
810.371	779.669	772.522	763.505	772.098	787.148	794.397	785.634	844.813	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
86870.08	80797.95	73048.19	66263.02	56480.07	54825.15	54706.94	52258.75	53209.8	GDP
16290	13037	10784	8030	6527	5104	4007	4313	4728	DI
121	234	24	67-	4	112-	16	72	59	FDI
1195.788	1165.242	1120.47	1078.87	1036.704	998.284	961.713	910.572	857.535	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	100163.5	97911.57	98341.91	90798.88	82387.15	87681.47	943558.36	92075.05	GDP
	25633.2	22465	18353	17539	19390	17924	25989	23340	DI
	485.8	2329	3931	3260	1304	1114	6-	111	FDI
	1516.348	1478.171	1439.136	1399.121	1357.173	1314.516	1267.178	1230.213	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

لبنان LEB

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
12618.9	17577.25	15058.16	16152.19	12994.53	8994.04	7329.52	11595.30	11531.91	GDP
1384	893	781	785	807	809	328	1054	854	DI
0	1	10	7	5	1	1-	2	12-	FDI
773.377	731.286	744.154	730.663	743.485	768.382	774.372	716.677	709.035	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
16784.17	17176.97	16337.78	15335.61	14199.22	13270.55	12699.1	9188.88	7262.03	GDP
30.29	4660	4496	3675	3116	2062	1601	1153	1091	DI
1800	80	35	23	7	18	2	6	2	FDI
1074.309	1043.68	1015.384	973.549	926.697	876.915	829.203	785.611	85.66	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
21855.41	21489.88	20915.33	19459.96	18849.72	18234.51	17541.03	17308.39	17387.17	GDP
1444	1662	2440	1131	2229	2672	2592	3255	4005	DI
3232	3321	2484	2860	1336	1451	964	872	1135	FDI
1350.043	1313.295	1273.368	1241.21	1202.61	1168.034	1140.488	1115.951	1092.425	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	33825.28	33162.04	32191.95	31326.37	31041.78	28732.32	26107.19	23896.88	GDP
	10916.9	10287	7042	7250	54054	4819	3899	2717	DI
	3070.1	2833	3674	3485	4280	4804	4333	3376	FDI
	1555.814	1529.899	1503.203	1477.561	1454.072	1428.308	1404.142	1380.012	L

ليبيا LIB

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
27445.02	25511.5	29908.69	33738.9	31145.48	3279.14	33630.57	32712.63	40481.01	GDP
4674	3995	5308	5651	7202	7639	8694	11500	10005	DI
98	98-	177-	119	17-	327-	392-	744-	1089-	FDI
1059.467	1023.6	982.409	938.975	900.471	864.052	828.015	783.912	739.036	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
35390.99	33637.57	32934.71	33682.6	33043.28	34335.39	35292.62	30515.4	29420.9	GDP
4170	4961	3528	5100	5310	4332	4420	5628	4488	DI
68-	112-	88-	73-	58	99	92	159	125	FDI
1570.788	1498.863	1435.694	1369.475	1314.536	1263.211	1212.919	1165.705	1103.917	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
48503.81	45451.48	41210.88	39460.49	34931.72	35373.98	35193.88	34389.7	34133.82	GDP
9903	11606	9553	11162	11203	15944	4874	3891	3704	DI
2064	1038	357	143	145	133-	141	128-	128-	FDI
2187.509	2129.007	2068.739	2006.347	1943.685	1874.88	1801.142	1726.342	1648.291	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	32921.14	40147.74	47917.04	23433.23	60501.33	57993.29	58429.52	50971.11	GDP
	20318	22765	30480	8469	30636	23423	30129	14270	DI
	50	702	1425	0	1909	3310	3180	3850	FDI
	2315.492	2335.205	2359.688	2377.843	2380.812	2349.633	2303.012	2246.753	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

موريتانيا MAU

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
1254.58	1239.48	1211.47	1144.94	1107.80	1131.95	1104.46	1195.83	1150.01	GDP
243	259	245	276	317	457	446	409	257	DI
2	2	4	7	9	1	15	12	27	FDI
697.981	679.529	661.664	645.099	627.702	608.523	591.574	573.324	557.232	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
1595.74	1663.00	1504.2	1541.26	1470.44	1353.13	1324.19	1287.38	1300.89	GDP
250	245	268	242	208	349	227	247	196	DI
3-	0	7	3	17	7	02	7	3	FDI
673.509	643.027	620.428	601.228	576.362	557.755	538.628	521.065	716.443	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
2596.63	2184.44	204.63	1895.68	1788.75	1776.93	1741.94	1749.47	1640.07	GDP
782	531	488	308	126	228	227	265	237	DI
155	812	404	102	67	77	40	15	0	FDI
955.363	934.052	898.326	863.121	829.304	793.47	760.839	728.704	701.545	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	3497.28	332.40	3095.03	2920.69	2797.99	2702.67	2660.69	2669.8	GDP
	1487.5	1097	1580	1608	1569	1279	1337	927	DI
	492.5	1154	1383	589	131	3-	343	139	FDI
	1251.705	1216.559	1183.195	1149.816	1116.077	1079.272	1036.96	1000.377	L

المغرب MOR

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
34698.81	31389.93	32189.8	29776.51	28005.84	26843.63	26994.04	24625.18	25325.93	GDP
6026	5122	5078	4758	4179	4339	5628	5173	5883	DI
85	60	01	20	47	46	80	59	89	FDI
7398.678	7236.492	6972.498	6807.909	6641.29	6470.558	6263.183	6111.025	5845.689	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
42453.83	43421.19	38693.87	41419.01	37531.49	37915.39	39508.31	36941.19	35560.21	GDP
7863	9086	8634	7944	7403	8233	7939	8382	6928	DI
1207	322	332	551	491	424	317	165	167	FDI
9578.434	9268.68	9055.326	8752.189	8562.076	8324.293	8069.217	7866.604	7627.815	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
64142.76	59523.8	57802.16	55153.75	51876.71	50211.68	46685.97	45954.12	45712.12	GDP
16868	15487	15694	11314	9998	7057	9031	8491	10005	DI
2449	1654	895	2314	481	2807	422	1364	400	FDI
11036.23	10989.78	10909.8	10558.83	10110.18	10011.45	10205.58	10149.71	9842.652	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	87087.65	84971.85	81405.16	79288.71	75523.46	72868.84	69558.98	65878.35	GDP
	31638.7	32115	31098	33102	30225	30451	31390	21631	DI
	3582.3	3358	2728	2568	1574	1952	2487	2805	FDI
		11947.63	11754.7	11562.17	11374.99	11331.5	11297.39	11181.55	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

سلطنة عمان OMA

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
17016.3	16168.26	16840.05	16487	14396.71	12639.4	11193.45	10031.41	8543.77	GDP
1699	1862	2879	3506	3115	2736	2612	2271	1711	DI
92	35	140	161	158	155	182	63	98	FDI
511.983	489.298	463.508	439.637	419.459	399.617	379.223	356.96	336.621	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
27583.09	25978.47	25247.57	24084.7	23193.26	21852.85	20139.35	18992.61	17523.97	GDP
3866	2882	2862	2785	2938	2760	2261	1888	1744	DI
65	61	46	76	142	104	135	142	112	FDI
786.967	792.800	791.032	751.803	703.013	650.945	601.665	557.591	535.584	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
32751.68	31081.99	3326.79	29939.9	30760.78	31103.2	29461.29	28156.35	28329.11	GDP
8508	5122	6798	4994	3706	3343	2910	3354	4650	DI
1597	1538	111	25	122	05	83	39	101	FDI
947.954	896.928	863.751	836.004	811.200	794.435	786.706	782.681	781.866	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	47598.74	46033.6	43918.13	41524.87	41164.12	39277.78	37015.26	34210.01	GDP
	2299.1	20655	18041	11393	13123	12164	19265	110008	DI
	1179.9	1626	1040	1563	1782	1485	2952	3332	FDI
	1349.041	1337.032	1311.575	1271.15	1215.737	1147.258	1074.092	1009.294	L

قطر QAT

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
14357.64	13557.16	13551.06	12864.63	13143.29	12558.36	12791.83	13736.12	13613.47	GDP
986	788	938	1090	1154	1421	2086	1533	1324	DI
21-	3-	1-	8	15-	01	04	04	11	FDI
248.115	236.254	221.898	205.669	184.86	165.146	143.006	122.956	107.43	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
24011.04	18468.32	17694.39	17279.8	17038.08	17266.89	1559.57	15771.74	15251	GDP
3585	2901	2760	1677	1343	1537	1356	1318	994	DI
418	339	94	132	72	40	43	5	2-	FDI
301.869	297.922	295.179	290.713	287.548	284.394	281.003	273.880	258.298	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
56184.65	44530.5	41426.9	34748.61	33502.35	31257.28	30084.54	2784.81	26704.76	GDP
22003	12777	8801	7581	5697	4811	3327	2227	2932	DI
3500	2500	1199	625	624	296	252	113	347	FDI
647.868	523.502	439.108	391.758	365.094	349.244	332.341	321.972	311.80	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	138021.1	130208.6	1222263.3	115209.2	101935.9	87324.94	77998.91	66290.07	GDP
	61228.6	60275	52737	48884	34619	33893	43618	31981	DI
	1040.4	840-	327	87-	4670	8125	3779	4700	FDI
	1455.62	1446.155	1430.496	1390.67	1314.624	1170.791	993.460	809.914	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

السعودية SAU

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
182474.7	168608.4	175195.8	167098.5	176830.2	182814.8	198394	221488.1	211351.10	GDP
17681	16338	15940	21798	34423	39430	28490	32496	40887	DI
328-	1175-	967	491	4850	4944	11128	6498	3192-	FDI
4628.357	4395.853	4105.685	3846.212	3553.783	3266.749	2974.324	2694.871	2480.11	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
241625	235518.5	227810.1	227353.1	225850.1	225791.2	215802.6	197795.7	182588.8	GDP
30097	28444	27578	25944	32275	30406	25339	17262	19169	DI
57	64	578	690	180	250	165	312	654-	FDI
5655.994	5688.765	5716.702	5617.368	5495.157	5357.398	5175.354	4997.502	4869.623	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
346778.6	328461.2	306240.3	280300.7	260359.1	260027	258610.8	246614.2	248474	GDP
65436	54190	49456	41288	36887	34054	35078	33908	32587	DI
18293	12077	1942	778	453	504	183	123	94	FDI
8480.883	8119.133	7665.257	7164.425	6665.042	6258.217	5962.774	5692.392	5644.52	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	539402.2	520658.5	500873.9	473358.1	435993.9	405823.5	398533.2	367558.6	GDP
	205405	192917	181138	162999	132726	99632	102427	85799	DI
	8012	9298	12182	16308	29233	36458	39456	24319	FDI
	10698.77	10385.1	10078.66	9799.828	9556.681	9238.052	9022.64	8786.521	L

الصومال SOM

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
2656.69	2671.47	2426.67	2479.89	2264.12	2192.52	2479.57	2412.80	2270.57	GDP
245	261	141	97	59	69	49	43	52	DI
43-	64-	3	1-	15	8	1	0	0	FDI
2540.394	2500.313	2471.629	2453.87	2459.658	2485.961	2503.84	2479.836	2409.149	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
1815.66	1866.09	1796.05	1796.05	2273.47	2273.47	2583.49	2609.59	2652.01	GDP
306	260	231	232	221	119	125	229	275	DI
1	1	1	1	2	0	0	6	41-	FDI
2167.4	2120.013	2084.538	2065.906	2055.373	2051.747	2054.057	2060.123	2576.894	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
2371.12	2315.54	2248.10	2182.62	2108.81	2037.50	1978.16	1920.54	186.99	GDP
390	447	369	281	250	267	420	386	385	DI
96	24	5-	1-	0	0	0	1-	0	FDI
2690.171	2638.756	2578.86	2518.644	2458.743	2401.364	2348.056	2284.038	2222.954	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	2911.60	2837.82	2765.90	2695.81	2627.50	2560.91	2496.02	2432.77	GDP
	186.5	173	154	112	102	295	436	348	DI
	105.5	107	107	102	112	108	87	141	FDI
	3240.038	3151.212	3068	293.424	2925.987	2859.061	2798.488	2742.943	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

فلسطين PAL

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
1676.28	1699.85	1745.83	1463.18	1472.56	1402.06	1457.72	1342.33	1431.82	GDP
751	709	483	403	41	443	440	391	496	DI
0	0	0	0	0	0	0	0	0	FDI
413.643	396.533	381.47	363.863	346.682	331.595	315.684	298.642	287.15	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
3858.02	3364.54	3324.14	3103.24	2675.21	2419.11	1952.75	2038.60	1713.38	GDP
1155	1066	1126	1145	1115	1034	846	783	712	DI
163	177	123	0	0	0	0	0	0	FDI
576.403	549.492	525.480	501.950	480.461	461	445.267	425.061	431.878	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
4643.33	4831.8	4360.87	3952.11	3466.28	3960.97	4367.62	4776.29	4411.04	GDP
1136	1194	1103	1125	922	1165	1297	1642	1184	DI
19	47	49	18	9	19	62	189	218	FDI
822.873	789.492	759.76	720.027	683.61	678.263	655.741	631.901	603.996	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	7735.46	7510.15	7368.32	6932.66	6167.1	5705.04	5250.24	4949.35	GDP
	2777.1	2598	2135	1650	1742	1204	1320	1177	DI
	123.9	177	244	214	180	301	52	28	FDI
	1120.72	1074.159	1029.195	986.554	946.832	924.707	919.804	869.844	L

السودان SUD

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
13775.92	12646.42	12688.43	11108.68	10538.16	11244.43	11837.35	11598.3	10795.39	GDP
1272	1620	1290	836	606	441	905	1561	1461	DI
2	12	8-	3-	9	6	17	19	9	FDI
7843.908	7754.705	7655.889	7540.893	7406.898	7256.613	7010.498	6785.527	6577.415	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
19891.3	18755.21	17707.11	16705.28	15760.13	15603.12	14921.4	14000.47	13022.37	GDP
1706	1127	1802	1968	2234	2631	2159	2066	1351	DI
98	0	12	99	0	0	1-	31-	3	FDI
9429.679	9150.67	8846.664	8508.692	8146.866	8047.846	7951.937	7862.649	7932.563	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
37483.19	35182.66	32266.35	30678.34	28567.37	26952.96	24324.63	22442.54	21530.67	GDP
9051	6460	3557	2437	3247	2050	1120	1381	2493	DI
2589	2237	1511	1349	713	574	392	371	371	FDI
12297.27	11930.19	11574.37	11240.08	10923.78	10620.11	10325.77	1019.92	9720.636	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	35934.1	35578.31	34424.35	45900.92	46824.02	43925.77	40510.22	39645.35	GDP
	12719.6	10472	9560	12117	12199	9848	10748	11073	DI
	1277.4	3094	2488	2692	2894	2572	2600	2436	FDI
	15841.35	15357.53	148991.27	14436.9	13990.81	13545.83	13111.58	1262.89	L

تابع للملحق رقم (55)

سوريا SYR

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
14480.49	12784.47	12545.17	13197.89	12437.34	12965.25	12782.57	12516.95	11430.19	GDP
1641	1830	2169	2402	4636	4489	4234	3971	3683	DI
27	22	20	15	0	0	0	0	0	FDI
2954.476	2819.837	2692.534	2570.492	2452.63	2346.19	2256.414	2173.683	2111.94	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
21418.67	20394.08	18569.5	17350.39	16183.1	15386.25	13559.71	12566.77	12015.6	GDP
3294	3487	3619	3650	3980	3290	2183	1807	1636	DI
80	89	70	65	60	57	54	40	30	FDI
4430.701	4309.147	4184.901	3972.885	3769.284	3574.747	3391.213	322.033	3099.348	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
29829.91	28397	26735.3	25009.01	24862.11	23050.68	22208.23	22059.19	22871.99	GDP
5917	4727	4014	4688	4283	4043	3123	3078	3508	DI
659	500	320	160	115	110	270	263	82	FDI
5267.732	5220.973	5211.533	5184.565	5059.9	4933.43	4825.408	4690.806	4556.008	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	22277.66	22277.66	28057.5	34854.04	36080.79	34881.04	32933.83	31522.69	GDP
	8125	9915	11889	14896	14668	13666	14857	9997	DI
	0	0	0	804	1469	2570	1466	1242	FDI
	6186.778	5993.235	5806.06	5626.542	5452.379	5311.604	5406.836	5348.429	L

تونس TUN

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
14829.11	14592.46	13909.86	14193.9	13433.3	12705.3	12137.3	12196	11557.8	GDP
2048	2210	2350	2437	2468	2200	2241	2440	2361	DI
76	103	86	139	141	209	371	327	246	FDI
2314.788	2255.704	2200.151	2141.057	2084.823	2029.103	1973.343	1917.168	1864.55	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
22435.99	21278.57	19858.38	19402.7	18804.25	18401.73	17069.35	16428.06	15342.5	GDP
4709	4624	4146	3347	3682	4011	3261	3296	2361	DI
365	351	378	566	656	584	173	89	92	FDI
2991.236	2914.796	2838.757	2760.502	2681.432	2602.264	2524.229	2447.954	2374.269	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
34096.92	32272.18	31030.95	29285.76	27766.9	27302.74	26039.87	24966.48	23549.48	GDP
4753	6213	6627	581	4689	5290	4782	5281	4765	DI
3308	783	639	584	821	487	779	368	668	FDI
3480.043	3400.489	3352.306	3303.812	3254.822	3204.149	3150.579	3098.088	3044.97	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	42855.81	41892.28	40967.79	39411.39	40181.51	39026.56	37844.86	36229.12	GDP
	9758.7	9370	9503	9481	9778	8867	8691	7600	DI
	1060.3	1096	1603	1148	1513	1688	2759	1616	FDI
	4068.836	4006.664	3939.954	3870.852	3801.316	3724.354	3644.122	3561.931	L

الملاحق

تابع للملحق رقم (55)

الإمارات UAE

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
61281.12	62786.91	59088.81	72917.42	74702.11	71609.28	7539.83	82179.88	79909.2	GDP
8877	8680	10074	10404	11900	13348	13242	17972	12269	DI
189	47	110	221-	170	46	95	17-	98	FDI
848.09	800.866	757.55	718.199	683.421	652.345	621.976	588.18	548.076	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
116887.5	107580.8	101625.3	93907.57	86469.2	85392.32	82628.18	81923.55	69573.59	GDP
22058	20404	19119	18062	15334	13134	11237	10469	9622	DI
232	301	400	62	401	130	26	116-	39	FDI
1441.686	1358.623	1288.575	1200.499	1116.915	1039.2	968.546	905.021	898.625	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
198385.3	180617.5	172254.3	157214.3	144497.7	141065.1	139150.8	124001.8	118792.7	GDP
28052	23855	18539	24201	23826	21249	24709	24488	22903	DI
12806	10900	10004	4256	95	1184	506-	985-	258	FDI
2906.448	2533.904	2228.947	2026.441	1899.641	1806.586	1718.409	1625.39	1532.511	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	245777.9	234969.2	223354.8	213373.4	203434.9	200161.5	211236.4	204702.7	GDP
	79115.2	80545	74156	70322	69298	72635	61008	48636	DI
	10065.8	10488	9602	7679	5500	4003	13724	14187	FDI
	5422.9	5387.456	5329.331	5188.644	4927.119	4479.698	3945.744	3398.07	L

اليمن YEM

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان السنوات
6095.95	5827.30	5523.34	5219.27	4931.95	4816.21	4616.21	4231.81	4095.51	GDP
374	372	319	333	339	361	485	519	448	DI
8	1	6	3	7	8	30	40	34	FDI
2444.21	2362.356	2285.228	2207.245	2128.141	2048.913	1971.859	1905.351	1867.654	L
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	البيان السنوات
12484.33	11863.75	9843.36	8438.06	8259.35	7936.47	7565.80	7542.34	6390.60	GDP
1475	1228	1120	713	230-	19-	264	558	387	DI
139-	60-	218-	16	903	718	283	131-	14	FDI
3696.802	3538.594	3386.714	3191.651	3003.39	2822.384	2657.37	2496.684	2551.61	L
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان السنوات
19924.80	19041.16	18110.46	17308.13	16365.95	15579.96	14707.33	13666.97	13077.01	GDP
4570	5390	3593	3404	2490	2238	2199	1997	1693	DI
1121	302-	144	89-	114	155	6	308-	219-	FDI
5459.865	5231.597	5010.278	4795.863	4590.528	4396.704	4212.475	4041.711	3863.74	L
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان السنوات
	22459.73	22019.35	21006.11	20590.35	23603.52	22331.55	21444.85	20617.19	GDP
	4279.6	4018	6731	5982	6438	5980	6125	6010	DI
	577.6-	134-	531-	518-	518-	129	1555	917	FDI
	7614.817	7312.604	7019.387	6734.623	6459.048	6208.7	5950.801	5700.437	L

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمالة، أما بالنسبة

للاستثمار المحلي فحساب مباشر من طرف الطالبة من العلاقة: الاستثمار المحلي = إجمالي تكوين رأس المال - الاستثمار الأجنبي المباشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

يكتسي موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك لأنها تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي، ووسيلة هامة لسد فجوة الادخار-الاستثمار التي تعاني منها معظم الدول، ولما أدركت هذه الدول أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسارعت نحو جذب أكبر قدر ممكن منها، وذلك عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وتعتبر الدول العربية من بين هذه الدول، حيث تعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة هامة لتنويع الاقتصاديات العربية وكذلك تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذلك وجب عليها تهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات.

تناولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام بيانات البانل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر إيجابي ضعيف لكنه أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The foreign direct investment has a crucial importance in the economies of both developed and developing countries, because it is one of external funding sources, and an important means to bridge the savings gap-investment that most states experiencing. The countries which realized the importance of FDI accelerated towards attracting as much as possible the foreign projects, through the creation of the appropriate investment. The Arab Countries are among those which has suffered from many problems that prevent advancing economic development and economic growth, and consider FDI as an important tool to diversify the activities of their economies, as well as achieving high growth rates, so they should create conditions to attract as much as possible of these investments.

This study measures the impact of FDI on economic growth in the Arab countries during the period (1980-2014), using panel data, and the results shows that FDI has a positive weak impact on economic growth during the period of study. However, the its impact in the Arab Oil-producing Countries has found greater than that in the non-oil-producing Arab countries, which indicates that FDI has been moving toward the Arab Oil Economies.

Key words: Foreign direct investment, economic growth.

Résumé:

Il est l'objet de l'investissement étranger direct d'une importance primordiale dans les économies des pays développés et en développement, et parce ils sont une source des sources de financement externes, un moyen important de combler l'épargne écart-investissement que la plupart des Etats connaissent, et ce que ces pays ont réalisé l'importance de cet investissement direct étranger accéléré à attirer autant que possible entre eux, par le climat d'investissement approprié a créer pour elle, et considéré comme les pays arabes sont parmi les pays où la souffrance des nombreux problèmes qui empêchent la promotion du développement économique et la croissance économique, et considère l'investissement étranger direct est un outil important pour la diversification des économies arabes, ainsi que pour atteindre les taux de croissance élevés, donc il doit créer des conditions pour attirer autant de ces investissements.

Cette étude mesure l'impact des investissements étrangers directs sur la croissance économique dans les pays arabes au cours de la période (1980-2014), en utilisant les données Albanl, cette étude a révélé que les investissements directs étrangers a vécu une croissance économique faible positif dans les pays arabes réunis au cours de la période d'étude, ainsi que que l'impact des investissements étrangers directs dans les pays producteurs de pétrole arabes est l'impact d'un positif faible mais supérieure à l'impact des investissements étrangers directs dans les pays arabes non producteurs de pétrole, ce qui indique que les investissements étrangers directs se dirige vers les économies de pétrole arabe.

Mots clés: investissement direct étranger, la croissance économique.